الدكتور محمد العربي الزبيري

الثورة الجزائرية

في عامها الأول

الطبعة الأولى

1404 هـ ـ 1984 م

نشر



مساوي محمد الهونتي

1 ـ الثورة الجزائرية



الدكتور محمد العربي الزبيري

الثورة الجزائرية

في عامها الأول

الطبعة الأولى

1404 هـ ـ 1984 م

نشر



رقم الايداع القانونى
39383 .
و٠ قسنطينة

بسم الله الرحمن الرحيم

حكمة الكتاب

ان الـذى لا يدرس الماضى لا يمكن ان يفهـم الحاضر ، ومن ثمة فهو لا يستطيع بناء المستقبل ، لان عملية البناء والتشييد تعتمد ، أساسا ، عـلى الواقع المعاش .

الاهــداء :

الى أرواح شهداء ثورة نوفمبر العظيمة ،

الى الــرواد الذين اختطوا لنــا الطريق بدمــائهم الطاهرة الزكية ،

الى مراد ديدوش ، مصطفى بن بولعيد ، العــربى بن مهيدى ، يوسف زيغود وامثالهم ،

الى كل هؤلاء وما أكثرهم ، والى كل الشرفاء الاحياء على قلتهم ،

اهدي هذا العمل المتواضع .

الجزائر فاتــح نوفمبر سنة 1982

د/محمد العــربى الزبيرى

مقدّمة

ان الاستعمار ، طوال الحقبة التي قضاها في ديارنا ، لم يكتف باستغلال الأرض : ما فوقها وما تحتها ، واستعباد الانسان وتسخيره في شتى الميادين ، ولكنه تعدى ذلك ، بأسلوبه الماكيا فيللي ، إلى تشويه التاريخ وافراغه من محتوياته الايجابية ، وذلك ليتمكن ، في مرحلة أولى ، من فصل المجتمع الجزائري عن قاعدته المتينة التي يرتكز عليها ، والمتمثلة في ثقافتنا الوطنية وما تشتمل عليه من ثروات هائلة ، هي دروع واقية وأسلحة فتاكة عندما يحين الأوان ، وليتوصل ، في مرحلة ثانية ، إلى فرض حلوله الكثيرة التي من بينها الاندماج المزيف والمسخ والتذويب . هكذا ، هدمت الأوابد ، وأزيلت الآثار ، وضاعت الوثائق الأصلية لتحل محلها كتابات تتماشى مع أفعال وتصرفات المستعمر ، وتخدم في نفس الوقت ، أغراضه وأهدافه .

وهكذا ، أيضاً ، جرد تاريخنا من أبطاله ومآثره النبيلة الخالدة . وصني مما كان به حافلاً من بطولات ومكارم أخلاق ، واسهامات حضارية ومواقف انسانية تشهد كلها على العظمة والعز والقدرة الفائقة على الأخذ والعطاء اللذين هما مقياس البقاء والخلود .

وبعد هذا وذاك ، جاء الاستعمار بالمرحلة الثالثة التي ما زلنا نعاني منها إلى يومنا هذا ، وتمتاز تلكم المرحلة بظهور بعض من يوصفون ، ظلماً وبهتاناً ، بالتحرر والتقدمية : مؤرخون ومفكرون من الدرجة الأولى ، ما في ذلك شك ، ولكنهم غير مجردين من عواطفهم الوطنية . فأنشأوا كثيراً من المدارس التي تتلمذ فيها العديد من أبناء الجزائر الذين بهرتهم التعابير الرنانة الجوفاء ، وخدعتهم المفاهيم السطحية والمصطلحات الشكلية والسلوكات المظهرية الى درجة ان معلومات الأساتذة صارت قرآنا لا يقبل شكاً ولا تكذيباً .

وانطلاقاً من هذه المعطيات ، أصبحنا نزيف تاريخنا بأنفسنا ، أو نحافظ على واقعه المشوه ، ونعمل ما لا يستطيع المستعمر فعله ، لاقناع المواطنين البسطاء بموضوعية ذلك الواقع . بل أكثر ، اتخذنا من أساتذة الاستعمار أئمة ، وأغلقنا بأيدينا أبواب الاجتهاد فلم تعد ذهنياتنا قابلة للثورة على الجمود ، والرجوع إلى الشك في كل شيء للتوصل إلى الحقيقة الضائعة .

هناك أمثلة كثيرة تدعم قولنا ، نستطيع أخذ بعضها من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر . ولكننا نكتفي هنا بذكر حادثتين :

الأولى : هي معاهدة دي مشال التي أبرمت سنة 1834 بين الجنرال الذي تحمل اسمه وبين الأمير عبد القادر . ان هذه الوثيقة موجودة بين أيدينا في الكتابات الرسمية التي تبنتها الدولة الجزائرية المستقلة ، وهي مع ذلك وثيقة مزيفة ، أما المعاهدة الحقيقية فهي مكونة من جزأين مستقلين أحدهما عن الآخر وموقع على كل منهما من قبل الأمير عبد القادر والجنرال

... مشال ، ونحن نعرف ، بعد جهد وتحري ، ان محتوى كل جزء مكمل للجزء الآخر .

ودائماً في اطار معاهدة دي مشال ، اسمح لنفسي بالاشارة الى نوع من التزييف أساسه التلاعب بالكلمات . ففي البند الأول من تلكم المعاهدة جاء ما يلي :

« ان قائد الجيش الفرنساوي ، المقيم في وهران ، الجنرال دي مشال والأمير عبد القادر بن محي الدين اعتمدا واتفقا على ما يلي ذكره من الأمور :

الأول : منذ يوم تحريره ، يصير ترك الحروب والخصومات بين الفرنسيين والعرب ، وكل من الجنرال دي مشال والأمير عبد القادر يجتهد في القاء الألفة بين شعبين اقتضت الارادة الالهية أن يكونا تحت سلطة واحدة » . وفي الحقيقة فان المعاهدة التي وقعها الأمير عبد القادر تقول : « اقتضت الارادة الالهية أن لا يكونا تحت سلطة واحدة » .

أما الحادثة الثانية فتتعلق بمعاهدة التافنة . ان الوثيقة المزعومة لتلك المعاهدة والمنشورة ضمن نصوصنا الرسمية هي وثيقة مزيفة لأنها جاءت مكتوبة على صفحتين كاملتين بلا ختم ولا توقيع في حين ان المعاهدة الحقيقية كتبت باللغتين على الصفحة الواحدة بحيث نقرأ على اليمين نصها العربي وعلى اليسار نصها الفرنسي . ثم ان كلاً من الأمير وبيجو قد وضع ختمه وتوقيعه في نهاية النص المعد باللغتين .

أما عن تاريخنا المعاصر ، فان أقلاماً كثيرة ، متعددة الاتجاهات ومتنوعة المشارب قد تناولت بالبحث وعالجت موضوعات التحرير والتحرر

في الجزائر المعاصرة . لكن كل هذه الكتابات ، تقريباً ، جاءت مزيفة للحقيقة أو مشوهة لها ، الأمر الذي يفرض علينا اليوم ، وقبل البدء في أي عمل ، أن نسأل أنفسنا :

1 ـ لماذا تعرض تاريخ ثورة الفاتح من نوفمبر لكل هذا التشويه والتزييف ؟

2 ـ كيف تمت عملية التشويه والتحريف وكيف ينبغي أن نتصدى لها .؟

لكن ، قبل الإجابة عن هذين السؤالين ، تجدر الاشارة الى أن اعادة كتابة تاريخ الجزائر بصفة عامة ، وتاريخ ثورة نوفمبر العظيمة بصفة خاصة ليس بالموضوع الجديد ، بل ان القيادة السياسية ، في البلاد ، كثيراً ما تعرضت له أثناء خطب رسمية وفي جلسات عمل كثيرة ، وكانت الصحافة بجميع أنواعها ، تقوم في كل مرة الى ابراز ما يقال . ولكننا ظللنا ، مدة طويلة ، مكتفين بالتلميح الى ضرورة القيام بهذه العملية ، والترغيب في انجازها ، مبينين كل ما تتضمنه من محاسن وما يمكن أن تعود به من منافع على أفراد شعبنا المناضل .

ان هذا التأخر في الانجاز يرجع ، بالدرجة الأولى الى كون المؤرخين الجزائريين على قلتهم ، لم يتجاوبوا مع الارادة السياسية لوضع الأسس المتينة لمنهجية علمية يمكن تعميمها والتمسك بها في جميع المستويات . فهذا العمل أساسي لهذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا ، خاصة وان أقلاماً متعددة بدأت تقتحم ميدان الكتابة في علم التاريخ دون أن تتسلح لذلك . بل أكثر ، فهناك من صار يعتقد بأن التاريخ مجرد سرد أحداث على شكل رواية أو قصة .

أما الآن فنعود إلى السؤال الأول ونقول :

فيما يخصنا ، ان هناك أسباباً ثلاثة دعت لتزييف الثورة ، وهي كالآتي :

1 . **الأسباب الوطنية** :

كانت الجزائر عند اندلاع الثورة ، تحتضن عدداً من التشكيلات السياسية الوطنية التي لم تكن لها نفس النظرة للكفاح ، ولا نفس التطلعات بالنسبة لمستقبل البلاد ، لكن واحدة من هذه التشكيلات انبثقت عنها ، أو بالأحرى انبثقت منها طليعة ثورية قررت الخروج من الروتين السياسي والدخول مباشرة في المقاومة المسلحة كحل وحيد للتخلص من الاستعمار .

ومع الرصاصات الأولى ، وجه نداء للشعب الجزائري وللتشكيلات السياسية على الخصوص . لكن هذه الأخيرة رفضت الانضمام في بداية الأمر ثم التحقت بالركب بعد أن كان قطار الثورة قد قطع شوطاً طويلاً يقدر بحوالي سنتين ، وبعد أن فشلت كثير من المحاولات في اتجاهات أخرى .

والالتحاق بركاب الثورة ليس كالريادة ، لذلك ، فان نوعاً من الحسد العجائزي هيمن على بعض زعماء ومناضلي تلك التشكيلات . وعندما استقلت البلاد ، بفضل الانطلاقة التي كان مصدرها واحداً ومعروفاً من الجميع فان بعضهم عز عليه ألا يكون في المقدمة : فراح يعمل من أجل طمس كثير من الحقائق التي ليست في صالحه ، بل ان اللاوعي واللاشعور قد تسببا في ظهور كثير من المعلومات المزيفة التي صار يخشى ، من كثرة التداول ، أن تحل محل الحقيقة العارية ، والتي تهدف إلى التقليل من أهمية المبادرة الثورية التي قامت بها مجموعة قليلة من المناضلين الذين اشتد

عودهم جميعاً في اطار حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

وبالإضافة إلى هذا الصنف من الجزائريين هناك بعض الاطارات التي انضمت إلى الركب بعد الاستقلال ؛ لكن حسن مناوراتها ومراوغاتها جعل القيادة السياسية تسند إليها مسؤوليات لا يستحقها في الواقع إلا المناضلون .

وبما أنها لم تشارك في الثورة ، لا من قريب ولا من بعيد ، فانها رأت أن تخلق لنفسها قيمة بالتقليل من أهمية الثورة ومن الدور الذي أداه المجاهدون الأوائل .

2 ـ الأسباب الاستعمارية :

لقد بذل الاستعمار كل ما في وسعه لخنق الثورة والقضاء عليها بقوة السلاح ؛ لكنه لم يتمكن من ذلك ، وعليه ، فانه لجأ ، بعد الاستقلال ، إلى أساليب التشويه والتزييف والتحريف للقضاء عليها معنوياً ان صح التعبير . ومن أبرز المحاور المركز عليها في هذا المجال :

أ ـ الخلافات والصراعات الداخلية ، كأنما الثورة الجزائرية لم تكن سوى مجموعة من الفتن والصراعات بين الأشقاء المتنافسين على المال والجاه .

ب ـ تجنيد وسائل الاعلام وما أقواها ، لتثبت مقولة : ان ديغول هو الذي تصدق على الجزائر باستقلالها ، بعد أن فشلت الثورة بفعل الانتصارات العسكرية التي حققتها الجيوش الفرنسية .

ج - تحريف كل المآثر والبطولات التي تشكل معجزة الثورة والتي أصبحنا نحن لا نكاد نعرف عنها شيئاً .

٣ - الأسباب الايديولوجية :

هناك من يرى ان الثورة لا تكون الا نتيجة صراعات طبقية . وبما أن ثورة نوفمبر قد شذت على ذلك ، فانه لا ينبغي ان تكون ثورة ، ولكن حرب تحريرية على أكثر تقدير .

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فان عمليات التزييف والتشويه والتحريف قد اتخذت أشكالاً وأنواعاً أهمها :

أ - اصدار الكتب المتخصصة المعتمدة على مصادر غالطة أو مكذوبة .

ب - نشر المذكرات المطعمة والمقالات والدراسات الموجهة . وبذلك أصبحنا ، اليوم ، مكتوفي الأيدي أمام مئات ان لم نقل الآف الوثائق التي تعالج تاريخ ثورة نوفمبر ، كتبت بلغات متعددة وحسب نظريات مختلفة .

وإذا كان التاريخ لا قيمة له بدون مصادر ، فان مصادر تاريخ ثورتنا المطبوعة اليوم وبعد جيل من الزمن ، تنحصر أساساً في ما خطته أقلام غيرنا بأغراض عدائية وللأسباب التي ذكرناها .

إن إيماني بضرورة العمل من أجل تسليط الأضواء الكافية على مختلف المراحل التي قطعتها ثورة نوفمبر العظيمة ، هو الذي جعلني أقدم على معالجة هذا الموضوع رغم ما يتسم به من تعقيد ، ورغم ما يمكن أن يتسبب لي فيه من انتقاد .

وهدفي الأسمى من الجهد المتواضع الذي أبذله هو أن نتمكن من مغالبة التزييف بجميع أنواعه ، ومن تقديم صورة واضحة عن جبهة التحرير الوطني التي استطاعت أن تقود الكفاح المسلح ، وتحقق الأغراض الأولى المتمثلة في تحقيق الاستقلال الوطني وارساء قواعد الدولة الجزائرية المعاصرة .

ومن أنواع التزييف التي أناهضها وأندد بها ، ذلك الذي يجعل الشعب الجزائري هو مفجر الثورة ؛ مع العلم ان تاريخ الانسانية لم يعرف شعباً واحداً من شعوب العالم خطط لثورة أو قادها منذ البداية .

لقد كانت الثورات دائماً ، من صنع الطلائع التي تمهد وتقرر ثم تخطط وتجر الجماهير ، بالتدريج ، إلى أن تقتنع بالفكرة . عندها ، وعندها فقط ، يكون التبني والاحتضان اللذان لا بُدَّ منهما لتحقيق النصر . لأجل ذلك قال الشهيد العربي بن المهيدي : « ساعدوني على انزال الثورة إلى الشارع ، وأنا أضمن لها النجاح » .

وكما أنه لا بد من طليعة لإشعال فتيلة الثورة ، فانه لا بد ، كذلك ، من فكر يمهد لها ويوفر لها أسباب النجاح .

وعلى غرار كل الثورات ، كان للثورة الجزائرية فكرها الذي مهد لظهور الوعي لدى الجماهير الشعبية ، وأنار الطريق للمناضلين الأوائل الذين تولوا ، بكل شجاعة واقدام ، مهمة التجنيد والتأطير . أما الذين يزعمون بأن نوفمبر لم يسبق بثورة فكرية ، فانهم يجهلون الحقيقة ، ومن الواجب عليهم أن يعودوا إلى العقود القليلة السابقة للخمسينات ، فانها مليئة بالأدلة على ما نقول .

وإذا كانت هذه المناسبة لا تسمح لنا بالتوسع في موضوع الفكر الجزائري قبل ثورة نوفمبر العظيمة ، ولا بالخوض في مسألة ايديولوجية جبهة التحرير الوطني أو الايديولوجيات الجزائرية السابقة لها ، فاننا لن نختم هذه المقدمة دون التأكيد على ضرورة الاهتمام بهاتين النقطتين الأساسيتين في تاريخنا المعاصر .

وأخيراً نشير إلى أن **« الثورة الجزائرية في عامها الأول »** ستتبع بدراسات أخرى في المستقبل القريب ، تعالج مختلف المراحل التي قطعها كفاحنا التحريري . نتمنى أن تتجند أقلام المؤرخين الوطنيين حتى لا تتركها يتيمة ، وحتى نمكن الأجيال المقبلة من الاطلاع على ما أنجزته جبهة التحرير الوطني ، خلال اثنين وتسعين شهراً من القتال المتواصل .

الجزائر يوم 01 / 11 / 1981

د. محمد العربي الزبيري

الفصل الأول

السياسة الفرنسية فى الجزائر

قبل اندلاع ثورة نوفمبر

لقد كانت الجزائر ، حسب منطق الاستعمار ، جزءاً لا يتجزأ من الوطن الفرنسي ، وكان سكانها فرنسيون اسماً ولكنهم ، في الواقع ، عبيد للمعمرين أو عملاء لهم في أحسن الحالات .

وعلى الرغم من ظهور نشاطات الحركة الوطنية ، فان الاحتفال بمرور مائة عام على سقوط « دار الجهاد »[1] قد تم تحت شعار : « الجزائر الفرنسية » التي بات من المستحيل فصلها عن الوطن الأم ، بل ان رجال الدولة ، سواء في فرنسا أو في الجزائر ، لا يحلو لهم الحديث الا عن العمالات الفرنسية الثلاث فيما وراء البحار ، وسوف يتطور هذا المفهوم ليصبح أثناء الثورة : « فرنسا من دانكارك إلى تامنراست » أو : « ان البحر الأبيض المتوسط يشق فرنسا مثلما يشق السين باريس » .

وظاهرياً ، فان الفارق الوحيد بين الفرنسيين جنوب البحر وشماله يتمثل في كون الأولين مسلمون يتكلمون العربية ، والآخرين مسيحيون يتكلمون الفرنسية » .

وفي نظر الجزائريين ، فان الغزو الفرنسي مفروض عليهم ، ومصيره إلى الزوال عندما يحين الأوان ، لأن حكم المسلمين من قبل الكفار غير مقبول ، ولا يمكن أن يرضى به أي مسلم ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بدار الجهاد ذاتها ،

(1) هو الاسم الذي كان يطلق على الجزائر ، لتزعمها حركة الجهاد البحري ضد الأوربيين ولفائدة الأندلسيين خاصة .

لأجل ذلك ، قامت الثورات العديدة في مختلف أنحاء البلاد ، وكانت جميعها تنطلق من المساجد أو من مقر الزوايا المنتشرة عبر سائر جهات الوطن .

ولكن مؤرخي الاستعمار تمكنوا من ابهام الرأي العام العالمي بأن الجزائر لم تكن أمة في يوم من الأيام ، بل هي بلاد تسكنها مجموعة من القبائل متنافرة متناحرة فيما بينها ، تعرضت منذ نشأة التاريخ ، للعديد من السيطرات الأجنبية .

ووجد ذلك الادعاء مجالاً واسعاً ، وأرضاً هشة ، حتى أن كثيراً من أبناء الوطن أنفسهم صاروا مقتنعين بعدم وجود الأمة الجزائرية ، مؤمنين بضرورة الاندماج في فرنسا التي راحوا يطالبونها بفتح ذراعيها ، وضمهم إلى صدرها الذي يطفح بحليب الحضارة والتقدم[1] .

ونحن إذا رجعنا إلى الموسوعات الأوربية الحديثة ، وجدنا أنها تعرف « الأمة بكونها مجموعة من الناس ، يشتركون في الجنس ، والتاريخ والعادات واللغة أحياناً[2] وهي عناصر كلها متوفرة في الجزائر . وزيادة على ذلك ، هناك رباط الدين الواحد . ومع ذلك ، فان وسائل الاعلام الاستعمارية والامبريالية ظلت تنفي وجود الأمة الجزائرية ، وظل العالم ، كله تقريباً ، بما في ذلك أغلبية المعسكر الاشتراكي ، يصدق ويؤمن بخرافة الجزائر الفرنسية .

وعندما هب ريح النضال السياسي ، وشرعت التنظيمات السياسية والاجتماعية في الكفاح من أجل ابراز معالم الأمة ، وقطع روابط التبعية ، لتحقيق استقلالها ، بدأ الساسة الفرنسيون يتفننون في وضع القوانين واصدار الأوامر والمراسيم قصد تمديد فترة النوم العميق ، واطفاء النور الذي بدأت أشعته تحرك الهمم والضمائر .

---

(1) انظر مآثر السيد فرحات عباس قبل اندلاع الحرب الامبريالية الثانية .

(2) انظر كل الموسوعات ، ابتداء من لاروس الكبير .

وأول ما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد ، ذلك المشروع الذي يحمل اسم صاحبيه « بلوم [1]. وفيوليت » . لقد أدرك السيد بلوم أن مطالب النخبة في الجزائر لا تتجاوز المساواة السياسية ، وإذا لم تؤخذ تلك المطالب بعين الاعتبار فانها قد تتطور لتتسبب ، بالتدريج في ضياع الجزائر نهائياً ، لأجل ذلك فانه طلب من السيد فيوليت أن يضع مشروع قانون يمنح بمقتضاه حق التصويت للنخبة الذين كان عددهم ، في ذلك الحين ، يتراوح ما بين 20 و25 ألف شخص .

ومن الواضح أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية ، وهو مخطط جهنمي ، كان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور ، لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين والمفكرين الذين لم يكونوا ينظرون إلى أبعد من الاندماج ، ولكن حسن حظ الجزائر جعل المعمرين والرأي العام في فرنسا لا يتفطنون لذلك ، في حينه ، الأمر الذي أدى بهم إلى محاربته ، وبذل كل ما في وسعهم ليبقى حبراً على ورق .

وإذا كان أوربيو الجزائر يظنون أن دفن مشروع بلوم / فيوليت نصراً لهم ، وأن ارغام صاحبيه على التراجع مفيداً لابقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد ، فان الواقع كان عكس ذلك ، إذ سمح للوطنيين الجزائريين التأكد من أن حكومة الجبهة لا تسيطر على الأوضاع ، وأن التقدمية والاشتراكية والشيوعية ما هي إلا شعارات للاستهلاك فقط ، وعليه ، فانهم راحوا يفكرون جدياً في مسألة الانفصال نهائياً عن فرنسا . ولم تكن تلك هي النتيجة التي توصل إليها حزب الشعب فقط ، ولكن التشكيلات الوطنية الأخرى كلها ، باستثناء الحزب الشيوعي ، قد ثبت لديها أن

(1) كاتب ورجل دولة فرنسي ، ولد سنة 1872 وتوفي بعد أن عمر 78 سنة . بدأ النضال إلى جانب جان جوريس في العشرية الأولى من القرن العشرين ، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1937/1936 ، دعي بعد ذلك لرئاسة الحكومة سنة 1938 ، وفي أثناء الحرب ، لكن لفترات وجيزة ، ترك مؤلفات عديدة وهامة .

المساواة والاندماج لا أمل في تحقيقيهما . ومن ثمة وجب دفنهما مع المشروع واستبدالهما بفكرة العمل من أجل إقامة دولة جزائرية مستقلة عن فرنسا .

وبالفعل ، شاعت تلك الفكرة في أوساط الطليعة على اختلاف مشاربها ، ثم نفذت بقوة ، إلى صفوف الجماهير الواسعة التي لم تمنعهما الأمية والاستلاب من رفع الشعارات المطروحة لها ، ومن الوقوف بشجاعة وراء النخبة للمطالبة بحقوقها في الحرية والاستقلال ، مبدية كل الاستعداد لتقديم ما تقدر عليه من تضحيات لبلوغ الأهداف المسطرة لها .

وكان لتلك التحركات الوطنية تأثير كبير على السياسة في فرنسا ، التي تأكدت من أن التصرفات الحمقاء التي قام بها مناهضو مشروع بلوم / فيوليت يخشى أن تؤدي إلى فصل الجزائر ، نهائياً ، عن فرنسا ، كما أنها أدركت بأن اعطاء بضعة آلاف من الجزائريين حقوق المواطنة ليس من شأنه سوى عزل الطليعة عن قواعدها الشعبية ، لأجل ذلك ، فان الجنرال ديغول ألقى خطاباً في قسنطينة ، يوم 12 / 12 / 1943 ذكر فيه بأن لجنة التحرير قررت رفع نسب المسلمين في مختلف المجالس التي تعالج القضايا المحلية ، وذلك بالإضافة إلى منح حق المواطنة لحوالي أربعين ألف جزائري ، وتلى ذلك الخطاب : أمر يحمل تاريخ 7 مارس 1944 يقال أنه أصدر ليدخل إلى حيز التنفيذ تلك الاصلاحات المعلن عنها ، والتي سيعلق عليها السيد فرحات عباس بقوله : « انها اجابة تافهة عن مطامح الشعب الجزائري ، وهي مناهضة ومنافية للفكرة الوطنية المعبر عنها في البيان » .

وكان الأمر بالنسبة لديغول ، خطوة أولى في طريق الاندماج الكلي ، ومن أجل ابتلاع الجزائر ، تدريجياً بواسطة أبنائها أنفسهم . وكان من الممكن أن يكون للخطة شأن لو جاءت قبل ذلك بحوالي ربع قرن . ولكن وعي الجزائريين بذاتيتهم،

الطلائع الوطنية بمختلف مشاربها واتجاهاتها ، على فكرة السيادة والاستقلال ، وضرورة انشاء الدولة الجزائرية ، كلّ ذلك شكل عقبة كأداء في طريق منقذ للإمبراطورية الفرنسية .

ومهما يكن من أمر ، فان محاولات ديغول التي جاءت متأخرة كما أسلفنا ، وعلى الرغم من تجاوزها قليلاً نص مشروع بلوم / فيوليت ، لم تتمكن من إيقاف الوطنية الجارف الذي سيتوج بانشاء جمعية أحباب البيان يوم 14 مارس سنة 1944 ، وحوادث العشرية الأولى من شهر ماي سنة 1945 .

أما الجمعية ، فانها كانت واحدة من معجزات التاريخ الجزائري المعاصر ، اذ وحدت ، رغم كل شيء ، شمل كافة الأصوات المنادية بالخروج من أحضان الامبراطورية الاستعمارية ، وأما الحوادث ، فان الدماء البريئة الطاهرة التي أهدرت أثناءها ، قد شكلت حاجزاً ، لم يعد في مقدور أية حكومة فرنسية هدمه لإعادة الوصل بين مجتمعين ليس هناك في الواقع من أسباب متينة توحد بينهما .

وإذا كانت حوادث ماي هي الصفعة الأخيرة التي أيقظت النخبة التي كانت تجري وراء سراب الاندماج فانها ، من جهة أخرى ، قد أدت إلى اندثار جمعية أحباب البيان التي كانت تأوى ، تحت سقف واحد ، جميع المتناقضات الوطنية .

وبعد أن حلت الجمعية رسمياً ، يوم 14 ماي 1945 كما سبق أن ذكرنا ، فان تلك المتناقضات قد ظهرت للعيان ، ووقع الطلاق بين مناضلي حزب الشعب الذين يدعـون لمكافحة سائر أنواع السيطرة الأجنبية ، والى ضرورة استعمال العنف الثوري لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة وبين بقية الأعضاء ، من علماء

وعباسيين الذين يفضلون الأساليب السلمية المندرجة في اطار المبادئ الديمقراطية والجمهورية [1] .

ان هذا التباين في الرأي ، بين الأشقاء قد أفاد السلطات الاستعمارية التي راحت تعمل على جر الأحزاب الوطنية إلى ميدان الصراعات الهامشية المتمثلة في الحملات الانتخابية على جميع المستويات .

ولإبعاد شبح الاستقلال ، أوجدت الحكومة الفرنسية أداة جديدة أسمتها ، قانون الجزائر ، وجعلت المجلس الوطني يصادق عليه يوم 20 سبتمبر سنة 1947 .

ولقد سبقت القانون المذكور مشاريع متعددة شاهدت تصارع الأحزاب السياسية وسائر التشكيلات المسموح لها بالعمل في الجزائر وفيما كان يسمى بالوطن الأم . ومن جملة تلك المشاريع ، هناك ذلك الذي تقدم به الاشتراكيون ، والذي يلح على ابقاء الوحدة العضوية بين الجزائر وفرنسا ، وهو في ذلك لا يختلف « عن القانون » الذي يعتبر القطر الجزائري« مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية [2] » . كما أن الاشتراكيين قد حافظوا ، في مشروعهم ، على ازدواجية الجماعة الانتخابية ، وعلى ضرورة تعيين وزير للجزائر يكون مقر اقامته بالعاصمة .

ويأتي وراء مشروع الاشتراكيين ، من حيث التطبيق مع قانون الجزائر ، مشروع الشيوعيين الذي يدعو إلى منح الجزائر نوعاً من الاستقلال الذاتي ، ويعارض بشدة فكرة الانفصال التي صارت هي الشعار المفضل الذي تحمله سائر الفئات الوطنية .

---

(1) انظر البيان الذي وقعه كل من السادة : بومنجل ، ساطور ، كسوس ، خير الدين ، بوزار وعباس التركي ، والمنشور بجريدة « المساواة » الصادرة يوم 1946/8/16 .

(2) أي عمالات تستطيع أن تتصرف في شؤونها داخل الاطار الذي تحدد لها رسمياً للمخطط الوطني كما هو شأن بلديات الجزائر اليوم .

وتذكر بعض المصادر ، وهي محقة ، بأن معارضة الاستقلال الكامل عند الشيوعيين متأتية من تخوفهم من انضمام الجزائر للأمة العربية ، أو من أن تصبح ميداناً خصباً للنفوذ الانكليزي ، الأمريكي ، وبعبارة أوضح ، فان الشيوعيين الفرنسيين لم يكونوا يهتمون بمصير الجزائر ، ولكنهم كانوا يهدفون ، بالدرجة الأولى ، إلى التوفيق بين نزعتهم الوطنية التي تملي عليهم ضرورة الاسهام في عملية الحفاظ على كيان وعظمة الامبراطورية الفرنسية المتسترة برداء الجمهورية وبين عقيدتهم الماركسية التي تحتم عليهم تقديم المصلحة السوفيتية ، باعتبار أن موسكو هي عاصمة المعسكر الاشتراكي .

ومن جهة أخرى ، عمل النواب الجزائريون الممثلون للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري خاصة ، على تقديم مشروع مضاد ، يدعو إلى ضرورة انشاء جمهورية جزائرية تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

ومن الجدير بالذكر ، أن المشروع الوحيد الذي نوقش رسمياً وبكيفية جدية ، هو مشروع الاشتراكيين ، لما له من تقارب مع المشروع الحكومي الذي سيصبح « قانون الجزائر » بعد المصادقة عليه يوم 20 سبتمبر سنة 1947 كما أسلفنا ذلك . أما المشروعين الشيوعي والجزائري فانهما قد أهملا بكل بساطة لأسباب مختلفة طبعاً . ومن حيث المضمون ، فان « قانون الجزائر » لم يأت بجديد ، بل جاء جامعاً وملخصاً لمحتويات المراسيم والقوانين والأوامر الاستعمارية التي عرفتها البلاد منذ السنوات الأولى من الغزو ، مثل قانون سنة 1833 [1] وأمر

(1) هو القانون الذي صدر بتاريخ 1833/4/24 ، والذي يجعل ما يسمى بالممتلكات الافريقية تسير بواسطة الأوامر الملكية .

سنة 1834 [1] ومرسوم 1898 [2] وقانون سنة 1900 [3] ، وأمر سنة 1945 [4] الخ . . .

وللمتمعن في ذلك القانون الذي وقع عليه الرئيس فانسان أوريول [5] يرى أنه يشتمل على ثمانية أبواب وستين مادة ، وانه يهدف ، بالدرجة الأولى ، إلى فصل النخبة التي تتمتع بحق المواطنة ، وفقاً لما تعرضنا له من اجراءات عن الجماهير الشعبية التي ترغب سلطات الاستعمار في ابقائها أداة طيعة لخدمة المصالح الخاصة للمعمرين من جهة ، ولتنمية سائر القطاعات الاقتصادية في الوطن الأم من جهة ثانية .

وإذا أردنا التعرض لخطوطه العريضة ، وجدنا أنه ينص على وجوب تطبيق المساواة الفعلية بين جميع المواطنين الفرنسيين الذين يمنحون حق التمتع بالحريات الديمقراطية ، ويسمح لهم بممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ورد ذلك خاصة في المادتين الأولى والثانية من القانون .

ان الحديث عن المساواة في الجزائر ، ذلك الحين ، لا يمكن الا أن يكون صورياً لأن عدد المواطنين الفرنسيين من الأهالي ـ أو المندمجين بعبارة أدق ـ

(1) هو الأمر الذي صدر بتاريخ 22 جوليت سنة 1834 ، فجعل الجزائر ممتلكة افريقية ، حتى لا يخضع تسييرها لمناقشات البرلمان الفرنسي .

(2) صدر بتاريخ 23 أوت 1898 ، ويقضي بأن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوالي العام باقتراح من وزير الداخلية . وينص كذلك على أنه يمثل الحكومة الفرنسية في كامل أنحاء التراب الجزائري .

(3) خاص بالاعتراف للجزائر باستقلالها المالي . صدر بتاريخ 19 ديسمبر 1900 .

(4) هو الأمر الصادر بتاريخ 15 ديسمبر سنة 1945 ، والقاضي بانشاء مجلس مالي للجزائر .

(5) السيد فانسان أوريول ولد سنة 1884 وتوفي سنة 1966 اشتغل بالمحاماة ، مارس المحاماة قبل أن يغرق في بحر السياسة ، كان اشتراكي المذهب ، عين وزيراً للمالية بحكومة ليون بلوم سنة 1936 ، ثم وزيراً للعدل سنتي 1938/1937 ، ساهم في حرب التحرير الفرنسية ، وانتخب رئيساً للمجلسين التأسيسين وللمجلس الوطني من بعدهما ، ثم رئيساً للجمهورية الفرنسية من سنة 1947 إلى سنة 1954 .

لا يتجاوز ، فعلياً عشرين ألف نسمة ، لذلك ، وحتى لو تم تطبيق القانون حرفياً ، فان القيد لا ينكسر ، والاستبداد يبقى دائماً ، والاستعباد ضارباً أطنابه خاصة وان الأوربيين ، نظراً لثرواتهم الطائلة ولصلاتهم المختلفة بالعناصر الحاكمة من ذوي النفوذ ، كانوا يسيطرون على الساحة السياسية في فرنسا ، وعلى الجهاز التنفيذي في الجزائر .

وهناك دليل آخر يجعل الحديث عن المساواة من باب المستحيلات ، ويتمثل في تأكيد القانون على أن المجلس الجزائري يتكون من مائة وعشرين نائباً ، نصفهم يمثل المجموعة الانتخابية الأولى التي تضم الأوربيين والمندمجين من الجزائريين[1] ويمثل نصفهم الثاني المجموعة الانتخابية الثانية التي تضم جميع الأهالي غير المندمجين والذين يتجاوزون من حيث العدد تسعة أعشار العدد الاجمالي للسكان ، وهكذا تكون المساواة التي ينص عليها القانون فريدة من نوعها ، اذ تسوى حقوق تسعة من الجزائريين بحقوق واحد من الأوربيين .

وفي مجال الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية ، فان القانون لم يتمكن من تغيير الوضع الذي كان عليه الأهالي ، على الرغم من وضوح المواد المتعلقة بذلك . وهكذا ، فان المرأة المسلمة لم تحظ بحق الانتخاب ، كما أن البلديات المختلطة والمناطق الخاضعة للحكم العسكري لم تلغ ، في حين سيظل تعليم اللغة العربية ، رسمياً إلى جانب اللغة الفرنسية ، أمراً محظوراً ، ولن تسمح الولاية العامة بفصل الدين عن الدولة رغم موافقة المجلس الجزائري .

وعلى أية حال ، فان « القانون الجزائري » قد حظي بمصادقة المجلس الوطني الفرنسي على الصورة التي ذكرناها آنفاً ، وشرع في تطبيقه ابتداء من شهر

(1) تذكر بعض المصادر أن نسبة المندمجين قد بلغت حوالي 10 / من المجموعة الانتخابية الأولى وذلك قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 .

أفريل سنة 1948 [1]. وعلى الرغم من عدم اقتناع التشكيلات السياسية الجزائرية بجدوى ذلك القانون أو بما يمكن ان يعود به من فائدة على الأهالي بجميع أصنافهم وفئاتهم ، فانها استسلمت للعبة لأنها لم تجد مخرجاً آخر ، ودخلت معركة الانتخابات شهراً واحداً فقط بعد المصادقة على القانون [2]..

في شهر أكتوبر 1947 جرت الانتخابات البلدية ، وانتظمت بتلك المناسبة حملة سياسية واسعة تحت شعار « رفض القانون الجزائري » ، وحمل الشعار ، عن وعي وادراك المتطرفون من غلاة المعمرين بالنسبة للمجموعة الانتخابية الأولى ، ومناضلو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالنسبة للمجموعة الانتخابية الثانية . أما الأولون ، فلأنهم كانوا يدعون إلى حرمان الأهالي حتى من تنفس الهواء النقي فما بالك والأمر يتعلق بقانون تهدف مواده إلى اعطائهم ، نظرياً ، بعض الحقوق التي تسوي بينهم وبين الأوربيين أحياناً . لأجل ذلك ناصبوه العداء وطالبوا بمحاربته وعدم تطبيقه .. وأما الآخرون ، فلانهم كانوا يدعون إلى استقلال البلاد استقلالاً كاملاً ، والى استرجاع السيادة في اطار دولة جزائرية تتمتع بجميع صلاحياتها . ونظراً إلى أن القانون الجديد ، في حقيقته ، تمهيد لتحقيق ما يسمى بالاندماج التدريجي ، فانهم لم يجدوا غير مناصبته العداء ، والمطالبة بمحاربته وعدم تطبيقه .

ولقد جاء موقف الرفض ذلك بنتائجه الايجابية داخل المجموعتين : فرشحو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قد أحرزوا ، في المجموعة الثانية ، على جميع المناصب المتنافس عليها في سائر بلديات القطر ، كما أن اليمينيين المتطرفين في المجموعة الأولى ، قد حققوا نصراً لم يعهدوه من قبل .

---

(1) بمناسبة انتخابات المجلس الجزائري يومي 4 و11 أفريل سنة 1948 .

(2) المقصود بذلك هي الانتخابات البلدية التي أحرزت فيها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على جميع المناصب المتناقض عليها ضمن المجموعة الانتخابية الثانية .

ومن الجدير بالذكر ، ان تلك النتائج ما كانت لتحقق لو لم يكن هناك نوع من الديموقراطية في ممارسة عملية الانتخابات داخل كل واحدة من المجموعتين . ولقد تسبب ذلك في سخط الجالية الأوربية على تصرفات الوالي العام ، الذي لم يلجأ إلى التزوير لإيقاف زحف الوطنيين . وتحول السخط ، بطبيعة الحال إلى اجراء رسمي يتمثل في استبدال السيد « شاتينيو » المتهم بموالاته للعرب ، بالاشتراكي « نايجلن » ذي الأثر السيئ والسمعة الدنيئة .

وخوفاً من أن يكون لممارسة الديموقراطية في انتخابات المجلس الجزائري نفس المفعول الذي كان لها في الانتخابات البلدية دشن السيد نايجلن طريقة جديدة ستعرف باسمه ، أسسها على تزييف عدد الأصوات عندما يتعذر تزييف عملية الترشيح .

هكذا ، ورغم سيطرة حركة الانتصار للحريات الديموقراطية على كافة البلديات ، فان مرشحي الادارة الاستعمارية قد فازوا بواحد وأربعين مقعدا ، من جملة الستين المخصصة في المجلس الجزائري للمجموعة الانتخابية الثانية . أما الحركة الوطنية ، فانها لم تحصل ، رسمياً ، سوى على تسعة ، بينما حظي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بثمانية ، والاشتراكيون المستقلون بمقعدين .

ان هذا التزييف لم يعرف في المجموعة الانتخابية الأولى ، وقد علل نايجلن تصرفاته ، تلك ، بقوله : « لقد كان لنا الاختيار بين انتخابات يزيفها حزب الشعب الجزائري ، وانتخابات تزيفها الادارة ، فاخترنا الأخيرة » . معنى ذلك أن الجزائر مكتوب عليها ، حسب منطق نايجلن ، ألا تعرف سوى الانتخابات المزيفة ، أما الديموقراطية فهي مقصورة على الوطن الأم الذي لا تعطى فيه المسؤوليات الخطيرة للفاشلين من أمثال نايجلن .

ومن المعلوم أن طريقة نايجلن في التزييف والمخادعة والمغالطة سوف تظل قائمة ومعمول بها في جميع الانتخابات ، وعلى جميع المستويات حتى بعد اندلاع ثورة سنة 1954 ، يدل على ذلك تعليق السيد فرحات عباس على الانتخابات الجهوية التي جرت في شهر أفريل سنة 1955 ، : « بينما تواصل النيران التهام جزء من العمالة [1] . فان الادارة تواصل لعبتها الاجرامية التي كلفتنا ميلاد الارهاب » .

ونتيجة لممارسة سياسة التزييف المكثف ، وضع « قانون الجزائر » على الرفوف ، يقيها الغبار ، ويحفظها من العث ، ذلك أن المجلس الجزائري ، الذي كان من المفروض تسخيره لتحقيق الأهداف الواردة من مختلف أبواب القانون : « قد بني على أساس من الغش بحيث لم يتمكن من استقبال الممثلين الحقيقيين للمجموعة الانتخابية الثانية » . وبهذا الصدد كتب مراسل المانشستر غاردين يقول : «من الممكن أن مرشحي الادارة [2] يتمتعون بثقة مواطنيهم ، ولكن انتخابهم في الواقع ، ليس دليلاً على ذلك» [3] .

وإذا كانت طريقة نايجلن ، قد مكنت من تزويد المعمرين بمجلس هو عبارة عن أداة طيعة ، يصنعون بها ما يشاؤون ، وسمحت للولاية العامة أن تتصرف في هيئات التسيير والتشريع كيفما شاءت لمدة حوالي ست سنوات فانها ، عن غير قصد ، قد فتحت الطريق واسعاً أمام دعاة العنف الثوري من أبناء الحركة

---

(1) هي التسمية القديمة للولاية في الوقت الحاضر ، وقد كانت آنذاك ، ثلاث عمالات ، والمقصود هنا هي عمالة قسنطينة التي كانت تشمل كافة الشرق الجزائري .

(2) هو عادة من الباشغوات وضباط الجيش المتقاعدين أو من النخبة التي استطاع الاستعمار أن يفقدها الوعي ويبقيها عميلة له من حيث لا تشعر .

(3) انظر العدد الصادر بتاريخ 1951/4/20 .

الوطنية ، وأعطتهم الحجة الدامغة على أن المشاركة في الانتخابات ولعبة الديموقراطية في ظل قوانين الاستعمار ، لا يمكن أن يقودا لغير التفكك والتميع . أما السبيل الأوحد للخلاص من السيطرة الأجنبية فيتمثل ، فقط في الكفاح المسلح ، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة .

وبينما كانت السلطات الاستعمارية تواصل سياسة الاستبداد والاستعباد ، وتطبق فكرة الاهانة والاذلال بواسطة الغش والتزييف ، كان التيار الثوري يقوى ويتدعم داخل الحركة الوطنية . ولذلك نستطيع القول بأن عدم تطبيق قانون الجزائر خدم أنصار الكفاح المسلح ، في الجزائر ، أكثر من خدمته لغلاة المعمرين ، وأن نايجلن ، الذي استقال سنة 1951 [1] ، بعد أن اطمأن على الأسلوب الجديد الذي أدخله على نظام الحياة السياسية ، لم يضر الحركة الوطنية بقدر ما أضر مصالح الأمة الفرنسية في الجزائر ، وذلك على الرغم مما قام به من تعيينات واختيارات لأشخاص حرص دائماً ، على أن يكونوا فرنسيين أكثر من الفرنسيين .

وحينما تندلع ثورة نوفمبر سنة 1954 ، تكون طريقة نايجلن قد ساعدت على فتح كثير من الأعين ، واقناع المترددين بأن سياسة الاندماج مجرد هذيان ، وبأن فكرة المساواة ضرب من الخيال ، وبأن فرنسا ليست هي الجزائر ولا يمكن أن تكون كذلك .

(1) استقال بسبب رفض وزارة الداخلية معاقبة متصرف رفض القيام بتزييف الانتخابات .

الفصل الثاني

الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في الجزائر

قبل اندلاع ثورة نوفمبر

ب الجزائر بلد زراعي . هذه حقيقة قديمة قدم التاريخ ، لا تحتاج إلى تدعيم . ولكن الجديد في الأمر هو أن مؤرخي الاستعمار يدعون بأن المعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي ، وصيروا تربتها طيبة [1] . ان هؤلاء المؤرخين يتناسون أو يتجاهلون ما ورد في تقرير السيد « تادنه » الذى قدمه لسلطات الامبراطورية الفرنسية في أيام عزها ، والذى جاء فيه (ان مناخ الجزائر جميل ، وأرضها طيبة ، توجد بها مراع شاسعة ، وسهول فسيحة : تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند ، بالاضافة الى ما ينبت في أراضى أوربا ، كما انها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع . اما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الابقار والاغنام والماعز ، والبغال والحمير الممتازة) (2) .

ويبدو كذلك أن هؤلاء المؤرخين لم يطلعوا على ما أورده السيد (شالر) في كتابه « لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية » ، اذ يؤكد بأن سهول متيجة تعتبر من أحسن الأراضي وأوسعها في العالم ، وذلك نظراً لمناخها وخصبتها وموقعها ، وهي تمتد على مساحة قدرها بالتقريب 330 ميلاً مربعاً [3] .

(1) أنظر فليب تربي ، ص 17 ، يقول المؤلف : تشتمل الجزائر على حوالي 100 ألف كلم مربع ، افتك المعمرون أخصبها من المناطق والأدغال التي لا تنتج شيئاً .

(2) قدم هذا التقرير إلى السلطات المختصة بتاريخ 1802/8/19 ، وقد أطلعنا على الأصل في دار المحفوظات بباريس ويحمل رقم : 304 .

(3) شالر ـ لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية ، تعريب وتحقيق العربي الزبيري ص 108 .

ان هذه العمليات الاغتصابية المدبرة هي التي مكنت صعاليك أوربا من الاستحواذ على حوالي ثلاثة ملايين هكتار ، من أخصب الأراضي الموجودة في العالم ، والتي سوف تجعل منها السياسة الاستعمارية مساحات عادية موجهة لخدمة الاقتصاد في (الوطن الأم).

ولقد كانت الجزائر تنتج من الحبوب ، على مختلف أنواعها ، ما يكفي لتغذية سكانها من بشر وحيوانات. وكان الفائض حسب الشهادات الأوربية المعاصرة ، يصدر إلى جنوب فرنسا وايطاليا ، لانقاذ الأهالي ، هناك من المجاعة القاتلة.

ثم جاء الاستعمار ، وشرع في امتصاص خيراتنا بطريقة فوضوية ومكثفة ، في آن واحد ، إلى أن كان الاحتفال بمرور قرن من الزمن على الغزو الفرنسي ، فطالعتنا بعض الصحف بحقائق مرّة ، لم تكن في الحسبان ، مفادها أن الجزائر التي كانت تصدر القمح والشعير قد أصبحت سنة 1930 مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانها.

مثل هذه الحقائق ، تفرض علينا طرح أسئلة كثيرة ، وفي مقدمتها : كيف انقلبت الأوضاع بهذه الصورة وبتلك السرعة ؟ والجواب يكون سهلاً ومعقولاً ، الا على الفرنسيين ، ويكمن في التالي : ان لقطات أوربا من الرعاع والصعاليك كانوا يجهلون طريقة الاعتناء بالفلاحة ، ولم يكونوا يهدفون لغير الاثراء بأية طريقة كانت ، لأجل ذلك ، ركزوا مجهوداتهم على استنزاف الثروات ، وتسخير الأرض بدون حساب ، كما انهم لم يهتموا باستصلاح الأراضي البور ، أوالأراضي الموات الممتدة على ملايين الهكتارات جنوب التل شرقاً وغرباً.

وبالإضافة الى اهمال العمليات الاستصلاحية التي كان من الممكن أن تقلب الجنوب الجزائري جنة خضراء ، قادرة على تغذية عشرات الملايين من

البشر ، فان المعمرين قد وجهوا ضربة قاسية ما زالت بصماتها واضحة المعالم على فلاحتنا ، وتتمثل في تخصيص حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغراسة الكروم المنتجة لعنب الخمور ، مع العلم أن الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية .

هكذا ، قضي في ضواحي معسكر ، على زراعة الأرز[1] حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم . وكذلك الأمر في شمال شرقي الجزائر ، حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية لفائدة الكروم أيضاً .

وإذا كانت مغارس الكروم قد انشئت على حساب زراعة الحبوب ، فان اقتصار المعمرين على استغلال المساحات التي وجدوها عند الغزو ، وعدم التفاتهم إلى الجنوب حيث تتكاثر المياه الجوفية ، قد أديا ، بسبب ارتفاع عدد السكان وبالتالي تزايد الحاجيات ، إلى تحويل الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد يمد يده ليحصل على قوت أبنائه .

وعلى هذا الأساس فان سنة 1954 ، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو . وان تعسفات الاستعمار ، وعمليات الاغتصاب التي قام بها ، والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن ، وكذلك روح المعمرين الانتهازية الاستغلالية كل ذلك ، ترتب عنه ابعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة ، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوربيين من جهة ، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم ، ولتنمية طاقاتهم الانتاجية من جهة ثانية .

أما سكان الريف من الجزائريين ، وهم الأغلبية ، فانهم كانوا يحيون حياة ضنكاء ، يكتفون بالخبز والماء ، والثياب الرثة في غالب الأحيان . ويسبحون

---

(1) تذكر المصادر التاريخية أن أرز معسكر كان من أجود الأنواع في العالم .

بحمد المعمر الأجنبي الذي يسمح لهم بسقي أرض الأجداد بالعروق والدموع فتخرج له من طياتها ما يثريه .

وتجمع الاحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة ، ان الأراضي الصالحة للفلاحة ، تبلغ مساحتها أحد عشر مليون هكتار : منها ثمانية بيد الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار السكان ، وثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة وعشرين ألف معمر ، لأن الباقي يحتكرون التجارة الخارجية والصناعة الهامة ويشغلون مناصب القيادة على اختلاف أنواعها وفي جميع الميادين .

ولئن كان ممكناً الحديث باسهاب عن الفلاحة الجزائرية قبل اندلاع الثورة ، والايفاء بذلك الحديث يتطلب عشرات المجلدات ، خاصة إذا أردنا التعرض للتفاصيل ، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية والصناعة لأنهما كانتا تكادان تكونان وقفاً على المعمرين الذين يحتكرون كما ذكرنا ، عمليات التصدير والتوريد ، واستغلال المناجم على اختلاف أنواعها .

فالصناعة ، قبل الاحتلال ، كانت أكثر تقدماً وأحسن تنظيماً ، تشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع ان الحرفيين ، في الجزائر ، كانوا يجمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع ، والحدادين في آخر ، والشواشين في ثالث ، والصباغين في رابع ، والدباغين في خامس ، الخ . . . وكانت كل نقابة تسير من قبل أمين ينتخب بديمقراطية ويختار لما له من خبرة وحكمة وحسن سلوك . وللأمناء مجتمعين مكانة مرموقةلدى الحكومة المركزية ، أما أمين الأمناء ، فانه يحضر الاجتماعات مع السلطات العليا ، ويشارك ، فعلياً ، في اتخاذ القرارات ، سواء منها الاقتصادية أو السياسية .

وإلى جانب هذه الصناعة التقليدية ، كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيراً بالمناجم المختلفة المعادن ، وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين ، وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية ، وصناعة السفن .

وبعد الغزو ، وبالتدريج ، أهملت الصناعة في الجزائر ، لتتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث ، في تصدير المواد الأولية . وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها ، إذ ما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية ، وصرنا نستورد كل شيء تقريباً ، ولم نعد نسمع ، لا عن مصانع الأسلحة والبارود ، ولا عن الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن . وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة ، فأصبحنا تصدر إلى الموانئ الفرنسية سنة 1954 ، حوالي ستين ألف طن من الفوسفات ، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد ، وأربعمائة ألف طن من الفحم ، الخ....

وبقدر ما أنهك الاستعمار صناعتنا ، قبل أن يقضي عليها ، فانه خنق التجارة الخارجية التي كانت ، هي الأخرى ، مزدهرة قبل الغزو الفرنسي . قد يبدو أن قولنا هذا مجرد ادعاء ، ولكن المصادر ، على اختلاف لغاتها ، تثبت بأن الجزائر ، قبل الاحتلال ، كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع افريقيا جنوب الصحراء ، ومع البلاد العربية وأوربا الغربية خاصة [1] ، وبأن تجارتها تلك كانت مخططة وتدر على البلاد أرباحاً كثيرة ، تستثمر في سائر الميادين . ثم جاءت آفة الاستعمار ، وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسراً لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا .

---

(1) محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبيل الاحتلال ، انظر الفصول الخاصة بموضوع العلاقات مع البلدان المذكورة .

وفي العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954 ، لم يعد في استطاعة أي عاقل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية ، بل كل ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها كمشة من المعمرين ، يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائر في آن واحد .

وفي المجال الثقافي ، فان الثورة قد اندلعت عندما كان الاستعمار قد انتهى تقريباً من مهمته الأساسية ، الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل .

فالاسلام أصبح ، بفعل التدخلات الاستعمارية المخططة ، عبارة عن مجموعة من العبادات الممزوجة بالدروشة ، على أرضية من الخرافات والاستبداد والتدجيل . وأمحت العادات والتقاليد السليمة لتترك المكان إلى انماط من الحياة غريبة عن مجتمعنا ، مدسوس في طياتها أنواع من السم القاتل ، وكثير من العقاقير المميعة لشخصيتنا الوطنية .

وغرست الأمية جذورها ، عميقة ، في أوساط الجماهير الجزائرية التي كان كل فرد منها قبل الاحتلال يحسن القراءة والكتابة . ووُجهت الضربات ، متتالية ، للغة القرآن : فحرم تعليمها بحجة كونها وسيلة الدعوة إلى الثورة على السلطات الاستعمارية ، وطورد متعلموها بدعوى انهم يناهضون الحضارة الغربية ويقفون في وجه الغزو الثقافي الذي بدأ ، فعلياً ، مع نزول الجماعة الأولى من المعمرين . وبنفس الحجج ولنفس الغرض ، هدمت المساجد التي كان يتم فيها التعليم ، واغلقت الزوايا التي كانت عبارة عن جامعات ، وبذلك صارت الاحصائيات تشير إلى أن حوالي 19 ٪ فقط ، من الجزائريين متعلمون . يدخل في هذه النسبة المائوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو بالفرنسية . وكانت جامعة الجزائر التي تعد ، نظرياً ، من أكبر جامعات فرنسا تجمع في مدرجاتها حوالي

ستة آلاف طالب ، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب ، معظمهم من أبناء الطبقات التي صنعها الاستعمار لخدمة مصالحه .

ولكن ما ذكرناه ، أعلاه ، ليس هو وجهة نظر المؤرخين الغربيين الذين على غرار السيد هورن [1] يشيدون بما حققته فرنسا ، في الجزائر ، من منجزات تتمثل في : « شبكة الطرقات والسكة الحديدية والمطارات والمدن الكبرى والموانى ، إلى جانب الغاز والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشآت الصحية والخدمات الطبية المتعددة [2] » .

والحقيقة ، ان ذلك ليس مجرد ادعاء . لقد أنجزت فرنسا ، ولا يمكن للمؤرخ النزيه أن ينكر ذلك ، لكن كل الانجازات كانت موجهة لخدمة مصالح الأوربيين.وحيث لا وجود للمستعمر ، فان تلك الانجازات لم تصل ولم تحقق .

في مجال التعليم الأبتدائي ، مثلاً ، نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في الوطن الأم ، وبواسطة معلمين أكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه . أما الأطفال الجزائريون ، فان المصادر المتزمتة نفسها تذكر بأنهم عندما يبلغون سن الدراسة ، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور ، ومقعد آخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست وسبعين فتاة [3] ،

(1) السيد الستار هورن مؤرخ انكليزي له عشرة مؤلفات ، آخرها تاريخ حرب الجزائر الذي نشره سنة 1977 ، ويشتمل على حوالي ستمائة صفحة .

(2) الستار هورن ، تاريخ حرب الجزائر ، لندن 1977 ، ترجم إلى الفرنسية ونشر بباريس سنة 1980 ص : 61 .

(3) من المعلوم أن الفتاة ، في الجزائر ، لم يكن يسمح لها بالخروج سافرة ولا بالذهاب إلى المدرسة .

معنى ذلك ان طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلا المدرسة في سنة 1954 ، الأمر الذي يسمح لنا أن نؤكد بأن حوالي 7 ٪ فقط من أبناء الجزائر كانت تتاح لهم فرصة التعليم . ضف إلى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر والاحتياج خاصة .

ولم تكتف السلطات الاستعمارية بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين ، بل انها بذلت كل ما في وسعها لمحاربة اللغة العربية سواء في المدارس أو في الكتاتيب .

ولقد نجحت في ذلك إلى أقصى الحدود حتى أن الجزائر التي كانت قبل الاحتلال ، توفر لكافة أبنائها جميع الشروط اللازمة للحصول على نصيبهم في العلم والمعرفة ، قد أصبح شعبنا أمياً بنسبة حوالي تسعين بالمائة سنة اندلاع الثورة .

وهكذا ، فبقدر ما كانت الجالية الأوربية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة ، كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار نجاحاً باهراً في تطبيقها ببلادنا .

ولكن الغريب في الأمر ، أن المؤرخين الفرنسيين لم يعيروا الاهتمام لذلك الواقع الصارخ ، وضربوا عرض الحائط بكل حقيقة يمكن أن تنقص من قيمة الأمة الفرنسية المتحضرة التي حملت نفسها ، ظاهرياً ، رسالة تمدين الجزائريين واخراجهم من طور التوحش والهمجية .

وفي ميدان النقل والمواصلات ، فان فرنسا لم تزد على كونها وسعت وعبّدت بعض الطرقات الرابطة بين أهم مراكز الانتاج والمدن الكبرى أو الموانئ ، لتسهيل عمليات التصدير والتوريد . وان كتب الرحالة ودراسات المؤرخين التي عالجت

أوضاع الجزائر قبل الاحتلال كلها. تثبت بأن الشبكة البرية الموجودة سنة 1954 لا تختلف كثيراً في أساسها عن الشبكة التي كانت الأيالة تتوفر عليها عندما بدأت عمليات الغزو الفرنسي .

وان الذين كانت لهم فرصة التجول ، وزيارة مختلف مناطق البلاد ، وكذلك المناضلين الذين كان ايمانهم بالوطن يدفعهم للتنقل ، راجلين أو على متن حيوان الى كل مكان تشتم فيه رائحة السكان ، ان هؤلاء وأولئك ما زالوا يذكرون اليوم ، بأن السيارة لم تكن ، قبل اندلاع الثورة بقليل ، ذات فائدة كبرى في التوجه إلى الأرياف وفي قطع أكثر المسافات الرابطة بين بعض المدن والقرى في داخل البلاد .

وبالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية ، أيضاً ، فان السلطات الاستعمارية لم تهتم الا في المراكز الآهلة بالمعمرين . لذلك اندلعت ثورة نوفمبر سنة 1954 والأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف ، ولا تستعمل الأدوية ، بل ان التداوي في أريافنا وقرانا ـ مع العلم أن معظم الأهالي في الأرياف وفي القرى ، انما كان يتم بالطرق التقليدية ، مثل استعمال العشب باختلاف أنواعه وسائر الحبوب النشوية ، واللجوء في كثير من الأحيان ، إلى الرقيا والنار والتمائم .

ولن أكون مغالياً إذا قلت بأن المواطنين الجزائريين صاروا ، نتيجة ذلك ، يؤمنون بتلك الطرق أكثر من ايمانهم بفعالية الطب الحديث . وإلى يومنا هذا ، ما زال هناك ، وهم كثرة ، ومن مختلف الفئات الاجتماعية ، من يفضل زيارة قبر مهجور أو شجرة متآكلة ، أو تعليق كتاب على المثول أمام أشهر الاخصائيين في جميع مجالات الطب .

ومن الناحية الاجتماعية ، فان قيمة الانسان الجزائري لم تكن ، عند اندلاع الثورة ، أفضل من قيمة البهائم .

فالادارة الاستعمارية لا توليه أي اهتمام الا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه . ونقول مختلف أنواع الضرائب لأن الأهالي في الجزائر ، لم يكونوا يحكمون بقانون ، بل أن حياتهم اليومية تسير وفقاً لمشيئة المعمر الذي يخطط للمداخيل والمصاريف ، والذي يوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب ارادته وتمشياً مع مصالحه الخاصة .

ان الشرطة في المدن ، والحراس والشواش في الأرياف ، وكذلك القواد والباشغوات كلهم يأتمرون بأوامر غلاة المعمرين الذين لهم اليد الطولى في التعيين والترقية والعزل . لأجل ذلك ، كثيراً ما نرى فلاحاً جزائرياً يغرم لأنه ركب حماره ، أو وجد يأكل الخبز والعنب في الغابة ، أو لأن أخباراً أفادت بأنه ذبح خروفاً أو ديكاً دون رخصة خاصة .

ان هذا التعسف ، وعدم وجود السلطة المستقلة التي يحتكم اليها هما اللذان جعلا معظم أبناء الجزائر يفضلون العزلة والعيش على الهامش موكلين كل ما يتعلق بمصيرهم للقضاء والقدر ، راضين بحياة البهائم المفروضة عليهم .

وكانت المرأة ، بالإضافة إلى ما يعاني منه الرجل ، تخضع لظروف قاسية هي نتيجة التأويل الخاطئ لمبادئ الاسلام السمحة .

ولقد كانت وظيفتها تكاد تكون منحصرة في الطبخ والانجاب ، لذلك فانها لم تكن في حاجة إلى العلم والمعرفة اللذين كان الرجل يعتبرهما معرة بالنسبة إليها ، بل سبة حتى بالنسبة للواحد منهم ، اذ الرجل الحقيقي ، في ذلك الحين ، هو الفلاح والتاجر وكل من هو قادر على جلب قوته ، وسد حاجيات عياله بواسطة عضلاته . أما « الطالب » أو المتعلم فيحترم حقاً ، ولكنه يعيش دائماً في احتياج ، وعالة على غيره .

ومن الجزائريين ، رغم كل شيء ، من يوفر لبناته تعليماً قرآنياً وقلة قليلة جداً منهم من يرضى بارسالهن إلى المدرسة الفرنسية . وسواء تعلمت الجزائرية في هذه أو في تلك من المدرستين ، فانها تلازم البيت ، نزولاً عند رغبة العائلة ووفقاً لما تنص عليه عادات البلاد وتقاليدها .

ان هذا التجهيل المخطط له ، في الواقع ، قد أدى إلى خلق مجتمع ساذج في أغلبيته ، له نحو المستعمر شعور مزدوج بالاعجاب والكراهية : أما الاعجاب فبما توصل إليه الأجنبي من معرفة ، وما حققه من تقدم وازدهار ، وما أحرز عليه من ثروة ورفاهية وسيطرة على التقنيات العصرية ، وأما الكراهية فناتجة عن الاحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد ، وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد . وما من شك أن هذا الشعور المزدوج هو الذي ساعد ، مع مر الأيام ، على ميلاد ثم تطوير وتدعيم الحركة الوطنية في الجزائر .

وأدى ذلك التجهيل ، أيضاً ، إلى جعل المجتمع الجزائري يتخلى بدون وعي ، عن الكثير من مميزاته حتى كاد يصبح جسداً بلا روح ، فاقداً لهويته الحقيقية متنكراً لاخلاقه ومبادئه ، يجري وراء أنماط للحياة مستوردة ، ولا علاقة لها بماضينا ولا بحاضرنا .

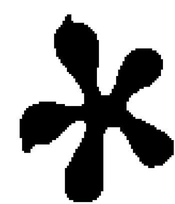
ولكن أخطر ما أصيب به المواطن في الجزائر مرض يقال ـ عن حق ـ أنه آفة العالم الثالث بصفة عامة ، ويتمثل في عدم تقدير الوقت .

ان الوقت الذي يقضيه الأهالي في المقاهي والشوارع والساحات العمومية بدون هدف ولا مقصد يمثل ، مُضافاً إلى ساعات النوم ، أكثر من تسعة أعشار حياتهم ، أما العشر الباقي فيوزع على مطالب الشغل وقضاء الحاجات الضرورية لضمان استمرارية العيش .

لأجل ذلك ، كان المناضلون الوطنيون على اختلاف مشاربهم يوجهون معظم مجهوداتهم لتنبيه المواطنين إلى ضرورة استغلال أوقاتهم إلى أقصى الحدود . وسوف نرى أن الثورة ستنجح في ذلك ، ولكن الأشهر الأولى من الاستقلال ستقضي على جل ما تم انجازه في هذا المجال .

وبإيجاز ، فان سنة 1954 ، عندما تطل على الجزائر سوف تجد الطليعة فيها مشمّرة على سواعدها قصد التصدي للفتور الذي أصاب الأمة ، ونفض الغبار الذي حجب الرؤيا ، والعمل من أجل إزالة التشويه ومحاربة التزييف والانحراف وسائر الأمراض التي نفثها المستعمر داخل مختلف فيآت المجتمع .

وبفضل مجهودات تلك الطليعة ، صار الأطفال الجزائريون يستنكرون أن يكون أجدادهم الغال ، ويفتخرون بانتسابهم للعروبة والاسلام ، وصار الأهالي ، في معظمهم ، يدركون التمايز بينهم وبين المعمرين وأبناء ما يسمى بالوطن الأم ، وبعبارة أوضح ، صار الوضع مناسباً والظروف ملائمة لأشعال نار الثورة التي سيكون لها الفضل في تقويض أركان الاستعمار الفرنسي .



الفصل الثالث

السياسة الوطنية فى الجزائر

قبل اندلاع ثورة نوفمبر

ان الذي يدرس تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، ويطلع على الفضائح المرتكبة ويقرأ لأمثال جول كامبون الذي يؤكد بأن فرنسا صيرت الشعب الجزائري غباراً تذروه الرياح ، لا يسعه الا أن ينحني خاشعاً أمام ثورة نوفمبر الخالدة .

وعلى الرغم من ذلك فهناك من يزعم بأنها ليست ثورة ، بل هي حرب تحريرية استهدفت طرد الاستعمار وكفي ، واعتمادهم في ذ لك أنها لم تقم على أساس طبقي ، جاهلين أو متجاهلين أن الجزائر عاشت أثناء ليلها الطويل تحت كابوس أبشع استعمار استيطاني عرفه التاريخ .

والحقيقة ان ثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954 قد دخلت التاريخ من أبوابه الواسعة ، انها استطاعت أن تحيي العظام وهي رميم ، وأن تخلق من العبيد المستضعفين مجتمعاً جديداً يبني الاشتراكية على أرض تحاصرها الرجعية والامبريالية من كل جهة .

ولم تكن أهمية هذه الثورة ناتجة عن كونها مسلحة . فالشعب الجزائري لم يلق السلاح منذ أن داست أرضه أقدام أول جندي فرنسي ، ولكن تلك الأهمية ترجع إلى عدد من النتائج الايجابية التي حققتها في ظرف قصير جداً بالنسبة لتاريخ الشعوب .

في المجال الخارجي ، تعود أهمية ثورة نوفمبر إلى ما يلي :

1 ـ استطاعتها تقويض أركان الاستعمار الفرنسي في افريقيا ، اذ بفضلها اجتاحت القارة السمراء موجة الاستقلالات السياسية .

2 ـ تمكنها من زعزعة النظام السياسي في فرنسا ، فقضت على الجمهورية الرابعة التي تأسست بعد الحرب الامبريالية الثانية وهزت أسس الجمهورية الخامسة التي جاء بها ديغول نتيجة أزمة الثالث عشر من شهر ماي سنة 1958 .

3 ـ تمكنها من توجيه ضربة قاسية إلى الامبريالية العالمية وذلك بأن أفقدتها ميادين هائلة في المجالات الاقتصادية والسياسية في أوساط منظمة الحلف الأطلسي .

4 ـ عملها على تدعيم جبهة العالم الثالث ، وذلك بتقوية حركة عدم الانحياز واعطائها نفساً جديداً ، وباصدار فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يخدم مصلحة الشعوب بدلاً من النظام الذي لا يراعي سوى فائدة الامبريالية والاستعمار الجديد .

وفي المجال الداخلي ، فأن أهمية ثورة نوفمبر ، تكمن في كونها جاءت تتويجاً للكفاح المستمر الذي قام به شعب الجزائر منذ الاحتلال ، وفي كونها أدت إلى استرجاع السيادة المفقودة مع القضاء على النظم الاقتصادية والسياسية والثقافية البالية ، ودفع البلاد بقوة في طريق البناء الاشتراكي الذي لا بد منه لجميع البلدان المستقلة حديثاً التي ترغب في الخروج من دائرة التخلف .

أما الأسباب المساعدة على اندلاع الثورة فكثيرة ، ولكننا نستطيع حصر أهمها في الآتي :

1) اختلاف أصول المعمرين ، وعمل كل فئة على خدمة مصالحها الخاصة أو مصلحة وطنها الأم ، الذي لم تقطع معه حبل الوصال .

2) تكوين طبقة من المستغلين الجزائريين تهدف إلى تهدئة الجو وابقائه لصالح شلة المعمرين من جهة ، والى ابتزاز خيرات الأهالي للعيش في بحبوحة من جهة أخرى .

3) توالي الانتخابات المزيفة ابتداء من تلك التي تمت على مستوى الدوائر سنة 1949 إلى تلك التي أجريت على مستوى البلديات سنة 1953 . ومن المعلوم أن التزييف لا يقع الا في جو تلوثه الرشوة والفساد والانحطاط وهي أمراض يعمل الاستعمار جاهداً على نشرها في أوساط المجتمعات التي يسيطر عليها .

4) عودة الوعي القومي نتيجة اتساع الهوة بين السكان الأصليين والأوربيين الغزاة ، ولقد كان تزمت هؤلاء الأخيرين هو العامل الرئيسي في جعل الجزائريين يشعرون بهويتهم الحقيقية التي لا علاقة لها بهوية المستعمر ، ويميلون إلى العمل من أجل استرجاع سيادتهم وتحقيق استقلالهم بدلاً من الجري بدون جدوى ، وراء سراب الاندماج والمساواة .

5) تمسك الجماهير الكادحة بكثير من الشعارات الواقعية مثل : الاسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني ،. وهي شعارات يعود الفضل إليها في الاحالة دون ذوبان الشعب والقضاء عليه بالرغم من جميع التدابير التعسفية والمحاولات الرامية إلى ذلك والتي لا تعد ولا تحصى .

6) هزيمة (ديان بيان فو) التي برهن الشعب الفيتنامي من خلالها على امكانية كسر قوات الاستعمار الفرنسي إذا توفرت العزيمة والإرادة . ولقد أكسبت حرب فيتنام كثيراً من الوطنيين الجزائريين خبرة في جميع الميادين وخاصة في

مجال حرب العصابات التي سيعتمد عليها الثوار فيما بعد لمواجهة جيوش الجنرالات الفرنسيين المتخرجين من أشهر الكليات الحربية في العالم .

7) أزمة الحركة الوطنية ، وهي في نظرنا أهم جميع الأسباب لأنها تفجرت نتيجة اصطدام جيلين : الجيل القديم الذي أَلِفَ الحياة السياسية وما تتميز به من صراعات انتخابية حول عدد ضئيل من المقاعد في سائر المستويات ، وجيل الثورة الذي يدعو إلى العنف والكفاح المسلح ، إيماناً منه بأن ذلك هو السبيل الوحيد للتخلص من السيطرة الأجنبية . ومن المعلوم أن هذا الاصطدام في المفاهيم هو الذي سيؤدي إلى خلق المنظمة الخاصة ثم اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني .

هذه ، إذن بعض الأسباب ، وهناك غيرها كثيرة نستطيع استقاءها من أوضاع السكان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية . ولو أردنا أن نواصل التعداد لما توقفنا عند رقم ، لأن الاستعمار كان شرساً في الجزائر ، ولأن مقاومة الأهالي لم تتوقف في يوم من الأيام ، وان كانت أشكالها تتغير بتغير الزمان والمكان .

أما عن مصدر نوفمبر ، فان الأمانة التاريخية تحتم علينا أن نرجعه إلى ما كان يسمى بالحركة الوطنية المتمثلة آنذاك في نشاطات نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية . والواقع أن التسميتين الأخيرتين تطلقان على تشكيلة واحدة ، وأن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لم تكن سوى خلق مصطنع ارادة حزب الشعب تقية لخوض المعارك الانتخابية ، وللتفتح على الفرنسيين المتحررين وبعض الشعوب الأوربية المحبة للسلام من جهة ، وعلى المثقفين الجزائريين وبعض المحترفين السياسيين من جهة أخرى .

وإذا كانت الحركة الوطنية هي مصدر الشرارة الأولى ، كما ذكرنا ، فان الأرضية التي ستندلع فيها ثورة نوفمبر قد تكونت بفعل تظافر جهود وطنية كانت تتم في اطارات مختلفة ومتناقضة في غالب الأحيان .

ولقد كان لجمعية العلماء دور حاسم في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية التي عمل الاستعمار ، جاهداً ، على تقويضها والقضاء عليها ، متبعاً في ذلك طرقاً متعددة ، ابتداء من محاربة اللغة العربية ، وتشويه الدين الاسلامي ، وانتهاء بطمس معالم التاريخ الوطني ، واستبدال أنماط الحياة الأصيلة بأنماط مستوردة خصيصاً لتمييع المجتمع ، وتجريده من كل ما يمكن أن يصبح في يوم من الأيام بذوراً للثورة ، أو دافعاً للتمرد على ما كان يسمى « بالوطن الأم » .

ولقد كان الامام عبد الحميد بن باديس وهو رئيس الجمعية ، يحاول دائماً أن يقف في وجه دعاة الفرنسية والتجنس والاندماج ، ولمقالاته المنشورة بمجلة « الشهاب » وجريدة « البصائر » ، في هذا الصدد ، أثر طيب في ايقاف حملة التسميم التي جندت لها فرنسا من أسمتهم ، آنذاك ، بالنخبة ، والذين كان فرحات عباس من أبرز أقطابهم .

ان النخبة التي « فتشت عن القومية الجزائرية في بطون التاريخ فلم تجد لها من أثر ، وفتشت عنها في الحالة الحاضرة فلم تعثر لها على خبر[1] » ، لم تكن واعية لما كانت تقوم به من أفعال تسيء لشعبها ، بل انها كانت ، بفعل ثقافتها الغربية ، في شبه غيبوبة كان لا بد من تضافر مفعول مقالات ابن باديس ، ومواقف مسؤولي الحركة الوطنية ، ورد فعل سلطات الاستعمار في الجزائر ، لتتخلص منها ، ولتضع امكانياتها في خدمة مصالح الجماهير المحرومة المضطهدة .

ان جمعية العلماء قد وقفت ، بكل شجاعة ، في وجه سلطات الاحتلال ، العاملة ، بكل الوسائل ، على محو آثار لغة القرآن ، وبذلت كل ما في وسعها لجمع

(1) عبد الحميد بن باديس ، مجلة الشهاب ، عدد أفريل سنة 1936 ، ص : 45 وما بعدها .

فئة قليلة من المعلمين « الأحرار »[1] المستعدين للاستمرار في المقاومة من أجل نشر المبادئ الأولية للقراءة ، ولحماية ما تبقى من أصول الدين وعناصر الشخصية الوطنية .

وإلى جانب مجموعة المدارس « الحرة »[2] التي كانت ميزانيات تسييرها وتجهيزها تجمع من تبرعات المواطنين الميسورين ، جندت الجمعية مجلة « الشهاب » وجريدة « البصائر » لاحباط بعض الاجراءات والتدابير التي تتخذ لمحاربة التعليم العربي في الوطن الجزائري .

ومن الجدير بالذكر ، ان الحكومة الفرنسية لم تقابل نشاطات جمعية العلماء بالسلام والابتسام ، ولكنها شنت عليها حرباً عواناً استهدفت أعضاءها ومعلميها وكذلك بعض المحبين الذين كانوا يساهمون مادياً في بناء المدارس والنوادي في مختلف أنحاء البلاد .

ولم تكن الحرب مقصورة على استصدار قرارات منع التعليم ، وغلق المدارس ، بل انها كثيراً ما تتعدى إلى ملاحقة المدرسين وتغريمهم وحبسهم ومضايقتهم بكل الوسائل ، قصد ابعادهم عن النضال الذي آمنوا بجدواه ، فوهبوه أنفسهم وهي أغلى ما يملكون[3] .

---

(1) يعني بهم المعلمون المستقلون عن الإدارة الفرنسية ، وقد كانت التنظيمات الوطنية المختلفة هي التي تدفع لهم أجورهم .

(2) هي المدارس التي تتولى الجمعيات والأحزاب السياسية اقامتها مستقلة عن الإدارة الاستعمارية وبهذه المدارس يشتغل المعلمون الأحرار .

(3) ان مجرد نظرة سريعة على مختلف أعداد « البصائر » لسنة 1949 . قد أفادتنا بأن عدد المعلمين المحكوم عليهم بتهمة التعليم « الحر » بلغ في تلك السنة وحدها ، حوالي ثلاثين معلماً ومديراً .

وإذا كان معلمو جمعية العلماء لم يستسلموا لتلك الضغوط ، وقصدوا السجون بأعين قريرة لأنهم دخلوها في سبيل مبدإ شريف ، فان أفراد الشعب الجزائري قد واجهوا تلك الحرب بتحدي ، فكانوا كلما أغلقت مدرسة سارعوا إلى استبدالها بغيرها ، أو بأكثر منها .

وكانت نتيجة ذلك الصراع الطويل ، نتيجة ايجابية تمثلت في إقامة المدارس [1] الحرة التي تخرج منها آلاف المواطنين الذين كانوا ، على الرغم من قلة زادهم العلمي ، يتمتعون بروح وطنية ، وجدت غذاءها في شعار عبد الحميد ابن باديس الخالد : « الاسلام ديني ، العربية لغتي والجزائر وطني » [2] .

صحيح أن جمعية العلماء لم تشارك ، مباشرة ، في سائر النشاطات السياسية ويعزي بعضهم ذلك لأسباب نستطيع حصر أهمها فيما يلي :

1) ان رئيسها ، الامام ابن باديس ، قد توفي في بداية الحرب الامبريالية الثانية ، وبذلك لم تتح له فرصة الاستفادة من تطور الأوضاع السياسية خاصة وأن عدد المحبين والأنصار قد تزايد على مر الأيام والسنين .

ومما لا شك فيه أن عبد الحميد بن باديس كان يتحلى بصفات الزعيم السياسي ، وبوفاته ، فان الجمعية فقدت حظوظها في امكانية التكيف مع الأوضاع الجديدة التي ساعدت على خلقها شعارات أمثال الرئيس الأمريكي « ولسن » .

2) أن جل خلفاء ابن باديس لم يكونوا ، على شاكلته ، مدفوعين ، فقط ، بحبّ الجزائر وخدمة الثقافة العربية الاسلامية ، مستعدين للتضحية القصوى من أجل انتصار المبادئ الأساسية التي بنيت عليها جمعية العلماء ، لذلك وجدناهم

(1) بلغ عدد المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء 136 مدرسة في سنة 1950 .

(2) يذكر الأستاذ توفيق المدني أن هذا الشعار له ، وهو خطأ لاحظه كل معاصر فاستنكر على الأستاذ زعمه .

يقصرون نشاطهم على ميدان التعليم ، بل ان بعضهم قد وقف في كثير من الأحيان ، ضد التلاميذ المناضلين في صفوف الحركة الوطنية ومنعوهم من مواصلة التعليم في كافة المؤسسات التابعة للجمعية ، كما لو كان الدين الاسلامي وتعلم اللغة العربية لا يتلاءمان مع ممارسة السياسة .

3) أن معظم قادة جمعية العلماء ، بعد ابن باديس ، لم يكونوا قد بلغوا من النضج والتكوين ما يسمح لهم بعدم فصل الدين عن السياسة ، لذلك رأيناهم يعملون ، صادقين في سذاجتهم ، على منع تلاميذهم من تعاطي السياسة بعد أن اعتزلوها عن محض ارادتهم باعتبار انها من اختصاص مناضلي الحركة الوطنية .

والواقع أن هذه مجرد ادعاءات لها ما يبطلها ، نأخذه من حياة الجمعية وبعض ما كتبه الشيخ البشير الابراهيمي خاصة .

اننا لا نريد ، هنا ، أن نقيم ما قامت به الجمعية من نشاط في جميع المجالات ، ولكن ذلك لا يمنعنا ، خلافاً عما تعودنا سماعه أن نؤكد بأن جمعية العلماء هيئة تعليمية واصلاحية حقاً ، ولكنها كذلك سياسية واجتماعية في آن واحد .

ولقد ورد في العدد الثالث من جريدة البصائر الصادرة بتاريخ 1947 ما يمكن اعتباره برنامج عمل سياسي .

ان الجمعية ، كما جاء في المقال ، تدافع عن الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة والاسلام مجتمعين في وطن . هذا من ناحية النضال الداخلي ، أما بالنسبة للسياسة الخارجية ، فان عمل الجمعية مركز على تمكين أخوة الاسلام وتقوية روابط العروبة .

وعلى أية حال ، فان موضوعاً كهذا تستحق معالجته مجلدات بأكملها لأن الآراء غير متفقة ، والمواقف مختلفة والوثائق على كثرتها ، مهملة وغير مستنطقة . اننا نرجو أن تتاح لنا الفرصة للكتابة في المذهب السياسي لجمعية العلماء ، لأننا من الذين لا يؤمنون بامكانية فصل الدين عن السياسة ورجل الدين عن القيادة .

ومهما يكن من أمر ، وعلى الرغم من نقاط الضعف الكثيرة فان الدارس لتاريخ الجزائر المعاصر لن يكتمل عمله ، الا إذا تعرض للمساهمة البناءة التي قدمتها جمعية العلماء لاعداد تلك المشاتل التي ستتزود منها جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الثورة الخالدة .

ولفرحات عباس ، هو الآخر ، فضل في اعداد الجيل الذي ستعتمد عليه جبهة التحرير الوطني لتدعيم صفوفها ، ولتزويد كتائب جيش التحرير في داخل البلاد ، ووراء الحدود على حد سواء .

والحديث عن فرحات عباس يفرض علينا التمييز بين مرحلتين أساسيتين في حياته السابقة لثورة نوفمبر .

أما المرحلة الأولى ، فهي فترة البحث عن الذات ، أو الدعوة إلى الاندماج الكلي ، ويعبر عنها بعضهم بعباراته المشهورة : « أنا فرنسا »[1] .

في هذه المرحلة ، كان عباس مثالياً ومنطقياً مع نفسه في آن واحد . ذلك أن الثقافة الفرنسية التي كرع منها ، سنوات طويلة ، قد صنعت نخبة قال عنها الامام ابن باديس سنة 1936 : « انها قد انبهرت بمظاهر الحضارة الفرنسية ، فأصبحت متحمسة لادماج الجزائر في فرنسا والتجنس بجنسيتها »[2] .

---

(1) انظر جريدة الوفاق الصادرة بتاريخ 1936/2/23 .

(2) عبد الحميد بن باديس ، مجلة الشهاب عدد أفريل سنة 1936 ، ص 46 .

وقد برز من بين تلك النخبة : الدكتور ابن جلول ، الطبيب القسنطيني الذي أسس سنة 1934 ما يسمى بفدراليات المنتخبين المسلمين.

وإلى جانب ابن جلول ، ظهر عباس الذي أنهى دراسته في مادة الصيدلة قبل عامين ، واستقر بمدينة سطيف حيث تم انتخابه كمستشار عام ، سنة 1933 (1).

وان تلك الثقافة التي تشبع بها من خلال الكتب وسائر وسائل الاعلام هي التي جعلته يحلم بالعدالة الاجتماعية بعد أن سدت في وجهه طريق التعرف على الحضارة العربية الاسلامية . أكبر من ذلك ، فان حلمه بالعدالة عن طريق الاندماج، جعله يؤمن بفرنسا ، الوطن الأم ، كإيمانه بالله العلي العظيم.

ففي اطار ذلك الحلم ، وبدافع الرغبة في تحقيق الاندماج ، كان عباس قد سافر ضمن وفد المؤتمر الاسلامي الذي ضم ممثلين عن العلماء والشيوعيين والمنتخبين ، والذي حمل إلى الحكومة الفرنسية مطالب الشعب الجزائري المسلم (2) التي لم تزد عن كونها دعوة إلى تطبيق المساواة الحقيقية في جميع الميادين بين سكان الجزائر الفرنسيين والمسلمين.

---

(1) الاستشارة العامة هي هيئة منتخبة تتولى دراسة ومعالجة مشاكل العمالة (الولاية) .

(2) أهم هذه المطالب هي :
أ ـ الغاء جميع قوانين الاستثناء .
ب ـ الحاق الجزائر ، كلياً بفرنسا مع الغاء المؤسسات الخاصة مثل الولاية العامة والمندوبيات المالية ، والبلديات المختلطة .
ج ـ الابقاء على قانون الأحوال الشخصية الاسلامي ، مع اصلاح الإدارة القضائية الاسلامية ، بكيفية معقولة وأكثر تلاؤماً مع روح الشريعة الاسلامية .
د ـ التعليم الاجباري ، ودمج نوعي التعليم الابتدائي مع تنمية مجالات المعونة وانشاء صناديق البطالة .
هـ ـ تطبيق القاعدة القائلة : لنفس العمل نفس الراتب ، ولنفس القدرة نفس الرتبة .
و ـ الاعفاء الشامل بالنسبة للمعتقلين السياسيين ، وانشاء الجماعة الانتخابية الواحدة ، واعطاء حق الترشيح لجميع المنتخبين وحق تمثيل المسلمين في البرلمان .

وكان جواب وزير الدفاع الفرنسي عن تلك المطالب كافياً لإيقاظ ضميره السياسي الشاب ، لقد قال السيد إيدوارد دلادي للوفد : أيها السادة : إن فرنسا تمتلك المدافع ، والمدافع الرشاشة ، وانها سوف تحسن استعمالها إذا ما حدث أي اضطراب في الجزائر» [1] .

لئن كان هذا التهديد قد جعل الامام ابن باديس يكتب بعد عودته من فرنسا « ان مدافع الله أقوى » فانه من جهة أخرى قد جعل عباس ، لأول مرة في حياته يتشكك في قيم الحضارة الفرنسية ، ويقتنع بأن الجزائريين لن يندمجوا في فرنسا .

وسوف يتدعم ذلك الاقتناع عندما تتراجع حكومة ليون بلوم [2] أمام تصريحات مندوب فدرالية رؤساء بلديات الجزائر .

ان بلوم ، بالاتفاق مع فيوليت ، قد أمر بوضع مشروع يعطي حق الانتخاب للنخبة الجزائرية التي كان عددها يتراوح آنذاك ما بين 20 و25 ألف نسمة . وكان في ظنه أن مثل ذلك الاجراء سيحد من سخط أعضاء وفد المؤتمر الذين رجعوا إلى الجزائر بخفي حنين . ولكن رؤساء بلديات الجزائر كانوا له بالمرصاد وأعلنوا على لسان مندوب فدراليتهم أنهم . سيستقيلون جميعاً إذا ما قبل البرلمان مجرد مناقشة المشروع المذكور [3] . فأمام هذه الضغوط . تخاذلت الحكومة الفرنسية ودفنت المشروع قبل ان يظهر للوجود .

---

(1) عمار ناورن . فرحات عباس أو دروب السيادة ، باريس سنة 1961 ، ص : 66 .

(2) أديب ورجل دولة . عاش من سنة 1872 إلى سنة 1950 ، رأس أول حكومة للجبهة الشعبية من جوان 1936 إلى جوان 1937 استدعي لرئاسة الحكومة ، ثانية من مارس إلى أفريل سنة 1938 ومرة ثالثة من 16 ديسمبر سنة 1946 إلى يوم 16 جانفي سنة 1947 .

(3) انظر : مجلة التاريخ للجميع ، مأساة الجزائر الفرنسية ص 17 .

ومن الجدير بالذكر . ان عباس إذا كان في هذه المرحلة الأولى قد تمكن من تحقيق استقلاله عن الدكتور ابن جلول . حيث أسس في شهر أفريل سنة 1938 . الاتحاد الشعبي الجزائري . فانه قد وجد صعوبة كبيرة في التخلص من الأفكار الغربية التي عششت في ذهنه ، والتي لم تتركه يفكر في وطن يخلص له غير الامبراطورية الفرنسية المترامية الأطراف .

وأما المرحلة الثانية من حياة عباس ، فهي تلك التي سيشعر فيها بالتمايز بين الجزائريين والفرنسيين . وسوف يدعو ، خلالها ، إلى تحقيق الاستقلال الذاتي .

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية الحرب الامبريالية الثانية ، اذ بدأ يتساءل ويسأل أولي الأمر في فرنسا : لماذا يموت الجزائريون، دفاعاً عن الحرية التي لم يستفيدوا منها ؟ لماذا يرسلون إلى الفناء من أجل حرية حرموا من التمتع بها ؟ لماذا يطلب منهم القيام بواجبات الأحرار ، قبل أن يُعتقوا ؟ [1] .

وكان لا بد من انتظار نهاية سنة 1941 ليأخذ شجاعته بيديه ويقطع الحبل الذي ظل يشده بقوة إلى الأمة التي لم تفتح له صدرها أبدا .

ففي يوم 20 ديسمبر من تلك السنة ، أعد خطاباً باسم ممثلي المسلمين الجزائريين ، وقرر توجيهه إلى السلطات المسؤولة ، أي الوالي العام والحلفاء الذين كانوا قد نزلوا بشمال افريقيا يوم 8 نوفمبر سنة 1942 .

وبعد الخطاب الذي سيعرف فيما بعد ، ببيان الشعب الجزائري ، والذي حظي بتوقيع حوالي خمسين شخصية معروفة على الصعيد الدولي ، وثيقة تاريخية هامة ، تدعو إلى ادانة الاستعمار وممارسة حق تقرير المصير وإلى وضع دستور خاص بالجزائر [2] .

(1) عباس أو دروب السيادة ص : 68 .

(2) سلم البيان إلى الوالي العام بالجزائر السيد بايروتون يوم 1943/3/31 .

كما أن الذي يحلل العناصر التي ركز عليها البيان ، لا يسعه الا ان يلاحظ مدى تطور الفكر السياسي عند فرحات عباس ، ولا يتردد لحظة واحدة . للتنويه بشجاعة الرجل الذي تولى بنفسه ، وفي ظرف عشر سنوات من الحياة العملية فقط ، تحطيم شخصيته القديمة التي لا تعرف لها أمة غير الأمة الفرنسية ، ولا لغة غير اللغة الفرنسية ، ليصنع شخصية جديدة تؤمن بسيادة الجزائر كأمة مستقلة ، وتدعو إلى أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد .

ولقد كان لهذه الثورة العنيفة ، في داخل عباس تأثير كبير على الأوساط التي كان ينشط ضمنها ، والتي هي أوساط النخبة الجزائرية التي استطاع أن يفصلها عن فكرة المطالبة بالاندماج ، وينظم معظمها في جمعية أحباب البيان التي أسسها يوم 14 مارس سنة 1944 ، كرد على الأمر الاصلاحي الذي أصدره الجنرال ديغول في اليوم السابع من نفس الشهر .

وعندما وقعت أحداث ماي 1945 الدامية ، ازدادت الهوة عمقاً بين النخبة و « الوطن الأم » ودخل عباس السجن ، فكانت تلك فرصة للتأمل وللحكم نهائياً على الاستعمار في الجزائر ، وحينما أفرج عنه بعد حوالي عام من الزمن ، أسس ، قناعة ، الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ، وهو الحزب الذي سيشهد به يوم الفاتح من نوفمبر 1954 ، انطلاق الرصاصة الأولى من أجل تحقيق الاستقلال السياسي .

أما المصدر الثالث الذي ستلجأ إليه جبهة التحرير الوطني لتزويد جيشها ومنظمتها المدنية بالجنود والاطارات السياسية ، فيتمثل في تلك الزوايا المتعددة والمنتشرة عبر مختلف أنحاء البلاد .

ان هناك من يتهم تلك المؤسسات بأنها كانت أداة طيعة في يد الاستعمار ، وانها ساعدت على تخدير الجماهير الشعبية وتشويه الدين الاسلامي الذي ، يقال أنها أفرغته من محتواه الحقيقي لتجعل منه ملجأ للخرافات والشعوذة .

وان الذي يطلع على ما كان يتم داخل تلك الزوايا من ضرب على الدفوف ، ونشر للبدع وتأليه للشيوخ ، وتقديس للقوى الخفية التي لا يعرف حقيقتها غير الدراويش ، لا يسعه الا أن يصدق ما يقال ، خاصة وأن بعض الطرق قد دخلت ، ابتداء من الثلاثينات ، في حرب لا هوادة فيها ، ضد رجالات جمعية العلماء الذين كانوا يودون لو تتضافر الجهود من أجل نشر الاسلام على وجهه الصحيح ، ومحاربة ما علق به من تشويه وتزييف .

ولكن ما ذكر من اتهامات سرعان ما يختفي ، ولا يجد السند الكافي عندما يصطدم بالحقائق الأساسية الثلاث التالية والتي لا مناص من التسليم بوجودها .

الحقيقة الأولى تتمثل في كون الزوايا ، على الرغم من كل العيوب ، قد شكلت منذ الاحتلال ، حصناً منيعاً ، تكسرت على جدرانه محاولات التجنيس والتمسيح التي قامت بها سلطات الاستعمار بمساعدات الارساليات التبشيرية .

صحيح أن بعض شيوخ الطرق ومساعديهم ، على مختلف المستويات ، قد كانوا يمارسون نوعاً من الاستبداد الذي لم يمكن المواطنين من التفتح والارتقاء إلى درجة الانسان الحر الذي ينادي الاسلام الحقيقي بتكوينه ، ولكن ذلك لم يمنع معظم الزوايا من الوقوف ، بشدة وحزم ، في وجه حركة الاندماج الرامية إلى تذويب المجتمع الجزائري المسلم في سكان فرنسا المسيحيين .

ونحن لا نعتقد أن هناك من ينكر بأن الزوايا قد ظلت ، في كامل أنحاء القطر ، ملجأ لما تبقى من عاداتنا وتقاليدنا ، ومأوى لكل مواطن صالح يتعرض لمطاردة أومضايقات السلطات الاستعمارية ، بل أكثر من ذلك ، فان عدداً من

الزوايا ، مثل الزاوية الحملاوية ، لم تتردد لحظة واحدة عندما يكون الأمر متعلقاً بتقديم يد المعونة الصادقة لمناضلي الحركة الوطنية [1] .

وتتمثل الحقيقة الثانية في كون الزوايا قد ساهمت ، بمختلف أنحاء الوطن ، مساهمة فعلية في نشر اللغة العربية وتعميم حفظ.كتاب الله .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الميدان لم يسبقها إليه أحد ؛ حتى أن بعض المؤرخين يؤكدون بأنه لولا الجهود العظيمة التي بذلتها الزوايا والتي نقف أمامها ، موقف المعترف المعجب ، لما كنا نجد الساعة ، في بلادنا أثراً للغة القرآن ، ولا لعلوم الدين [2] .

أما الحقيقة الثالثة فانها تكمن في كون الأغلبية الساحقة من أساتذتها وطلابها في مختلف أنحاء القطر ، كانوا ، على مسمع ومرأى من الشيوخ ، يناضلون في صفوف الحركة الوطنية . ولم يكن سبباً ، لا في حرمانهم من التعليم ولا في مضايقتهم واضطهادهم ، كما كان يقع بالنسبة لأساتذة وتلاميذ بعض الهيئات التعليمية الأخرى .

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الزوايا ظل غامضاً في بلادنا ، يحيط به ضباب كثيف هو من صنع الاستعمار الذي كان يعرف مدى انصهار تلك المؤسسات في جماهير السكان على مختلف مستوياتهم ، كما أنه لم ينس بأن كل الثورات التي عرفتها الجزائر ، تقريباً ، انما كانت بقيادة زعماء الطرق وأن مقاومة الأمير عبد القادر ذاتها ، ما كانت لتحقق النجاح الذي أحرزت عليه ، لو لم تكن القادرية هي أساسها .

(1) علمت من بعض مسؤولي الحركة الوطنية في الشرق الجزائري ، انهم كثيراً ما كانوا يعقدون اجتماعاتهم بمحلات الزوايا الحملاوية التي كان شيخها يوصي فقط بالحذر والتستر .

(2) أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، دارالمعارف ، 1963 ، ص 350 ـ 351 .

لأجل ذلك ، فان السلطات الفرنسية كانت تبذل ، دائماً ، كل ما في وسعها لتنفذ إلى أوساط تلك الهيئات الدينية التي كانت في كثير من الأحيان ، لا تختلف عن الرباط الذي أنشأه عبد الله بن ياسين في قلب الصحراء الاسلامية الكبرى .

ولقد كانت القيادات الاستعمارية تعتقد ، وهي محقة ، ان التغلغل ، في الوسط الديني ، إذا تم ، فانه يساعد على عزل الأهالي وحرمانهم من اللقاح الذي يقيهم عشرات السنين ، شر التجنيس والتمسيح .

ان سائر المحاولات التي قامت بها سلطات الاحتلال ، لهذا الغرض قد جاءت في أشكال متنوعة من الترغيب ـ لأن التهريب لم يجد نفعاً ـ وكانت في غالب الأحيان، تعتمد على تبجيل الشيوخ ومساعدتهم بجميع الوسائل على أداء مهامهم الدينية البحتة ، وكانت تلك التصرفات المريبة من العدو ، هي التي جعلت بعض أعضاء جمعية العلماء يتهجمون على الزوايا ، ويتهمونها بالخيانة .

وان واجبنا ، اليوم ، خدمة للحق وتجنباً للأجحاف ومحاربة للتزيف أن نلقي بعض الضوء على مفهوم الزوايا ، وأن ننصف رجالا خدموا الاسلام والجزائر في ظروف صعبة وبوسائل لا تكاد تذكر .

وبهذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين ثلاثة أنواع من الزوايا :

1 ـ الزوايا التعليمية ، وكل واحدة منها عبارة عن داخلية ، تستقبل عدداً معيناً من المواطنين الذين تحدوهم الرغبة في حفظ كتاب الله . ويشرف على كل زاوية شيخ ينتمي ، عادة إلى طريقة من الطرق المعروفة في العالم الاسلامي ، وتنتقل إليه السلطة وراثياً ، ولكل زاوية تعليمية مريدوها ، أو مناضلوها على

حد تعبير القرن العشرين ، كما أن لها ميزانية تختلف باختلاف أهميتها وتأتي من الهيئات ومن مدخولات الأحباس الموقوفة عليها .

2 ـ الزوايا الخونية ، وكل واحدة منها عبارة عن نادي ، لا يدخله غير الراشدين ومهمتها الأساسية : التفنن في التعبد إلى درجة الخروج عن المعقول . هذه الزوايا كذلك تنتمي إلى تلك الطرق الدينية المعروفة في العالم الاسلامي ولكن الفرق بينها وبين الأولى ، فقط ، يكمن في الممارسة ، وفي كون الزوايا الخونية ليس لها كتاتيب لتحفيظ القرآن ، ولا مدارس لتنظيم الحلقات العلمية .

3 ـ زوايا الشعوذة ، وهي الأكثر انتشاراً ، وتمتاز بكونها تستغل سذاجة المواطنين ، فتستبدهم باسم المبادئ الاسلامية السمحة ، ولهذا النوع من الزوايا أيضاً مناضلون عبر مختلف أنحاء البلاد .

وإذا كانت الزوايا التعليمية والزوايا الخونية مبنية على الأخلاق والتصوف رغم بعض مواطن الضعف الناتجة عن الجهل أو الأنانية ، فان الصنف الأخير من الزوايا مؤسس على الانحلال والنفاق والزندقة .

وعلى الرغم من اختلاف المشارب والاتجاهات ، ومن المحاولات الاستعمارية المختلفة ، ومن الاتهامات التي تعرضت لها من جميع الجهات ، فان الزوايا بكامل أنواعها لم تتردد للالتحاق بالصفوف عندما اندلعت الثورة ، وظهرت جديتها . وأن كل المسؤولين يؤكدون بأن الزوايا ، بمجرد الاتصال بها ، تخلت عن مهمتها الأساسية ، وفتحت ما لديها من مؤسسات لتكون أول مأوى ، وأول ممول وممون قوي لجبهة وجيش التحرير الوطني .

ان حديثنا عن كل هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية ، لا يعني أننا ننسى بأن جبهة التحرير الوطني هي البنت الشرعية لما تعودت الجماهير أن تسميه بالحركة الوطنية .

ويرجع ظهور الحركة الوطنية ، في الجزائر ، إلى نهاية الحرب الامبريالية الأولى ، وبدون منازع ، فان الأمير خالد ، حفيد الأمير عبد القادر هو أول من رمى بها إلى الوجود .

وعلى الرغم من أنها لم تكن ، في بدايتها ، تنظيماً سياسياً مكتملاً ، فان برنامجها كان عملياً ، ينم عن تفكير حر وعقيدة واضحة .

ومما لا شك فيه ، ان نشاط الأمير خالد ، لو كتب له البقاء والاستمرار ، لانتهى إلى انشاء حزب سياسي بالمفهوم الكلاسيكي، لكن السلطات الفرنسية عرفت كيف تبعد الخطر قبل انتشاره ، وبذلك استطاعت أن تؤخر، لعدة سنوات ، ميلاد ثورة نوفمبر الخالدة .

ان اعتقاداتنا هذه لم تمنع بعض المؤرخين من الادعاء بأن الأمير خالد ليس وطنياً ، وبأن خلافه مع السلطات الفرنسية لم يكن سوى للدفاع عن مصالحه الشخصية، وهذا الادعاء ، الذي نجده شائعاً خاصة عند الفرنسيين وبعض تلامذتهم من الجزائريين ، يفنده ما عثر عليه من وثائق تتضمن مطالب الأمير باسم الشعب الجزائري .

ولو أن الأمير خالد لم يضايق سلطات الاستعمار ، لما رمته هذه الأخيرة ـ بالتشويش قبل أن تقرر نفيه بحجة تعامله مع دولة أجنبية ضد مصالح الأمة الفرنسية وسلامة التراب الوطني. ولو كان الأمر كما قيل يتعلق بمصالح شخصية ، لما ترددت الإدارة الفرنسية في تقديم تضحيات مادية أو أدبية لارضاء ضابط قديم ، برهن في أوقات الشدة ، على كفاءة ومقدرة يستحسن أن تكون لفرنسا لا عليها .

إنّ هذا الموضوع لم يعد ، اليوم ، مطروحاً ، خاصة بعد أن نشر السيد أجرون نص المطالب التي وجهها الأمير إلى الرئيس الأمريكي « ولسون » راجياً منه أن يبذل كل ما في وسعه لمساعدة الشعب الجزائري على كسر قيود الاستغلال وعلى أن يستفيد ، كغيره من الشعوب ، من مبدإ حق تقرير المصير الذي رفعت شعاره سياسة الولايات المتحدة آنذاك ؛ لأجل ذلك فاننا لن نطيل في هذا الموضوع .

ونحن لا نستبعد أن تكون أفكار الأمير هي التي تبنتها تلك الجمعية الدينية التي تحدث عنها مصالي الحاج في كثير من المناسبات والتي أصبح اليوم ، من الأكيد أن نجم شمال افريقيا انما أسس على أنقاضها .

وفيما يتعلق بالنجم ذاته ، فان المؤرخين يجمعون على أن ميلاده كان بفرنسا ، في أوساط عمال المغرب العربي ، وكان الهدف الرئيسي من انشائه يتمثل في العمل من أجل حماية حقوق شعوب شمال افريقيا .

ويؤكد السيد بانون أكلي ، وهو أحد المؤسسين الأوائل ، أن الاجتماع التأسيسي وقع برقم 49 ، نهج بروطان في باريس يوم 15 ماي سنة 1926 .

وبهذا الصدد ، نشير إلى أن بعض المؤرخين يرجعون تاريخ التكوين إلى سنة 1925 وذلك غير صحيح ، لأن تلك السنة هي التي تأسست فيها الجمعية الدينية ، المشار إليها آنفاً ، والتي ظلت تنشط مدة عام بأكمله ثم وقع الخلاف بين أقطابها فتوقفت ، وعلى أنقاضها طلع النجم كما أسلفنا [1] .

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المركزية للنجم تأسست يوم 2 جولية سنة 1926 برئاسة السيد الحاج علي عبد القادر الذي كان مناضلاً بارزاً في صفوف

(1) أنشئت تلك الجمعية في شهر جانفي سنة 1925 وتوقفت في شهر جانفي 1926 .

الحزب الشيوعي الفرنسي ، أما الأمانة العامة فاسندت ، آنذاك ، إلى السيد مصالي الحاج :

ونظراً إلى أن الحاج عبد القادر كان شيوعياً ، فان النجم كان منذ تكوينه عبارة عن فرع للحزب الشيوعي الفرنسي ، الأمر الذي نفر منه أغلبية أعضاء القيادة الذين كانوا مسلمين قبل كل شيء ، وبما أن تلك القيادة كانت في معظمها من الجزائريين رغم التسمية ، فان الصراع كان بينهم فقط .

ان الشيوعيين لم يكن يهمهم استقلال الجزائر بقدرماتهمهم خدمة المصالح الشيوعية ، لذلك أبدوامعارضتهم للائحة المذكورة ، وهددوا باستعمال ما لديهم من سلطة ، لابقاء المستعمرة ، في حوزة الجمهورية ، ولمحاربة النجم أن بقي على اصراره في المطالبة بالانفصال .

ولسنا ندري إذا كان الأمر مجرد صدفة ، ولكن الواقع هو أن حكومة السيد تارديو[1] قررت بعد ذلك بعامين وفي نفس الشهر حل نجم شمال افريقيا وأمرت لذلك باستدعاء قيادته للمثول أمام قاضي التحقيق .

وبما أن القيادة تفرقت ولم تستجب للاستدعاء ، فان التقادم قد سرى ولم يحل النجم الذي غادرته العناصر الشيوعية وعلى رأسهم الحاج علي عبد القادر نفسه .

وعلى الرغم من تلك الخلافات الأساسية مع الشيوعيين فان مصالي لم يتردد في الذهاب إلى موسكو سنة 1930 ليحضر اجتماعات الكومنترن[2] بصفته المسؤول الأول عن النجم ، وتشير المصادر إلى أنه تمكن بفضل اتصالاته المتعددة

---

(1) هو اندري تارديو ، من كبار السياسيين الفرنسيين ، ولد سنة 1876 وتوفي سنة 1945 ، تولى الوزارة عدة مرات ، وراس الحكومة سنتي 1929 و1930 .

(2) هو الاسم الذي كان الروس يطلقونه على الاممية الشيوعية الثالثة ، وقع حلها سنة 1943 .

مع الطلائع التحريرية المتواجدة بعاصمة الاتحاد السوفياتي ، من أن يجمع ميزانية سمحت له بعد العودة إلى باريس ، أن يبعث إلى الوجود لساناً مركزياً للحركة أسماه « الأمة » .

لقد كان قادة الحركة السياسيون ، آنذاك ، يؤمنون إيماناً قاطعاً بمصير شمال افريقيا المشترك ، ومقتنعين كل الاقتناع ، بأن المستقبل لا يمكن أن يكون الا واحدا، لأجل ذلك رأينا مصالي يلجأ إلى تكوين منظمة جديدة تحت اسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا ، ومن الممكن أن التسمية كانت مقصودة للتخلص نهائياً من الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين على حد سواء .

ولـــكن مصالي لم تتح له فرصة كافية لا لتخفيف الضغط المفروض على النجم ، ولا لتدعيم الاتحاد الجديد ، ذلك أنه استضيف بسجن باريس ، وظل وراء القضبان سنتي 1934 و1935 .

وبمجرد خروجه من السجن طلب مرة أخرى للمثول أمام العدالة بتهمة تحريض الجنود على الفرار من الجيش ، ولكنه ، في هذه المرة ، فضل الفرار إلى سويسرا ، حيث سيلتقي بالأمير شكيب ارسلان[1] الذي يجمع المهتمون بتـاريخ الحركة الوطنية في الجزائر ، بأنه أيقظ الضمير الاسلامي لدى مصالي الذي كان حتى سنة 1936 يؤمن بمثالية الاشتراكيين والشيوعيين .

لقد كان الزعيم الجزائري ممن هللوا لوصول الجبهويين إلى الحكم معتقداً أنهم سيوافقون على استقلال الجزائر وانفصالها عن فرنسا خاصة وانهم عندما كانوا في المعارضة لم يبخلوا عليه بما أوتوا من جهد ليتمكن من تنظيم صفوف المغتربين المغاربة بصفة عامة والجزائريين بصفة خاصة .

(1) زعيم عربي ولد يوم 25 ديسمبر سنة 1869 وتوفي يوم 9 من نفس الشهر سنة 1946 ، وقف حياته على خدمة التراث العربي والدفاع عن القضية العربية الكبرى في عصبة الأمم بجنيف .

ولكن حب الوطن غريزي لدى الانسان ، لذلك فان حكومة الجبهة ، بدلاً من تقويم الوضع ومساعدة أبناء شمال افريقيا على استرجاع سيادتهم المسلوبة ، فانها أصدرت قراراً يقضي بحل النجم ومطاردة قادته الذين لجأوا إلى العمل السري .

ويذكر بعض المؤرخين أن تصرفات أولئك الذين يطلق عليهم ، ظلماً ، اسم الاشتراكيين ، والاحتكاك بالأمير شكيب ارسلان هي التي غيرت مجرى حياة مصالي وجعلته يفكر في الانفصال نهائياً ، عن الوسط الذي ترعرع فيه والدخول إلى أرض الوطن قصد توجيه نشاطه مباشرة نحو الجماهير الشعبية بمختلف فئاتها وعلى اختلاف مشاربها .

وتجسدت هذه النزعة الجديدة لدى زعيم الحركة الوطنية في أنشاء أحباب الأمة وهي أشبه بالجمعية الخيرية التي بسوف يبنى على أساسها حزب الشعب الجزائري .

لقد اجتمع « أحباب الأمة » في مدينة نانتير يوم 11 مارس سنة 1937 ، وكانت نتيجة الاجتماع ميلاد حزب الشعب الذي سوف يندد السيد عمار عيمش [1] ببرنامجه الذي أعد تحت شعار « لا اندماج ولا انفصال ولكن دعوة إلى التحرر والتطور » مع العلم أن برنامج النجم كان دعوة إلى النضال من أجل الاستقلال الكامل والانفصال المطلق عن فرنسا .

ويظهر أن مصالي قد انتهج هذه السياسة الجديدة لسببين رئيسيين هما :

---

(1) هو أمين عام نجم شمال افريقيا بعد أن آلت الرئاسة لمصالي . حارب هذا الأخير . وبذل ما في وسعه لاقصائه عن الزعامة . رفض الانضمام لحزب الشعب . وفي سنة 1947 ، أسس حزب الوحدة الجزائرية الذي لم يكتب له البقاء .

1) ليخلص النضال الجزائري من التبعية لما كان يسمى باليسار الفرنسي ، ويبدو أن مصالي قد اقتنع بأن عيمش وأنصاره ينفذون مخطط الشيوعيين الفرنسيين الذين كانوا يهدفون إلى استعمال المطالب الجزائرية للضغط على حكومتهم ، وارغامهم على الانفصال عن المعسكر الغربي لفائدة الاتحاد السوفياتي . ومن المعلوم أن مصالي كان يعرف جيداً سياسة روسيا الخارجية نتيجة احتكاكه باطارات الحزب الشيوعي الفرنسي ، في مدرسة بوبيني ، قبل نهاية الربع الأول من القرن العشرين من جهة ، وبفضل مشاركته ، سنة 1930 ، في أشغال مؤتمر الكومنترن الذي انعقد بموسكو كما سبقت الاشارة إلى ذلك من جهة ثانية .

2) ليقترب من الواقع المفروض على الشعب الجزائري الذي كان يعتبر فرنسيا بحسب القانون.وقد استطاع مصالي أن يكتشف كثيراً من الحقائق عندما زار الجزائر بمناسبة انعقاد المؤتمر الاسلامي الأول ، فتمكن من التعرف على النخبة وعلى برامجها التي تحدثنا عنها بإيجاز ، في الصفحات السابقة؛وأراد أن يكون البرنامج الجديد أقرب إلى التنظيمات الوطنية التي سبقته إلى الظهور في أوساط الجماهير الشعبية من جهة أخرى ، وأبعد ما يكون عن برامج الشيوعيين والاشتراكيين الفرنسيين الذين خبر مدى صدقهم واخلاصهم للمبادئ أثناء ممارستهم للحكم من جهة أخرى .

أما عن انتقال مقر الحزب الجديد الى الجزائر ، فانه قد وقع في شهر جوان سنة 1937 . وفي شهر جوليه انشئت اتحادية العاصمة ، وبعد ذلك بحوالي شهر تلتها اتحادية قسنطينة ، ثم بدأت هياكل الحزب تنشط في إطار المخطط الموضوع لها . ولكن سلطات الاستعمار التي اندهشت للسرعة الفائقة التي انتشرت بها مبادئ حزب الشعب ، رغم حملات القمع ووسائل الترهيب والتعذيب ، فانها لم تجد مخرجاً غير المنع المطلق الذي تم بقرار صدر يوم 26 جوليت سنة 1939 ، أي قبل اندلاع الحرب الامبريالية الثانية بثلاثة أيام فقط..

وهكذا يكون حزب الشعب قد عاش رسمياً ، أربعة وعشرين شهرا ، وعندما تندلع الحرب الامبريالية الثانية يبدأ حياة جديدة تتمثل في النضال السري .

ومن الجدير بالذكر أن سنة 1943 قد شهدت تقارباً شديداً بين كافة التشكيلات الوطنية ، وكان بيان الشعب الجزائري هو أصدق تعبير عن ذلك التقارب الذي تأسس على الرغبة في انشاء دولة جزائرية ينتخب مجلسها التأسيسي من قبل سكان الجزائر جميعهم . وانشئت لهذا الغرض يوم 14 مارس سنة 1944 جمعية « أحباب البيان والحرية » التي انضمت إليها ، ظاهرياً سائر الأحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية العاملة في البلاد .

وقد تمكن حزب الشعب من أن يفرض اتجاهه على ذلك التنظيم الجديد الذي صادق ، في أول مؤتمر له في شهر مارس سنة 1945 ، على لائحة تدعو إلى ضرورة تزويد الجزائربمجلس وحكومة جزائريين ، وإلى الاعتراف بمصالي كزعيم للشعب الجزائري بدون منازع .

وان هذه الانتصارات السياسية التي أحرز عليها حزب الشعب المحلول رسمياً ، قد شجعت أكثر عناصره وعياً على اللجوء إلى الكفاح المسلح لتحرير البلاد . وتذكر بعض المصادر أن مصالي نفسه وافق يوم 19 أفريل سنة 1945 ، وهو بمنفاه في ريبال [1] ، على فكرة أشعال نار الثورة التي عرضها عليه كل من حسين عسلة [2] والدكتور الأمين دباغين [3] ، ويقال : أنه تم تعيين حكومة

(1) مدينة جزائرية صغيرة ، تقع بين مدينتي خميس مليانة والعطاف على بعد حوالي مائة وأربعين كلم جنوب غربي العاصمة ، أعيد لها بعد الاستقلال اسمه القديم : عين الدفلة .

(2) من مواليد سنة 1917 ، ناضل في صفوف الحركة الوطنية وتقلد مسؤوليات مختلفة ، توفي سنة 1948 .

(3) من المسؤولين البارزين والثوريين المثقفين الذين لعبوا دوراً هاماً في تطور الحركة الوطنية ، انضم ، مبكراً إلى جبهة التحرير الوطني التي مثلها في القاهرة قبل أن يعين وزيراً بأول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية يمارس حالياً مهنته كطبيب بمدينة العلمة .

جزائرية يكون مقرها بمزرعة عائلة معيزة الكائنة على مقربة من مدينة سطيف ، ولكن السلطات الاستعمارية لم تكن نائمة فاكتشفت الأمر ، واتخذت الاجراءات اللازمة لتشتيت الرؤوس وتحويل العاصفة قبل وقوعها .

وأطل شهر ماي على الجزائر ، باحداث دامية . وفي نفس الشهر ، أيضاً تمزقت الوحدة الصورية التي كانت تربط مناضلي حزب الشعب بأنصار عباس والعلماء ، أما الحزب الشيوعي الجزائري ، فانه أسقط القناع ، وأعلن عن معاداته للنزعة الوطنية في الجزائر .

وعلى الرغم من أن حزب الشعب هو الذي نظم مظاهرات الثامن من شهر ماي سنة 1945 ، وأن قيادته لم تنكر مسؤولياتها ، فان السلطات الفرنسية قد حلت جمعية أحباب البيان والحرية ، وأغلقت مدارس جمعية العلماء ، بعد أن انتهت من حملة القمع التي تختلف المصادر في تقدير عدد القتلى الذين سقطوا ، خلالها ، في ميدان الشرف .

ان تنكر المعتدلين للأسلوب الذي جرت به أحداث ماي سنة 1945 لم يمنع السلطات الاستعمارية من القاء القبض على السيدين فرحات عباس والبشير الابراهيمي ، لأن مصالي كان قد نفي إلى مدينة برازفيل قبل وقوع الأحداث بحوالي أسبوعين عندما بلغ الادارة الفرنسية أمر التخطيط للثورة كما أشرنا إلى ذلك آنفاً .

ولقد حاول أعضاء الادارة المركزية لحركة احبابالبيان والحرية من غير مناضلي حزب الشعب ، أن يبرهنوا للسلطات الفرنسية عن معارضتهم لما وقع في تلك العشرية الأولى من شهر ماي معتقدين أن تبرئة أنفسهم ستؤدي إلى اخلاء سبيل زعمائهم ، فاصدروا بياناً يدينون فيه أعمال العنف ويندددون بمن تسببوا في وقوعها .

وإذا كان الاستعمار قد استغل تصريحهم ، واستعمله في شتى الميادين فانه ، بالمقابل لم يستجب لرغباتهم ، ولم يطلق سراح عباس والابراهيمي إلا بعد صدور قرار العفو العام الذي صادقت عليه الحكومة الفرنسية في شهر مارس سنة 1946 . أما مصالي فانه لم يسمح له بمغادرة برازفيل إلا في يوم 13 أكتوبر من نفس السنة .

وكان السماح لمصالي بالرجوع إلى أرض الوطن مشروطاً بعدم الترخيص له بزيارة المدن الكبرى . لأجل ذلك ، فانه استقر بحي بوزريعة ، حيث عقدت الندوة الوطنية للاطارات التي أقرّت أولوية الاهتمام بالنضال من أجل فرض الاعتراف بشرعية حزب الشعب ، ومواصلة سياسة الامتناع عن المشاركة في الانتخابات على جميع المستويات .

وكان الموضوع الأخير محط اختلاف كبير بين الاطارات الذين أيقن معظمهم أن السياسة الوحيدة التي يمكن أن تنجح ، هي سياسة العنف الثوري ، ومع ذلك فان مصالي مال إلى الجناح الآخر ، واغتنم أول فرصة فقدم للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 10 نوفمبر سنة 1946 ، قائمة بعدد من المناضلين تحت شعار « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » .

ان هذا التصرف من مصالي قد أغضب مناهضي المشاركة في الانتخابات الذين طالبوا ، فوراً بعقد مؤتمر استثنائي للحزب ، وهو ما تم يوم 15 فيفري سنة 1947 .

وكانت النتائج النهائية التي توصل إليها ذلك المؤتمر مرضية لكل التيارات المتواجدة داخل الحركة الوطنية : فانصار العمل السري تقرر لهم الابقاء على حزب الشعب ، ودعاة الشرعية وافق لهم المؤتمر على ترسيم حركة انتصار الحريات

الديمقراطية ، في حين حظي المؤمنون بالعنف الثوري بانشاء تنظيم جديد أطلق عليه اسم «المنظمة الخاصة» .

وهكذا ، فان ما يسمى بالحركة الوطنية قد واصلت نشاطها ، ابتداء من سنة 1947 على أنواع ثلاثة : نشاط سياسي سري يقوم به حزب الشعب تحت اشراف السيد أحمد بوده ، ونشاط سياسي علني أو شرعي كما كان يسمى ، بزعامة كل من السادة السعيد عمراني وشوقي مصطفاي والحاج شرشالي ؛ أما النوع الثالث فهو نشاط إستعدادي للثورة المسلحة تقوم به المنظمة الخاصة في جو تكتنفه السرية المطلقة ، وفي مناطق جبلية معينة ومحددة .

ولئن كانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لم تحقق أي انتصار يذكر ، ولم تحصل على المناصب الحكومية التي تمكنها من المساهمة في الحياة السياسية مساهمة فعلية ، على غرار التشكيلات الأخرى ، فان المنظمة الخاصة قد تمكنت في ظرف عام واحد ، من تجنيد حوالي ألفي مناضل كلهم من الشباب المؤمن بالعنف الثوري المخلص لوطنه اخلاصاً لا تشوبه شائبة ، ثم زودتهم بتعليم عسكري في اطار حرب العصابات ودربتهم على استعمال الأسلحة الكائنة في سائر المخابئ والمتفجرات بمختلف أنواعها ، وبعبارة أخرى ، نستطيع القول أنها أعدت جيشاً كاملاً ، ووفرت له جميع الشروط الضرورية للدخول في المعركة .

ولم يرق لقيادة الحزب أن تحقق المنظمة الخاصة كل هذه النتائج الايجابية ، لأنها لم تكن ترغب في قطع جميع العلاقات مع الادارة الاستعمارية؛لأجل ذلك ، فانها لم تعط الاشارة الخضراء لخوض المعركة الحاسمة ، وظلت تسوف إطارات المنظمة إلى أن علمت سلطات الاحتلال بحقيقة الأمر سنة 1950 فاستعملت القمع والمطاردة لاتلاف تنظيم تطلبت اقامته وقتاً طويلاً وتضحيات جساماً.وبذلك

ضاعت فرصة أخرى من الفرص الذهبية التي لم تتمكن حركاتنا الوطنية من استغلالها كما ينبغي .

ومن الممكن جداً أن تكون لقيادة الحزب يد في اكتشاف هياكل المنظمة الخاصة ، لأنها أصبحت تشكل خطراً قد ينسفها من الداخل ، ونظراً إلى أنها لم تكن قادرة على حلها بدون سبب ، ولا على اعطائها الإشارة الخضراء للدخول في المرحلة الثانية من مخططها ، فاننا لا نستبعد أن تكون قد أخبرت عليها ليكتشف أمرها فتتخلص منها [1] .

ولقد حاول أعضاء المنظمة الخاصة الذين لم تصل إليهم يد البوليس أن يقنعوا قيادة الحزب بضرورة إعادة هيكلة المنظمة الخاصة وتدعيم صفوفها لكن الإجابة التي جاءت بعد عام من الانتظار قضت على كل أمل لدى جيل الثورة اذ انحصرت في قرار تعسفي يقضي بحلها نهائياً .

والواقع أن هذا الموقف المتخاذل له ما يبرره ، ذلك أن جمعية العلماء وسائر الأحزاب بما في ذلك حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية قد قررت تشكيل ما يسمى بالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها .

وكانت الأحزاب تعتقد أن هذه الجبهة يمكن لها أن تقنع المعمرين بضرورة التخلي عن فكرة الاستعمار ، والرحيل إلى أوطانهم بلا حرب ولا عنف ، لم تكن تعرف أن من دخل بالقوة لا يخرج إلا بالقوة .

---

(1) أما التفسير الرسمي لما أصاب المنظمة الخاصة سنة 1950 ، فمفاده أن عبد القادر خياري ، وهو مناضل ومسؤول بالحزب ، قد اتهم بالتعاون مع الشرطة الفرنسية في تبسة . ولمعاقبته أرسل العربي بن مهيدي مجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة لاختطافه ، ولكن العملية باءت بالفشل ، وأدى القاء القبض على اثنين من المجموعة إلى تعرية الشبكة ، ونحن نستبعد هذا التحليل لأننا نعرف بأن التنظيم كان يعتمد كلياً على السرية حتى بالنسبة لأعضائه .

ويعد انضمام حزب الشعب إلى الجبهة المذكورة نكسة بالنسبة لمناضلي واطارات الحركة الوطنية التي ظلت ، منذ نشأتها ، تدعو إلى العمل من أجل تحقيق الاستقلال الكامل ، واسترجاع السيادة الوطنية ، في حين لا يتعدى هدف الجبهة الدفاع عن الحرية وحمايتها دون تحديد الاطار الذي يتم فيه ذلك .

وقد أدى هذا التراجع عن المبدأ إلى زرع الشك في نفوس مناضلي حزب الشعب الذين استسلم معظمهم إلى اليأس نتيجة عدم وجود المنقذ ، خاصة بعد تفكك المنظمة الخاصة وابعاد اطاراتها عن المناصب الحساسة لأسباب ملفقة.

ونتجت عن هذا الوضع أزمة لم تبق محصورة في قيادة حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بل امتدت إلى الهيئات القاعدية خلال سنتي 1952 / 1953 . وزاد هذه الأزمة استفحالاً دخول تونس والمغرب الأقصى في حرب تحريرية ضد الاستعمار الفرنسي ،وكان من المفروض أن تبدأ المعركة في البلدان الثلاثة .

وظن بعض المسؤولين أن عقد مؤتمر طارئ سيحل المشكل ويقضي على الجو المكهرب ، لذلك دعوا لانعقاده في شهر أفريل سنة 1953 .

لكن المؤتمر ، بدلاً من أن يأتي بالحلول ، زاد الطين بلة ، لأن النوايا لم تكن صادقة ، فالقيادة تعمدت إقصاء اطارات المنظمة الخاصة لتعصبهم وتمسكهم بالدعوة إلى العنف الثوري ، وبعض اطارات بارزة من حزب الشعب لتمسكهم بفكرة مناهضة عبادة الشخصية ولعدم ارتياحهم إلى الاحتراف السياسي الذي تجاوزته الأحداث آنذاك .

وقد أدت عملية الابعاد هذه إلى خلق جو آخر من السخط وعدم الرضاء كان من الممكن أن يقود إلى الانفجار لولا أن بادرت جماعة من قدماء المنظمة ، الخاصة فأسست يوم 23 مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي

سينبثق عنها ما يسمى باجتماع الاثنين والعشرين الذي تم في النصف الثاني من شهر جوان 1954 .

ففي هذا الجو الذي تكاثرت فيه التنظيمات وعمت فيه الفوضى والغموض وارتاحت التشكيلات السياسية والاجتماعية إلى مخادعة السلطات الاستعمارية كان المناضلون الثوريون يبحثون عن مخرج ، بعيدين عن كل القيادات وما تتخبط فيه من حزازات وأزمات ، وكان المخرج هو ميلاد جبهة التحرير الوطني ليلة غرة نوفمبر سنة 1954 . وكانت ورقة الازدياد : نداء موجهاً إلى كافة أفراد الشعب الجزائري .

وكان النداء نابعاً من أعماق صادقة ، لذلك وجد منفذاً سهلاً إلى نفوس جميع المناضلين الذين هبوا لتلبيته ، وكلهم ايمان بضرورة اشعال نار الثورة حامية يصلى بها الاستعمار وأعوانه ، وتطهر بها الأرض المغتصبة من رجس الاستغلال والعبودية .

ولقد تضمن النداء ، زيادة على الأسباب الداعية إلى استعمال العنف الثوري كسبيل أوحد لتحقيق الاستقلال الوطني ، برنامج عمل واضح أساسه الكفاح المسلح الذي لا يتوقف الا بعد إقامة الدولة الجزائرية والذي لا يوصد الباب في وجه التفاوض على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره .

أما شروط الحل السلمي ، فان النداء حصرها في الآتي :

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية التاريخ والجغرافية واللغة والدين .

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية واحدة لا تتجزأ .

3) خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الاجراءات الخاصة وايقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

1) فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة ، ستحترم ، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

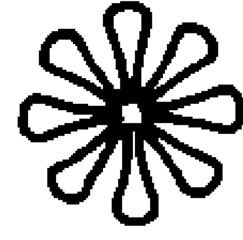
2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون ، بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية ، وفي هذه الحالة يعاملون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

وفي الواقع ، فان التطرق إلى الحل السلمي لم يكن سوى جواب سابق لأوانه على من قد يعيب على أصحاب النداء كونهم أوصدوا في وجه المستعمر غير باب الدم والألم لتسوية القضية الجزائرية .

أما أصحاب النداء أنفسهم ، فانهم كانوا متأكدين من أن المعركة لا بد منها وانها ستكون حامية ، وأن ثمن الحرية سيكون غالياً،ولذلك فانهم ختموا الوثيقة بتجديد العزم على مواصلة الكفاح بتقديم أنفس ما يملكون إلى الوطن ، وليس للانسان أنفس من حياته وماله وبنيه .

وهكذا ، اذن ، اندلعت ثورة نوفمبر بعد أن كانت اللجنة التحضيرية قد قسمت البلاد جغرافياً ، إلى ست مناطق ، عينت على رأس كل واحدة منها مسؤولاً ، ما عدا منطقة الجنوب . وتمّ الاتفاق على أن يكون اجتماع للقيادة الوطنية في منتصف شهر جانفي سنة 1955 لتقييم المرحلة الأولى من النشاط العام ولوضع برنامج العمل بالنسبة للمستقبل .



الفصل الرابع

السّياسة الفرنسيّة

تجاه ثورة نوفمبر

لقد استقبلت الجالية الأوربية ، في الجزائر ، نبأ اندلاع الثورة بأنواع مختلفة من الفهم والادراك . ولمن أراد التطرق لهذا الموضوع ، فانه يجد نفسه مضطراً للتمييز بين أصناف أهمها :

1) الطغمة الحاكمة على مختلف المستويات ، وهي بالطبيعة ، مكونة من كبار الاقطاعيين الذين كانوا يتقاسمون السلطة ، ولا يدينون بالولاء ، للوطن الأم ، الا عندما تملي عليهم ذلك مصالحهم الخاصة كمجموعة ألفت العيش على حساب الآخرين حتى ولو كانوا من أبناء جنسهم . مع العلم ان هذا الصنف من المعمرين ليس له جنسية واحدة على الرغم من انتماء أفراده ، رسمياً إلى فرنسا . أما الواقع ، فانهم أوربيون بصفة عامة ، وجدوا في المسيحية حصاناً ركبوه للجري وراء الثروة من جهة ، وللقضاء على الشخصية الجزائرية التي تعترض سبيلهم من جهة ثانية .

ان هذا الصنف ، بحكم وضعه الاجتماعي ، كان يتتبع الأحداث السياسية ، بل ان ممثليه ، سواء بالمجلس الوطني الفرنسي أو في ما يسمى بالهيئات الجزائرية ، كانوا ممن يمكن وصفهم بصانعي الأحداث التي توجه مصير « الجزائر الفرنسية » لأجل ذلك ، فانه كان مدركاً للحقيقة ، وعارفاً بأن ما وقع ليلة الفاتح من نوفمبر ليس ارهاباً ، ولا عصياناً ولا خروجاً على القانون ، ولكنه عمل سياسي مبني على أسس واضحة ، ويرمي إلى أهداف وطنية أهمها وأكثرها استعجالا : تحرير البلاد بكامل أجزائها .

غير أن هذه الحقيقة سوف تبقى مدفونة في صدور أفراد هذا الصنف لأن التصريح بها يؤدي إلى تسريح كثير من الطاقات المحبوسة التي تأبى ، بعد تخليصها ، مواصلة الاسهام في عمليات مص الدماء واستغلال العرق .

2) الموظفون التنفيذيون في أجهزة القمع المستعملة في كافة أنحاء البلاد . وهؤلاء يختارون ، عادة ، من ذوي المواهب المحدودة من مختلف الأجناس ومن ذوي السوابق العدلية الهاربين من سلطان القانون . لأجل ذلك،نجد هذا الصنف لا يتدخل في شؤون التسيير ، ولا يحاول ممارسة السياسة الا في اطار تطبيق تدابير التزييف بدون مناقشة ، وضمن هذا النوع من المستعمرين نستطيع ادراج العملاء من أبناء الجزائر الذين يتولون ، بدافع الجشع والنذالة مهمة الوساطة بين الذئاب المفترسة والضحايا من الأهالي المستغلين المضطهدين .

3) المثقفون الذين ينقسمون إلى نوعين :

أ ـ اليمينيون الذين يضعون امكانياتهم في خدمة الاستعمار ، ويبذلون كل ما في وسعهم لتضليل الرأي العام في الداخل وفي الخارج ، وذلك بتغطية الحقائق بعد تشويهها قصد الحفاظ على الجزائر المسلمة كجزء لا يتجزأ من جمهورية فرنسا المسيحية .

ولقد تمثلت مجهودات تلك الطائفة من حملة الأقلام في نشر العديد من المقالات والكتب والوثائق التي ما زلنا ، حتى الآن ، نعاني من سمومها التي انتشرت عبر شرايين الأمة ، والتي لا يمكن التخلص منها الا بواسطة ثورة ثقافية تعتمد العدل والعنف في آن واحد .

ب ـ اليساريون الذين ينددون بالاستغلال والاضطهاد كأعمال لا انسانية ولكنهم يعارضون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا مستعملين

تارة ، الأفكار الماركسية التي تدعو إلى محاربة النزعة الوطنية الاقليمية الضيقة ، ومتذرعين ، تارة أخرى ، بضرورة صيانة الانجازات الحضارية التي حققتها فرنسا خلال ليل الاستعمار الطويل ، وذلك بالنسبة لغير الشيوعيين طبعاً .

وبالنسبة لهذا الصنف من المعمرين ، فان الفاتح من نوفمبر محاولة أخرى من عشرات المحاولات التي قام بها أبناء الشعب الجزائري في أزمان وجهات مختلفة ، قصد الخلاص من السيطرة الأجنبية . وعلى الرغم من ادراكهم لذلك ، فانهم سيظلون مترددين في موقفهم ازاء الثورة . وسوف تستغل جبهة التحرير الوطني ذلك التردد في كثير من الأحيان لتصيره مساعدة لا شعورية ، ومساهمة لا واعية في كفاح شعب يشفقون عليه ويريدون له نوعاً من المساواة ، ولكنهم يرفضون أن يستقل ، لأن في الاستقلال مساً لمصالحهم أو لمبادئهم .

وتميزت ليلة الفاتح من نوفمبر سنة 1954 بتنظيم محكم يدل دلالة واضحة على وجود مخطط مدروس يتسم بالجدية والعزم : فعند منتصف الليل بالضبط ، وفي مناطق مختلفة من أنحاء الوطن ، نفذت عمليات عسكرية ووزعت المنشورات باللغتين العربية والفرنسية ، إيذاناً ببدء الكفاح المسلح الذي طالما انتظرته جماهير العمال والفلاحين للخلاص من أغرب وأبشع استعمار عرفه العالم الحديث .

ولقد استعمل الثوار ، في كافة العمليات ، أسلحة تكاد تكون موحدة : فالقنابل التي تم تفجيرها مصنوعة محلياً ، والأسلحة ، في أغلبها ، أسلحة صيد أو هي من بقايا الحرب الامبريالية الثانية التي حافظ عليها مناضلو ، ومسؤولو المنظمة الخاصة والتي لم تقع في قبضة سلطات الأمن الفرنسية بعد ما عرف في التاريخ بمؤامرة الخمسين » التي تحدثنا عنها آنفاً .

وفي صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر ، ظهرت الصحافة الاستعمارية بعناوين ترمي إلى هدفين مختلفين : فهي تدعو ، من جهة ، الى التزام الهدوء ،

ومنح الثقة للسلطات المختصة التي تملك من الوسائل ما سيمكنها ، في ظرف قصير جداً ، من القضاء على الأعمال الاجرامية [1] . والدعوة إلى الهدوء والثقة معناها منع الفوضى والاضطراب اللذين من شأنهما أن يخلقا ما يحتاجه الثوار من ظروف ملائمة، فتنضطرم نيران الحرب ، وتعم الثورة التي تحقق المسؤولون من وقوعها رغم تنكرهم لها في الظاهر ، وعدم اعترافهم بشرعيتها . ومن جهة أخرى . فان تلك العناوين جاءت عبارة عن ترهيب ووعيد موجهين لقادة وأعضاء الحركة الجديدة ، مذكرة بقوة فرنسا وعظمتها وقدرتها على رد الفعل ، وعلى استعمال العنف والقمع من أجل التوصل إلى استتاب الأمن وارجاع المياه إلى مجاريها .

وبهذا الصدد ، صرح الوالي العام بأنه يملك وسائل إضافية سوف لن يدخر استعمالها ، وانه سيتخذ كل ما يجب اتخاذه من اجراءات الحماية والدفاع عن مصالح فرنسا والفرنسيين [2]

وفي اليوم الثالث من الشهر ، تعددت التعاليق وتكاثرت الآراء التي أجمعت ، رغم اختلاف الاتجاهات السياسية لأصحابها ، بأن جذور ما وقع في الجزائر ، يجب البحث عنها في الخارج ، لأن الدقة التي ميزت الأحداث « أكبر من عقول الأهالي » [3] .

وبالطبع ، فان أول من وجهت إليه التهم المثقلة هي الجامعة العربية التي لم تكن ، آنذاك ، تخفي دفاعها عن حقوق أبناء المغرب العربي إلى درجة أنها

---

(1) أنظر جريدة « صدى الجزائر » الصادرة بتاريخ 2 نوفبر سنة 1954 .

(2) جريدة « صدى الجزائر » الصادرة بتاريخ 3 نوفبر سنة 1954 .

(3) نفس المصدر.

أنشأت ، في القاهرة ، مباشرة بعد تأسيسها ، مكتباً يمثل الحركات الوطنية العاملة في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى ، وبالإضافة إلى ذلك ، فان اذاعة صوت العرب هي أول محطة أعلنت عن ميلاد جبهة التحرير الوطني ، وبشرت بالنصر المبين ، ودعت إلى اللحاق بركب المقاتلين ، منددة بالقاعدين والمترددين ، ثم أن مصر كانت ، سنة 1954 ، ما زالت تعيش في هيجان الثورة وحماسها ، تلك الثورة التي رفعت كشعار لها ، منذ البداية ، خدمة القومية العربية والدفاع عنها أينما وجد أبناؤها .

ومن جهته ، فان السيد ميسكاتلي ، ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي ، قد صرح بأن الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام ، ما هي الا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال افريقيا باسره ، بل أن ما يتم في واحد من أقطار المغرب ، انما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية [1] .

أما الوالي العام ، السيد روجي ليونار ، فانه أبدى اندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أنحاء البلاد ، وراح يؤكد أن كل القرائن تثبت بأن عناصر أجنبية هي التي خططت ، وهي تقود التمرد قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة ، والتمكن من فتح ملف المغرب العربي أمام تلك الهيأة الدولية .

وعلى العكس من الوالي العام ، فان السيد مارسيل ادمونند نايجلن السابق الذكر ، لم يندهش لما وقع ، بل ذكر بأنه كان دائماً يقول « ان الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عما يجري في كل من المغرب الأقصى وتونس [2] ثم حدد خطة

(1) نفس المصدر.

(2) نفس المصدر.

للعمل تهدف إلى خنق الثورة في مهدها ، وحصرها في نقطتين : تتمثل الأولى في الشروع في تطبيق قانون الجزائر الذي سبقت الإشارة إليه ، وتتعلق الثانية بتنمية الخدمات الاجتماعية ، وخاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدهم عن الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني .

لقد نسي نايجلن أن السيادة لا تستبدل بالخبز ، وان عهد المطالبة بالمساواة والاندماج قد ولى ، وان الجزائريين ، بما في ذلك النخبة التي كان يعرفها ، قد رفعوا شعار العمل من أجل استرجاع الشخصية الوطنية وإقامة دولة متمايزة عن فرنسا ، منفصلة عنها ، في ظل الاستقلال الكامل بالنسبة لمناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ومتحدة معها في اطار نوع من الفدرالية بالنسبة لباقي التشكيلات .

ونسي نايجلن ، أيضاً بأن قانون الجزائر لا يضمن للأهالي كرامتهم ، وبأن الإهانات التي يتعرض لها أبناء الجزائر في الأرياف والمدن لا يعادلها سوى حمل السلاح والتضحية القصوى لغسل العار وصنع المجد .

ان الجزائريين الذين صيرهم المستعمر أقناناً يباعون ويشترون مع قِطَع الأرض وكأنهم أنواع من الأنعام الضرورية للحرث والدرس ، لم يعد لهم ما يخشون ضياعه ان هم ثاروا على الطغاة ، وأعلنوا العصيان على السادة المستغلين .

ان الجزائريين الذين يشتغلون في مزارع الكولون ومعاملهم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بدون انقطاع ، مقابل لقمة العيش لأطفال يشتاقون ملء البطون ولبس غير الخرق البالية ، لم يعد في مقدورهم رفض تقديم أرواحهم قرباناً على مذابح الحرية .

ان الجزائريين الذين يحرمون تعلم لغتهم ، والتصرف ، بحرية ، في مساجدهم وجوامعهم ، لم تعد لهم أية ثقة في وعود فرنسا الخلابة ، حتى ولو كانت تلك الوعود ضمن وثيقة تسمى « قانون الجزائر » .

ان الجزائريين الذين عرفوا تزييف الانتخابات على جميع المستويات وكافحوا التمييز العنصري المطبق عليهم والمتمثل في وجود المجموعتين المتمايزتين ، لا يمكن أن يصدقوا امكانية تطبيق المساواة ، ورفعهم إلى مستوى المواطنة الفرنسية .

ان الجزائريين الذين كانوا يسجنون لأتفه الأسباب ، ويغرمون وفقاً لمزاج ونزوات حراس الغابات ، ورجال الشرطة والدرك والشواش ، قد فقدوا كل أمل في أن يَتَأَنْسَنَ الاستعمار ، أو ينقلب الكولون من مستغلين يتصرفون في شؤون البلاد كما يشاؤون إلى مواطنين عاديين لهم نفس الحقوق التي لغيرهم ، وعليهم نفس الواجبات .

إن نايجلن ما زال يحلم ... انه لم يتخلص بعد ، من النظرة التي كانت تهيمن عليه طوال السنوات التي قضاها كجلاد سياسي ، ان فكره لم يتطور ليدرك بأن قاطرة التاريخ لا تنتظر ، وبأن جيلاً جديداً من الجزائريين قد ظهر على المسرح ، وهو لا يؤمن بغير العنف سبيلاً لحل المشكل الجزائري .

وخارج الجزائر ، فان « بريد المغرب » قد علق على أحداث الفاتح من نوفمبر بما يلي :

ان الوطنيين يعتقدون بأنهم سيسيطرون على عمليات الارهاب ، ولكنهم غالطون ، لأن ذلك سوف يتعداهم لفائدة الشيوعيين [1] .

(1) « بريد المغرب » الصادر بتاريخ 2 نوفمبر سنة 1954 .

وكانت الجملة الأخيرة بمثابة الإيحاء ، لأن الشيوعية سوف تصبح ، من خلال وسائل الاعلام ، هي المتهم الثاني الذي ستركز سلطات الأستعمار مجهوداتها لتلقي عليه مسؤولية اندلاع الثورة .

وليس معنى الاتهام أن المخابرات الفرنسية لم تكن تعرف الحقيقة ، ولكن كان لا بد من إيجاد العوامل التي تنفر الجماهير من الحركة الجديدة ، وتمنعها من الالتحاق بصفوف المكافحين . ذلك ان الشعب الجزائري مسلم ، وإذا كانت الثورة مدعمة ، حقاً ، من قبل الشيوعية ، فانها تكون ، بلا شك ، مناهضة للاسلام خاصة وان هناك سوابق في التاريخ المعاصر : شعوب اسلامية سيطرت عليها الشيوعية ، فأخرجتها من الإيمان ورمت بها في أحضان الكفر والالحاد بحجة مسايرة العلم والتقدم .

والواقع ، وذلك ليس سراً على أحد ، ان الأنظمة الشيوعية ، باستثناء يوغسلافيا والصين الشعبية ، لم تعترف بالثورة الجزائرية إلا بعد الستينات ، أي بعد حوالي ست سنوات من القتال المرير ، وبعد أن بات مؤكداً تحرير البلاد وتحقيق الاستقلال .

ومواقف الشيوعية من كفاح الشعوب ليس جديداً . فالحزب الشيوعي في فرنسا وفي الجزائر على حد سواء قد وقف متردداً أمام أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر وذلك على الرغم من تشدق قياداته بمساندة الكادحين ومناصرة الديمقراطية . واليوم ، فان هناك مثلاً حياً نستخلصه من الموقف المتخاذل لبعض الأنظمة الماركسية من قضية الصحراء الغربية والشعب الفلسطيني والتمييز العنصري في افريقيا . اذ ليس من الممكن ، اخلاقياً على الأقل ، أن نساند كفاح الشعب الصحراوي ونقيم علاقات اقتصادية وسياسية مع جلاديه في المغرب الأقصى ، كما انه لا يمكن أن نعترف باسرائيل ونتبادل معها التمثيل الديبلوماسي ، وندعي ، في نفس الوقت ، بأننا نناصر القضية الفلسطينية .

أما قبل الثورة ، فان الحزب الشيوعي الجزائري لم يخف معاداته للحركة الوطنية ، لا لشيء إلا لأنها تطالب بالاستقلال عن فرنسا.ومن الصعب جداً أن نجد مبرراً لموقفه ذلك ، خاصة ونحن نعرف أن النظام الحاكم في فرنسا ليس ماركسياً ولا اشتراكيا ولا حتى ممثلاً لنوع من الديمقراطية الشعبية .

ومن أغرب الأمور أن أصعب المراحل التي عرفتها الجزائر في نضالها ضد الوجود الاستعماري انما كانت تلك التي كان الاشتراكيون والتقدميون يسيطرون فيها على هياكل الدولة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وعلى الرغم من أن سلطات الاستعمار كانت تدرك كل الادراك أن تلك التهم ملفقة للضرورة ، وهي من صنعها ، فان الشك سرعان ما قد اعتراها في صحة ما صنعته من أوهام ، شأنها ، في ذلك ، شأن كل كذاب . لأجل ذلك رأيناها توجه حملات قمعية واسعة ضد المسؤولين عن الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم يشارك في تحضير الثورة ، لا من قريب ولا من بعيد .

ولئن كانت المسؤولية قد ألقيت هكذا جزافاً على كل من الجامعة العربية والشيوعية ، هروباً من الواقع المر الذي لم يكن يخفى على الولاية العامة ، فان حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هي الأخرى قد تعرضت لقمع أعمى باعتبارها المسؤول الرئيسي عما وقع .

ان النمو السريع الذي عرفته تلك الحركة خلال السداسي الثاني من سنة 1954 هو الذي جعل الأمر يختلط لدى مسؤولي الاستعلامات الفرنسية التي لم تتمكن من مسايرة التطور فظلت تعتقد بأن القيادة السياسية العليا هي المسؤول الأول عن كل ما يحدث أو يمكن أن يحدث . لقد كان الوضع كذلك عندما أنشأ الحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة قبل سبع سنوات ، ففي ذلك الحين لم تكن فكرة التمرد على الزعيم قد اختمرت بعد في

أذهان الشباب الثائر المؤمن بالعنف كحل وحيد للقضية الجزائرية ، ولم يكن الخلاف في أوساط الساسة أنفسهم قد بلغ نقطة اللارجوع مثلما صار الأمر بعد مؤتمر هورنو خاصة .

والحقيقة أن التشكك في قدرة الزعيم ، والتطرق إلى امكانية معارضته أو الانفصال عنه ، والاقدام على التفكير بأن منهجه لم يعد صالحاً ، كل ذلك هو الذي شجع على ميلاد اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ثم مجلس الاثنين والعشرين .

وإذا كانت اللجنة قد ظلت تعمل في إطار الحركة ومن أجل الحفاظ على القيادة موحدة وعلى رأسها مصالي ، فان الاثنين والعشرين قد تحركوا منذ البداية في اتجاه الاعداد للثورة ، بعيداً عن الصراع السياسي الذي كانوا يشجبونه.ولم تعلم المخابرات الفرنسية بذلك القرار ، لبقائه محصوراً في دائرة ضيقة ، ولاقتناع مسؤولي تلك المخابرات بأنه لا يمكن أن يحدث أي شيء جدي ما دام الانقسام قائماً ، وما دام الجري وراء التسلط هو أساس الصراع في مستوى المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب .

كل هذه المعطيات هي التي جعلت سلطات الاستعمار تشدد الخناق على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ظناً منها أن العنف الذي ظهر في مختلف أنحاء البلاد هو من خاصيات الحركة الوطنية ، وبما أن الحركة الوطنية ما تزال ، في نظر تلك السلطات ، مجسدة في القيادة السياسية رغم انقسامها وتعدد النزعات في داخلها ، فان الأضواء كلها سلطت على المسؤولين والمناضلين المعروفين بما لهم من سوابق مع الاستعمار ، تاركة في الأمن المحركين الحقيقيين الذين لم يكن أغلبهم من القادة المعروفين على مستوى الوطن .

وهكذا صدر مرسوم بتاريخ الخامس من شهر نوفمبر ، ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية التي تحمل تاريخ السابع من نفس الشهر ، يقضي بحل حركة

الانتصار للحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيآت التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد، فألقت القبض، خلال الأسبوع الأول من نوفمبر وحده، على أكثر من خمسمائة رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية وزجت بهم في السجون تستنطقهم. بحثاً عن الحقيقة ومن أجل التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة.

ونتيجة لأساليب التعذيب المستعملة مع أولئك الأبرياء الذين كانوا فعلاً يجهلون كل شيء عن الحركة الجديدة وعن القيادة التي تسيرها، فان السجون الاستعمارية قد استقبلت أعداداً هائلة أخرى من الجزائريين المعروفين بنضالهم في صفوف الحركة الوطنية أو حتى من المحبين والحياديين.

وأمام تلك الأعداد الضخمة من الايقافات وبعد قنبلة جبال الأوراس بالنابالم الذي أتلف الأخضر واليابس في جزء كبير منها، عنونت الجرائد الاستعمارية في صحافتها الأولى «بأن المنظمة الارهابية قد قضي عليها نهائياً في الشرق الجزائري»[1].

ومما لا شك فيه أن تصرفات السلطات الاستعمارية، أثناء هذا الأسبوع الأول من الثورة، قد ساهمت مساهمة فعالة، وبطريقة عفوية، في تزويد جبهة التحرير الوطني بالكثير من المنخرطين الجدد، كما انها ساعدت على نشر الرعب في نفوس الأوربيين والتشكيك في كل ما يمكن أن يصدر عن الهيآت الرسمية.

وبالفعل، فان حملة الايقافات العشوائية قد دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجبال، هروباً من السجون ومراكز الاستنطاق. ومن الجانب الآخر، فان المعمرين لم تعد لهم أدنى ثقة فيما تصدره صحافتهم

(1) انظر خاصة صحافة يوم 1954/11/9.

من بيانات رسمية ، خاصة وان تلك البيانات كانت قد ذكرت ، في البداية بأن عدد المتمردين لا يتجاوز ثلاثمائة أو أربعمائة شخص ، يوجد جلهم في منطقة الأوراس . وبعد نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر أفادت بأنه ألقي القبض على حوالي ألف من الارهابيين ، وبأن العمليات العسكرية الحقيقية سوف تدخل مرحلتها الحاسمة في الأيام المقبلة .

على هذا الأساس ، صار الأوروبيون والذين يقرأون الجرائد بصفة عامة يتساءلون عمن هم هؤلاء الذين تم اعتقالهم . وهل السلطات الاستعمارية تعرف العدد الحقيقي للثوار العاملين في سائر أنحاء الجزائر ؟ وإذا كانت السلطات الرسمية لا تستطيع الإجابة المقنعة عن هذين السؤالين ، فهل يَحِقُّ للمعمرين أن يثقوا بقدرتها على حمايتهم والدفاع عن ممتلكاتهم ، فضلاً عن ثقتها بقدرتها على تخليص البلاد من ذلك السرطان الذي يهدد الكيان الاستعماري في أساسه ؟

ولأسترجاع تلك الثقة المفقودة والضرورية لخوض المعركة ، ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسيين من جوانب الاعلام والتوجيه : فمن ناحية سلطت الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم ماضي اجرامي أوعلاقات مشبوهة مع القضاء ، وذلك للتقليل من قيمة جبهة التحرير الوطني ، وحتى يتخلف أبناء العائلات الكريمة عن الالتحاق بصفوف المجاهدين . ومن جملة ما نشرته جريدة « صدى الجزائر » : ان جيش التحرير المزعوم يضم من بين قيادة أركانه شخصيات بارزة يمكن أن نذكر من جملتها : الشهير قرين بلقاسم بن بشير الذي يبلغ من العمر سبعاً وعشرين سنة ويجر وراءه سوابق عدلية لا تقوى الجبال على حملها . لأجل ذلك ، فانه لا مجال للدهشة عندما نعلم أنه فضل الالتحاق بأصدقائه المحكوم عليهم ، وترأس عصابة من الارهابيين بدلاً من أن يستسلم للعدالة ويقضي في السجن سنوات الأشغال الشاقة التي حكم بها عليه سنة 1950 (1)

---

(1) انظر عددها الصادر بتاريخ 5 نوفمبر سنة 1954 .

ومن ناحية ثانية ، ركزت وسائل الاعلام ، بأمر من المسؤولين طبعاً ،على التدخل الأجنبي والامدادات الخارجية التي بدونها لا يمكن للجزائريين أن يقفوا في وجه قوات الأمن الفرنسية . وبهذا الصدد ، ذكر أن خمسمائة ارهابي تونسي التحقت بجبال الأوراس في الأيام الأولى من شهر نوفمبر وقيل أن مهمتهم تنحصر في تنظيم وحدات القتال ، وتدريب الأهالي على استعمال الأسلحة وعلى خوض حرب العصابات . كما ذكر أن السلطات العسكرية قد لاحظت بأن بعض الطائرات تأتي ، ليلاً ، بدون أدنى ضوء ، فتفرغ حمولاتها بمنطقة الأوراس . وتضيف نفس المصادر أن تلك الطائرات قد يكون منطلقها من المملكة الليبية .

وبالإضافة إلى كل ذلك ، فان الصحافة راحت تعمل على تعميم الفكرة القائلة بأن الثوار انما هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات . وبهذا الصدد نشرت « صدى الجزائر » في عددها الصادر بتاريخ 10 نوفمبر خبراً مفاده أن سكان تيزي غنيف قد حاولوا الاعتداء على اثنين وثلاثين ارهابياً وقعوا أسرى أثناء عملية قامت بها قوات الأمن .

وقد أدت هذه الأوضاع ، متضافرة ، إلى تذبذب السلطات الاستعمارية التي لم تعد تعي ما يصدر عنها من أقوال وتصرفات ، وصارت تتخبط في عدد لا يحصى من التناقضات .

ففي ظرف يومين ، الثامن والتاسع من شهر ديسمبر ، أعلن السيد ميتران وزير الداخلية آنذاك ، بأن سبعين ألف جندي يعملون في المناطق المشوشة للتدليل على أن فرنسا محمية في الجزائر ، وصرح السيد ليونار الوالي العام ، في حفل رسمي بأن المتمردين لا يزيد عددهم عن الأربعمائة شخص ،وعنونت « صدى الجزائر »

بأن قوات الأمن ألقت القبض على سبعمائة وخمسين وقتلت وجرحت سبعين من الارهابيين .

كيف يمكن لعقل انسان طبيعي أن يتقبل هذه المعلومات الرسمية مجتمعة دون أن يتفجر ؟

وبالفعل ، فإذا كان عدد الارهابيين لا يتجاوز الأربعمائة ، فمن أين جاء الزائد في حساب السلطات العسكرية التي صرحت بالقضاء على ضعف العدد كما ذكرنا ؟ . . وحتى إذا فرضنا أنه يمكن تجاوز هذه المعطيات اللامعقولة ، فكيف يجبر العاقل نفسه على قول حقيقة لم تعد مخفية ، وهي ان عدد الأجناد الفرنسيين العاملين بالجزائر قد ارتفع ، في ظرف شهر واحد ، إلى سبعين ألف مقاتل لمجابهة جيش ، أو عصابات حسب العبارة المستعملة ، آنذاك ، في معركة يقابل فيها الارهابي الوحد مائة وخمساً وسبعين من الجنود الفرنسيين ؟

ومع حلول السنة الجديدة ، تغيرت الأوضاع كلية ، حيث أدركت السلطات الاستعمارية ألاّ فائدة في مواصلة الكذب والمخادعة العاريين ، فراحت تعمل على ارساء قواعد سياسية أكثر وضوحاً ، ومقبولة بالنسبة للمعمرين على الأقل .

وقد تمحورت تلك السياسة حول نقطتين أساسيتين هما : اعلان الحكومة الفرنسية عن رغبتها في تطبيق برنامج اصلاحي في الجزائر وعن اتخاذ قرار بتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على ما يسمى ، في ذلك الحين ، بجيوب التمرد .

فبالنسبة للنقطة الأولى ، فان السلطات الاستعمارية لم تجهد نفسها كثيراً ، وانما اكتفت بنفض الغبار عن قانون الجزائر الذي أودع رفوف المحفوظات منذ تاريخ صدوره سنة 1947 ، وأضيف إلى مواد ذلك القانون ، لكي يبدو أن هناك تجديداً ، اجراء خاص باعطاء المرأة الجزائرية حق الانتخاب .

ولقد رأى المعمرون خطراً ماحقاً في تمكين المرأة العربية المسلمة من سلاح يخشى أن يستعمله المناضلون للاستحواذ على كافة المؤسسات السياسية المسيرة للبلاد . كما أنهم اعتبروا تفكير حكومتهم في تطبيق قانون الجزائر ، والمعارك القائمة ، تعتبر تنازلاً للذين حملوا البنادق ، وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر الفرنسية لأجل ذلك ، فانهم رفعوا شعاراتهم المعادية لسياسة الحكومة المركزية ، وجندوا كل طاقاتهم للإطاحة بها ، خاصة وان السيد مانداس فرانس ، يعد في نظرهم ، واهب الاستقلالات ومخرباً للامبراطورية الاستعمارية .

وكان المعمرون أقوياء ، فعلاً ، بالإضافة إلى أن تحركاتهم وقعت في ظرف كانت الحكومة فيه معرضة للهجومات من جميع الجهات . وتزعم حركة المعمرين ، تلك ، رؤساء بلدياتهم الذين أوفدوا جماعة منهم إلى فرنسا ، تشرح وجهة نظرهم ، وتشتري الأنصار من بين كبار الشخصيات الفرنسية المسيطرة على المسرح السياسي .

ويتضمن مخطط كفاح رؤساء البلديات ثلاثة مطالب مركزية ، نستخرجها من الندوة الصحفية التي عقدها الناطق الرسمي باسمهم : السيد ايزلا ، بتاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي .

ويأتي على رأس تلك المطالب : المعارضة الشديدة لكل الاصلاحيات المقترحة والتي ستجعل من الجزائر ، حسب رأيهم ، تونس ثانية ، ولكي لا يظهر رؤساء البلديات في زي الطغاة المستبدين ، صرح ايزلا بأن تطبيق الاصلاحات سينظر فيه بعد عودة السلام ، واستتباب الأمن في البلاد .

أما المطلب الثاني ، فيدعو إلى التعجيل بارسال الجيوش المدربة القادرة على خوض المعارك ، لأن الأجناد المتواجدين في الميدان غير مهيئين لحرب العصابات .

ولذلك ، فان اللفيف الاجنبي والطوابير المغربية هي التي يجب أن تخصص لقتال الجزائريين . ولقد طرحت هذه الفكرة لأنها تمنع أبناء فرنسا من الموت المحقق ، خاصة وان أبناء المعمرين يؤدون الخدمة العسكرية كغيرهم ، كما أنها تجعل الحرب تدور بين الأجانب فقط .

وأما المطلب الثالث ، فهواقتصادي محض يدعو إلى تزويد الجزائر بقروض من ميزانية الوطن الأم .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية لم تبق مكتوفة الأيدي أمام كل تلك التحركات ، فأصدر مجلس الوزراء بتاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي ، وهو نفس اليوم الذي عقد فيه السيد ايزلا ندوته الصحفية ، بياناً يتضمن تعيين السيد جاك سوستال والياً عاماً للجزائر ، والاعلان عن دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا .

وإذا كان الاجراء الأول يهدف إلى التخلص من السيد ليونار الذي أصبح أسير كمشة من المعمرين المتطرفين ، فان دمج الشرطة يخرج قوات الأمن الأساسية من قبضة نفس الشرذمة ، ويسمح للسلطة المركزية بتعيين ضباط تستطيع الاعتماد عليهم ، لأن ضباط ذلك الحين كانوا يأتمرون بأوامر الكولون .

ان مبادرات الحكومة سلمية ، في حد ذاتها وكان من الممكن أن تكون لها نتائج ايجابية ، ولكنها جاءت متخلفة . ولذلك ، فانها أدت إلى عكس ما كان ينتظر . فسقطت حكومة مانديس في اليوم الخامس من شهر فيفري سنة 1955 ، أي بعد عشرة أيام فقط من صدور البيان المذكور .

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، فان القيادة العسكرية ، في الجزائر ، قد شرعت منذ اليوم التاسع عشر من شهر جانفي ، في تنظيم عمليات واسعة النطاق استهلتها بقنبلة مكثفة لجبال الأوراس ، ثم ألقت بآلاف الجنود المُزَوَّدِينَ بجميع أنواع

الأسلحة لمشط المنطقة ، وَسُمِّيَ ذلك بعملية « فِيرُونيك » تشبيهاً بحركة القدسية التي تحمل نفس الاسم عندمامسحت وجه المسيح . والمقصود من ذلك التشبيه أن الجيوش الفرنسية تلقت الأمر بتفتيش المنطقة شبراً شبراً حتى لا يبقى فيها متمرد واحد .

لقد نسي الاستعمار مقولة ماوتسي تونغ الشهيرة :«ان الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية » .

ومما تجدر الإشارة إليه أن السيد ليونار هو الذي أشرف على انطلاق عملية فيرونيك التي ستتبعها في اليوم الثالث والعشرين من نفس الشهر عملية فيوليت الموجهة لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة والممتدة على حوالي مائتين وخمسين كيلومتراً مربعاً .

ان هزيمة مانديس فرانس ، التي كانت أكبر دليل على قدرة الكولون وسعة سلطانهم ، قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوماً ، ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة قامت بها شخصيات ذات اتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة .

ويبدو أن الملل ، من جهة ، واطمئنان المعمرين على مصالحهم الخاصة ، من جهة ثانية ، هما اللذان سمحا للسيد ادقار فور بأن يفوز بالثقة التي مكنته من الاعلان عن تكوين حكومته يوم 24 فيفري سنة 1955 .

ولا يمكن أن تكون مجرد صدفة تلك التي جعلت سُوسْتَال الوالي العام الجديد ، يعلن ، بنفس التاريخ ، أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر ،إلا كما تتخلى عن مقاطعة بريطانيا [1] .

(1) انظر عدد « صدى الجزائر » الصادر بتاريخ 24 فيفري سنة 1955 ، أما مقاطعة بريطانيا فهي منطقة مكونة من أربع ولايات تقع غرب فرنسا كانت دولة مستقلة انضمت إلى فرنسا في عهد فرانسواه الأول سنة 1532 .

وليس ذلك فقط هو الدليل الوحيد على انتصار الطغمة الاستعمارية ، بل ان هناك تصريحات أخرى ، سيدلي بها سُوستال في مختلف أنحاء البلاد ، يؤكد فيها بقوة أن فرنسا قد أدركت أهمية الجزائر ، لذلك فهي مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود قصد الحفاظ عليها .

وبعد الاعلانات ومختلف التصريحات جاءت الإجراءات التي قيل ، في ذلك الحين ، انها تشكل مرحلة أولى تتجاوب مع ثلاثة اهتمامات هي :

1) ضرورة توفير الأمن للسكان بواسطة استعمال الوسائل العسكرية المكثفة

2) الشروع في سياسة اقتصادية جديدة تأخذ بعين الاعتبار ثروات الصحراء التي من شأنها أن تغير مصير فرنسا .

3) تبني فكرة « الجيوش الافريقية » التي كان بيجو قد استعملها في بداية الاحتلال والتي هي عبارة عن استعمال نفس الأسلحة التي يقاتل بها رجال المقاومة .

لكن أخطر اجراء هو ذلك الذي نشرته الصحافة الصادرة بتاريخ التاسع عشر مارس في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل اسم : حالة الطوارئ .

وحالة الطوارئ اجراء قانوني جديد ، اتخذته السلطات الفرنسية تجنباً للجوء إلى حالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش .

وقد جاء في بيان وزارة الداخلية أن حالة الطوارئ تشكل حلاً وسطاً بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات ، وحالة الحصار التي تؤدي حتماً إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية ، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية . ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم ، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعد كارثة عمومية ، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية .

والحقيقة أن حالة الطوارئ هي ذاتها حالة الحصار ، لأنها تتضمن اجراءات تقضي على الحريات الفردية التي يتمتع بها كل مواطن فرنسي ، والتي لا تمس ولا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من دستور سنة 1946 ، وهي نفس المادة المتعلقة بحالة الحصار . ومن جملة تلك الاجراءات :

1 ـ النفي أو الاقامة الجبرية ،
2 ـ تفتيش المنازل بالليل وبالنهار ،
3 ـ مراقبة الصحافة والنشاط الثقافي ،
4 ـ احلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات :

وتنص المادة الأولى من وثيقة حالة الطوارئ على ان الاجراء الجديد « يمكن تطبيقه على كـــل أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر أو عمالات ما وراء البحار ، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام ، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظراً لنوعها وخطورتها » .[1]

وما من شك أن الغموض والتعميم في هذه المادة مقصودان لتتمكن الحكومة من ممارسة سياسة الظلم والاضطهاد في كل مكان يمكن أن ترتفع فيه أصوات الدفاع عن الديمقراطية والحرية .

وبمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ ، دخلت الجـــزائـر مرحلة جديدة من حياتها وأهم ما طبعت به تلك المرحلة : ظهور المحتشدات التي توخي في انشائها اختيار المناطق النائية ليصعب الاتصال بالمجبرين على الاقامة فيها .

(1) لجنة اليقظة الطلابية ، السلطات الخاصة ، مدينة ليون 195 ص : 4.

وكان اللجوء إلى انشاء المحتشدات أمراً منطقياً يندرج في اطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ ، والتي تشير إلى أنه « في استطاعة وزير الداخلية ، في جميع الحالات ، والوالي العام ، في الجزائر ، أن ينفيا إلى أية دائرة ترابية ، أو إلى أي مكان محدد ، كل شخص يبدو نشاطه خطيراً على الأمن والنظام العام .

وعلى الرغم من أن الوثيقة تنص ، في مكان آخر ، على أن النفي لا ينبغي أن يؤدي إلى انشاء المحتشدات ، الا ان ذلك لم يحترم ، ولم يكن بالامكان احترامه لأن نفي مئات الاشخاص إلى مكان واحد يتطلب امكانيات جبارة للقيام بالرقابة اليومية ، ولتوفير الأكل والسكن .

لأجل ذلك ، كانت السلطات الاستعمارية مضطرة لإقامة المعسكرات ، متبعة في ذلك ، أساليب النازيين اثناء الحرب الامبريالية الثانية .

ولئن كانت المحتشدات ، في ظاهرها ، نقمة على الجزائريين ، فانها ، في الحقيقة قد ساعدت ، كثيراً ، على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني . اذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنبض تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو في المدينة .

وقد استغلت الاطارات السياسية تلك التجمعات الهائلة لتنظيم الدروس الاستعجالية في كافة الميادين ، ولتعد الذهنية الجزائرية للتكيف مع الأوضاع الجديدة المفروضة على البلاد .

ومن الأكيد أن مستوى الوعي والادراك لدى الجماهير الجزائرية قد ارتفع بنسبة عالية ، جداً ، بفضل ما قدمته المحتشدات من معرفة ، ما كان بالامكان نقلها ، في مثل تلك السرعة ، إلى مثل تلك الجموعات الهائلة . ذلك أن كل من

يخلي سبيله ، ويرجع إلى ذويه ، يتحول ، تلقائياً ، إلى داعية متشبع بالعقيدة.، قادر على الاقناع .

وهكذا ، نستطيع القول بأن حالة الطوارئ . التي كان المقصود منها شل الحركة النضالية واخماد النشاط الثوري ، قبل استفحاله ، قد أتت بنتائج عكسية سيكون لها مفعول كبير في صقل روح المقاومة ، خاصة عند النخبة من أبناء الشعب الجزائري .

أما السلطات الاستعمارية ، فانها لم تكتف بسن حالة الطوارئ ، ولكنها راحت تبذل كل ما في وسعها لخلق الظروف الملائمة لتطبيقها على أكبر عدد ممكن من دوائر وبلديات الوطن الجزائري .

ففي هذا النطاق ، افتعلت الأخبار والاشاعات [1] التي مفادها أن المتمردين ، في جبال أوراس ، قد تلقوا ، عن طريق الجو ، الأسلحة والذخائر التي أرسلتها دول أجنبية قصد اغراق البلاد في بحر من الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن ، ومن أجل زرع الشقاق بين الأشقاء وتوسيع هوة الخلاف بينهم . ومثل هذا الوضع يشكل ، بالطبع ، سبباً متيناً يدعو لتطبيق حالة الطوارئ .

ونشرت الصحافة أن المملكة الليبية ومصر هما اللتان تحركان التشويش وتدعمان التمرد من أجل الانفصال عن الوطن الأم ، لأنهما غير راضيتين عمّا حققته الجزائر الفرنسية من تقدم وازدهار .

ونقلت الصحافة، كذلك، نبأ القاء القبض على الملازم العراقي : محمد حمادي عبد العزيز ، وهو يحارب إلى جانب الثوار بالقرب من بوغني . ثم

(1) انظر صدى الجزائر بتاريخ 1955/4/9 وما بعده .

خصصت أهم الأعمدة لنشر تصريحاته التي تحذر الجزائريين مما تبثه إذاعة « صوت العرب » من أكاذيب حول الوجود الفرنسي في الجزائر ، مؤكداً بأن حالة سكان منطقة القبائل التي يعرفها أفضل بكثير من حالة أحسن المصريين .

وكانت هذه الأخبار المكذوبة كافية لفرض تطبيق حالة الطوارئ على نواحي الشرق الجزائري في بادئ الأمر ، ثم تعميم ذلك ، بالتدريج ، في سائر المناطق التي بدا فيها تمركز الثوار بكيفية مقلقة .

ولكي يكون للاجراء الجديد فعالية أكبر ، قررت السلطات الاستعمارية تعيين الجنرال غاستون بارلنج على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس ولقد تم التعيين بسبب ما حاز عليه ذلك الضابط السامي من شهرة في المغرب الأقصى حيث كان يشرف على منطقة أغادير ذات المراس الصعب [1] ونشرت الصحافة آنذاك ، انه وضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من فيالق الجيش الفرنسي [2] .

وبالإضافة إلى بارلنج ، تم تعيين العقيد ديكورنو قائداً لناحية السمندو [3] المحاذية لمنطقة الأوراس . وأوردت الأنباء ، في ذلك الحين ، بأن ديكورنو هو بطل الهند الصينية ، دون أن تبين في أي مجال : أي في الهجوم أو في الانسحاب ، لأن نتائج تلك الحرب غير خافية على أحد ، وان معركة ديان بيان فو لم تترك لفرنسا أي بطل غير الشهداء .

وكانت هذه التحركات مدعمة بتصريحات سياسية ومبادرات ميدانية ففي المجال السياسي ، ان سوستال صار يغتنم كل الفرص للحديث عن الجزائر

---

(1) وقع تعيين الجنرال نارلنج يوم 29 أفريل سنة 1955 .

(2) وصل هذا الفيلق إلى قلب الأوراس يوم 3 ماي سنة 1955 .

(3) هي مسقط رأس العقيد الشهيد زيغود يوسف ، وهي اليوم تحمل اسمه ، وتقع المدينة على بعد خمسة وعشرين كلم شمال قسنطينة .

الفرنسية ، والتأكيد بأنها ستبقى كذلك رغم تدخلات الأجانب [1] ، أما المبادرات الميدانية ، فتتمثل في اقدام بعض المسؤولين أمثال المتصرف هرتز [2] على تكوين فرق الحركة ، وفي أوامر الجنرال بارلنج المتعلقة بجعل المسؤولية جماعية على سكان المناطق الريفية التي تكون مسرحاً للمعارك مع الثوار ، أو التي تتهم بالتعاون معهم .

ان كل هذه المجهودات الحربية قد ترجمت ، في النهاية ، برفع عدد أفراد الجيش النظامي العامل بالجزائر إلى مائة ألف عسكري ، بالإضافة إلى تعزيز ما يسمى بقوات الأمن والمتمثلة في رجال الشرطة والدرك الوطني الذين كانوا ، في تلك الأشهر الأولى من الثورة وفي كثير من المناطق ، يقومون مقام الأجناد .

غير أن كل تلك الاعدادات والمساعي لم تحقق لسلطات الاستعمار ما كانت تصبو إليه ، ولم تخمد نار الثورة الملتهبة خاصة في المناطق الأولى والثانية والثالثة من أرض الوطن [3] .

ولقد نشرت ، يوم 27 جوان سنة 1955 ، على أعمدة الصحافة ، نتائج المعارك التي دارت رحاها في تلك الأشهر الأولى ، ولم تكن مشجعة بالمقارنة مع ما بذل من جهد ، خاصة في الميدان العسكري .

لقد ورد في الاحصاءات المنشورة : ان القوات الفرنسية في الشمال القسنطيني قد قتلت ثلاثمائة متمرد ، وأسرت ثلاثمائة وسبعة وأربعين ، في حين

(1) انظر صدى الجزائر في عدديها الصادرين يوم 1955/4/30 ويوم 1955/5/12 .

(2) هو حاكم بسكرة والمشرف على ناحية توقرت العسكرية

(3) المنطقة في ذلك الوقت هي اسم الولاية بعد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت سنة 1956 .

قتل من أفرادها تسعة وسبعون وجرح تسعة وأربعون.، وقتل من المدنيين الفرنسيين مائة وتسعة وعشرون وجرح مائة وتسعة وأربعون [1] .

وبتعبير أسهل ، فان الخسائر الفرنسية قد بلغت ، إلى غاية التاريخ المذكور أعلاه ، ثلثي الخسائر الجزائرية ، وانها لنتيجة جد مشجعة بالنسبة للثورة الفتية التي لم تكن تطمح إلى مثل ما توصلت إليه .

ومن الممكن أن السيد سوستال قد انتبه إلى هذه الحقيقة ، واعترف في قرارة نفسه بأن القتال لن يؤدي إلى النصر المنتظر ، لأن الجماهير الجزائرية قد بدأت تتبنى الثورة . لأجل ذلك ، فانه رمى في الميدان بمحاولة خاصة أطلق عليها اسمه ، وهي عبارة عن برنامج اصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحياة ، ويشتمل على عشر نقاط يمكن تلخيصها في الآتي :

1 ـ تقسيم اداري جديد لانشاء عمالات ودوائر أخرى ، وفي اعتقاد سوستال فان هذا الاجراء سيسهل عملية المراقبة ويضبط حركة المواطنين .

2 ـ تعصير الفلاحة ، وذلك عن طريق المكنكة ، لعل الأسلوب الجديث يلهي الجزائريين ويشدهم إلى الأرض ، فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني .

3 ـ توسيع الصناعة الخفيفة ، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة .

4 ـ تحويل البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الاداري ، ومن أجل الاستجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر .

5 ـ استقلال الدين الاسلامي عن الإدارة الفرنسية ، وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء .

(1) انظر « صدى الجزائر » في عددها الصادر بتاريخ 27 جوان سنة 1955 .

6 ـ تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية ، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلباً تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر .

7 ـ محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية ، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية .

8 ـ فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين .

9 ـ تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبقى ذلك السلك حكراً على المستعمرين ، وحتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهـاد .

10 ـ مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن تخلق جواً من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر .

ان هذا البرنامج ، في جوهره ، لا يختلف كثيراً عن البرامج التي سبقته ، بدءاً بمشروع بلوم فيوليت وانتهاءً عند قانون الجزائر .

ولكن سوستال محظوظ ، لأن الثورة كممت أفواه غلاة المعمرين الذين صاروا في معظمهم مستعدين للاصلاح إذا كان المقابل هو السلام والعودة إلى ما قبل نوفمبر سنة 1954 .

ولقد أثار برنامج سوستيل تعليقات متعددة ، سواء في داخل الجزائر أو في خارجها . ولكن الذي لفت الانتباه أكثر من غيره ، في ذلك الحين ، تصريحات السيد كابتنت ، الوزير الفرنسي السابق والتي أدلى بها ، أثناء اجتماع المثقفين الذي عقد على هامش المؤتمر الدولي للسلم بهلسنكي ، ونقلتها جريدة صدى الجزائر بتاريخ الفاتح من شهر جوليت سنة 1955 .

وتتلخص تلك التصريحات في مشروع حل للقضية الجزائرية مكون من ثلاث نقاط أساسية هي :

1 ـ إعادة الحريات ، واطلاق سراح المساجين السياسيين أينما كانوا في مختلف أنحاء الجزائر وفي فرنسا ذاتها .

2 ـ حل المجالس الجزائرية بجميع أنواعها ، وإعادة الانتخابات على أسس ديمقراطية .

3 ـ وقف اطلاق النار من الجانبين ، والشروع في مفاوضات لوضع قانون الجزائر .

إن هذه الصرخة التي انطلقت من أعماق رجال الفكر ، قد استاءت لها ، على الرغم من بساطتها وعدم تعرضها للاستقلال الوطني ، الامبريالية ، ونادى باخمادها غلاة المعمرين .

أما الامبريالية ، فان موقفها قد جاء مجسداً في أقوال السيد دافيس ، مدير مصالح الاعلام الأمريكية بالجزائر ، الذي أعلن على أعمدة « صدى الجزائر » الصادرة يوم 2 جوليت بأن الولايات المتحدة ترى أن الوجود الفرنسي في الجزائر ضروري لحماية الغرب .

وأما غلاة المعمرين ، فانهم استعملوا بوقين : أحدهما هو وزير قدماء المحاربين السيد تريبولي الذي صرح ، خلال اجتماع عقد في وهران ، بأن فرنسا إذا ما غادرت الجزائر فان ذلك لن يكون من أجل الاستقلال ، ولكن ليترك المكان إلى قوات أجنبية ليس لها أفكار فرنسا التحررية ، وثانيهما جريدة « صدى الجزائر » التي خصصت افتتاحية عددها الصادر بتاريخ 21 جوليت سنة 1955

لنشر نص كتبه الأب فوكولد [1] ، عن ثورة الأوراس عام 1916 . ومما جاء في ذلك النص :

« ان عدم القمع بشدة معناه تشجيع المجرمين ودفع الآخرين الى اتباعهم . . . فقدان احترام الجميع : الخاضعين والمتمردين الذين لن يروا في ذلك السلوك غير الضعف والتردد والخوف . . . . افشال الأوفياء الذين يرون أن نفس المعاملة تقريباً تنتظر الأوفياء والمتمردين والارهابيين . . . . ان عدم طرد غير المرغوب فيهم معناه الابقاء على خميرة الفوضى التي تكون ضعيفة في البداية ثم تتطور لتؤتي مفعولها الكامل الذي قد يكون خطيرا ومؤدياً إلى التمرد المطلق . . . . .

ان معاملة القادة الأعداء معاملة الند للند ، تعظيم لهم بقدر ما هو تصغير وتحقير لنا .

ان كل هذه المحاولات والمساعي لم تتمكن من اخماد نار الثورة ، ولم تصل إلى الطريق الذي قد يؤدي إلى السلام المنتظر والموعود به من طرف القيادات السياسية المختلفة ، لأجل ذلك ، فان الحكومة قررت ، يوم 5 أوت ، تمديد حالة الطوارئ لستة أشهر ، معتقدة أن النصر سيكون عسكرياً ، وهو على الأبواب بفضل مجهودات الجنرال بارلنج وبطولة الجيوش العاملة تحت اشرافه . غير ان ذلك المعتقد لم يكن سوى حلم سوف تبدده أحداث العشرين من شهر أوت سنة 1955 .

---

(1) ضابط فرنسي عمل بالجزائر والمغرب الأقصى ، ثم تحول إلى داعية ديني في خدمة الاستعمار استقر سنة 1905 في تامنراست حيث قتله الطوارق سنة 1916 .

الفصل الخامس

لمحة سريعة عن سير أحداث الثورة فى عامها الأول

ان الذين يريدون اخفاء الحقيقة واجحاف الحركة الوطنية لسبب ما ، يقولون بأن الشعب الجزائري هو الذي أشعل نار الثورة بعد أن تأكد من أن الأساليب السياسية لم تعد جدية ، ومن أن طريق الكفاح المسلح وحده هو الكفيل بتحقيق الاستقلال الوطني .

ومثل هذه الأقوال ضرب من التزييف الذي لا نجد له اسما ، لأن التاريخ في جميع مراحله لم يعرف ، في العالم كله ، ثورة قامت بها الجماهير نتيجة نضجها وتفكيرها ودون أن تقودها إليها طليعة معينة .

ولو أن ذلك حصل ، فعلاً ، في الجزائر لما دام القتال اثنين وتسعين شهراً ، بل ان التخلص من الاستعمار كان يتم بمجرد انتفاضة بيضاء تكون نهايتها إقامة نظام شيوعي ، لأن الجماهير التي تفكر وحدها وتقود نفسها في غنى مطلق عن وجود الدولة وما تتطلبه من هياكل ومراسيم .

لكن الأمر لم يكن كذلك ، ولم تخرج الجزائر عن المألوف لتنقذ مليونا ونصف مليون من أبنائها الذين سقطوا برصاص هذا أو ذاك من الجانبين ، ولتجنب نفسها ويلات الحرب بما فيها من دمار وخراب وأمراض اجتماعية وأحقاد ما زلنا ، إلى يومنا هذا ، نعاني من مخلفاتها .

ان فكرة الكفاح المسلح قد ولدت ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، في أذهان مناضلي الحركة الوطنية الذين لجأوا لتكوين المنظمة الخاصة التي عني

المشرفون عليها بتدريب أعضائها عسكرياً ، وبتكوينهم سياسياً وعقائدياً لمجابهة الاستعمار الفرنسي في جميع الميادين .

وبالمقابل ، فان فكرة : الشعب هو قائد الثورة ، قد ولدت في أذهان كل الذين كانوا ينتمون إلى التشكيلات الوطنية الأخرى ، لكنهم لم ينتبهوا لانطلاقة قطار الثورة فلم يركبوه من البداية . وخوفاً من أن تقصبهم الحقيقة العارية وتشمت بهم أمام الرأي العام جعلوا من الشعب : البطل الأوحد ، وحملوه ما لا طاقة له به ، وما لم يحمله شعب آخر من قبله .

فالمناضلون الخمسة [1] الذين تحملوا مسؤولية تقرير ضرورة الشروع ، فوراً ، في الكفاح المسلح هم الذين حضروا لاجتماع الاثنين والعشرين [2] ولم يفعلوا ذلك الا لأنهم كانوا متأكدين من أن أغلبية أعضاء المنظمة الخاصة [3] مستعدون لخوض المعركة بدون أدنى تردد . المهم أن يوجد التنظيم ، وتنشأ الهياكل التي تنطلق منها العمليات الأولى .

---

(1) المناضلون الخمسة الذين لم يكونوا من أبرز قادة الحزب هم : مصطفى بن بولعيد ، محمد بوضياف ، العربي بن المهيدي ، ديدوش مراد ورابح بيطاط .

(2) وردت أسماء الاثنين والعشرين مختلفة في مصادر متعددة . ـ بعد تحقيق مع عدد من المشاركين الذين ما زالوا على قيد الحياة ، توصلنا إلى ما يلي وهي التشكيلة الصحيحة : مصطفى بن بولعيد ، العربي بن المهيدي ، مراد ديدوش ، يوسف زيغود ، محمد بوضياف ، عبد الله بن طوبال ، بوجمعة سويداني ، باجي مختار ، أحمد بوشعيب ، رمضان ابن عبد المالك ، حبشي عبد السلام ، محمد مشاطي ، السعيد بوعلي ، سليمان ملاح ، عثمان بالوزداد ، عبد الحفيظ بو الصوف ، رابح بيطاط ، عمار ابن عودة ، الزبير بوعجاج ، محمد مرزوقي ، يوسف حداد وعبد القادر لعمودي .

(3) من المعلوم أن تلك الأغلبية كانت ملازمة للسرية ، وان مجموعة كبيرة منها كانت تعيش في الجبال بمساعدة مناضلي الحركة الوطنية . ومن ثمة ، فان وضعها يحتم عليها تفضيل العنف الثوري .

وبالفعل ، فان المشاركين في الاجتماع قد تبنوا الفكرة بالإجماع [1] ، ووافقوا على برنامج العمل المقدم من قبل الخمسة ، مع العلم أن رئيس الاجتماع كان هو الشهيد مصطفى بن بولعيد [2] في حين تولى السيد محمد بوضياف [3] مهمة المقرر العام .

وفي أثناء اللقاء ، تفطن المنظمون إلى ان كل جهات الوطن ممثلة ما عدا ما يسمى بمنطقة القبائل التي كانت ، مفرطة في اخلاصها وولائها للسيد مصالي الحاج . لأجل ذلك ، وفي اليوم التالي للاجتماع ، قام الشهيد ديدوش مراد [4]

---

(1) بعد انتهاء الاجتماع ، وعودة المشاركين إلى دوائرهم النضالية انسحب ممثلو قسنطينة وهم السادة : محمد مشاطي ، السعيد بو علي وملاح سليمان ، وهذا ما جعل بعض المؤرخين يقولون بأن اجتماع الاثنين والعشرين لم يضم ، في الحقيقة ، سوى تسعة عشر عضواً ويتممون العدد بممثلي القيادة الخارجية الذين هم : خيضر ابن بلا وآيت أحمد .

(2) من أسرة ثرية . كان مقاولاً ناجحاً وفي نفس الوقت مناضلاً وطنياً بارزاً . ارتقى سلم المسؤوليات إلى أن أصبح عضواً باللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية . ترأس الوفد الذي سافر ، لفرنسا ، باسم الاثنين والعشرين ، يعرض على مصالي قيادة الثورة . عين على رأس المنطقة الأولى حيث مسقط رأسه وحيث يحظى بطاعة واحترام معظم الأهالي وكافة المناضلين . ألقي عليه القبض في شهر فيفري سنة 1955 عندما كان يحاول اجتياز الحدود التونسية الليبية بحثاً عن الأسلحة والذخيرة . . حاول سوستيل التفاوض معه عن طريق الرائد مونتاي الذي زاره عدة مرات بالسجن . . استطاع أن يفر ويلحق من جديد بجبال الأوراس، حيث استشهد يوم 27 مارس سنة 1956 نتيجة انفجار جهاز ارسال ملغم .

(3) اشتهر بقدرته الفائقة في مجال التنظيم السري . يعد من أبرز دعاة العنف الثوري داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . كلف ، عند اندلاع الثورة ، بقيادة فدرالية فرنسا التي ستلعب دوراً أساسياً في القضاء على حركة مصالي المسلحة وفي تزويد جبهة وجيش التحرير الوطني بالرجال والسلاح والمال ، ألقي عليه القبض يوم 22 أكتوبر سنة 1956 . يعيش الآن في المغرب الأقصى .

(4) من مسؤولي المنظمة الخاصة . عينته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نائباً لبوضياف سنتي 54/52 قصد تنظيم فرنسا . عين على رأس المنطقة الثانية . استشهد وعمره 28 سنة يوم 18 جانفي سنة 1955 في معركة بوكركر ، على مقربة من مدينة زيغود يوسف الحالية .

بمعية السيدين ابن طوبال [1] وابن عودة [2] بعملية اقناع للسيد واعمران [3] الذي أبدى موافقتهدون نقاش ، نظراً لكونه من الثوار الأوائل ومن أنصار الكفاح المسلح .

وإذا كان تعيين ديدوش ناتجاً عن كونه أحد القادة البارزين في المنظمة الخاصة بالنسبة لوسط الجزائر ، وأحد المسؤولين الرئيسيين داخل مجموعة الاثنين والعشرين ، فان اختيار ابن طوبال وابن عودة يرجع إلى كونهما عاشا في جبال جرجرة مدة طويلة مع المناضلين الذين كانوا يرابطون هناك ، والذين كانت السلطات الاستعمارية تطلق عليهم اسم الخارجين عن القانون .

---

(1) لجأ إلى ما يسمى بيلاد القبائل ثم إلى الأوراس قبل اندلاع الثورة . . قاد الولاية الثانية سنتي 56 و1957 . عين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1958 . وزير الداخلية 1958 / 1960 ثم وزير الدولة إلى غاية 1962 اشتهر بالدعوة إلى الانضباط والعنف الثوري والتأثر بالتقنيات القياتنامية في حرب العصابات . يعتبره السياسيون أحد الباءات الثلاث الذين سيطروا على التسيير الخارجي للثورة إلى غاية الاستقلال . يشغل حالياً منصب الرئيس العام للاتحاد العربي للحديد والصلب ورئيس الشركة الجزائرية للحديد والصلب .

(2) من أسرة عريقة في ولاية عنابة . التحق بالجبال منذ ما يسمى بمؤامرة سنة 1950 . يأتي في الترتيب بعد يوسف زيغود والأخضر بن طوبال . . تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة ، آخرها المشاركة باسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان . عين بعد الاستقلال سفيراً في طرابلس . عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1979 ونائب رئيس ثم رئيس لجنة الانضباط .

(3) من مواليد 10 جانفي سنة 1919 . لجأ إلى الحياة السرية منذ سنة 1945 . ناب السيد كريم في المنطقة الثالثة ثم قاد المنطقة الرابعة بعد أن ألقي القبض على بيطاط . عين نائباً عسكرياً للسيد الأمين دباغين ومستشاراً عسكرياً لمندوبية جبهة التحرير الوطني في الخارج ثم قائداً أعلى للقوات المسلحة يوم 25 مارس سنة 1957 ويجبو ابتداء من نهاية عام 1958 . يعيش حالياً من التجارة .

ومن البديهي أن المساعي قد نجحت بكل سهولة ، وانضم السيد كريم [1] إلى القيادة الخماسية التي صارت مكونة من ستة أعضاء ثم من تسعة ، بعد إضافة أعضاء المنلوبية المقيمين في القاهرة .

ولم يكن من السهل ، آنذاك ، تقييم تلك الأعمال التاريخية التي شكلت ، فيما بعد أرضية صلبة وقف عليها خيرة أبناء الشعب الجزائري لتصفية الاستعمار الاستيطاني وبعث الكيان الوطني من جديد ، لكننا اليوم نستطيع ، بعد أكثر من ربع قرن ، أن نعود بهدوء إلى الوراء لنقدر مدى قوة الارادة والشجاعة اللامتناهية ، وعظمة النفس الأبية التي كانت تتحلى بها تلك الكمشة من الرجال الذين كانوا جميعاً في عز الشباب .

ومما لا شك فيه أن نظرتنا تكون مغايرة ، إذا علمنا أن اندلاع الثورة كان في زمن كانت الوطنية فيه تنعت بالرعونة والرعونة ، وكان مناضلو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يكنون بالصعاليك ، ويتهمون بالجنون لأنهم يطالبون بخروج فرنسا .. وكانت السلطات الاستعمارية تستعمل ، في مختلف أنحاء البلاد ، جيوشاً من الأعوان الأهالي المخلصين لها والذين يسمون : الباشاغا والآغاوالقائد والوقاف والشاوش حسب المرتبة وأهمية الخدمات المنتظرة ، كما انها كانت تعتمد على مجموعات هائلة من الأعيان وزعماء القبائل والعروش الذين خدرتهم إلى درجة اللاوعي واللاشعور .

إن هذا الوضع المزري لم يحدّ من عزيمة أولئك الثوار ، ومن الممكن أن نفس هذا الوضع هو الذي جعل بعض السياسيين المحترفين ، في ذلك الوقت أمثال

(1) التحق بالجبال منذ سنة 1947 . ظل مدة يتأرجح بين المصالية وجبهة التحرير الوطني قاد المنطقة الثالثة إلى غاية شهر أوت سنة 1956 ثم التحق بتونس حيث سيكون أحد الباءات الثلاث إلى جانب بوصوف وابن طوبال . شغل منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . قاد مفاوضات إيفيان التي أدت إلى وقف القتال يوم 18 مارس سنة 1962 .

عباس وفرانسيس وخير الدين وغيرهم يتنبؤون بالفشل ويتهمون قادة التنظيم الجديد بالأمية السياسية وبقصر النظر وعدم توفر الخبرة ، ويصرحون ، قولاً وكتابة ، بان العنف لا يحل المشاكل .

اننا ، اليوم ، لا نملك كثيراً من الوثائق حتى نتمكن من تكوين فكرة صحيحة عن أعضاء أول قيادة للثورة ، وعلى الزغم من أن النتيجة وحدها تكفي لنسمح لأنفسنا بأن نضفي عليهم كل صفات التمجيد والثناء والتبجيل ، فاننا نستطيع من حين لآخر أن نرجع إلى بعض المقتطفات من مقولاتهم الشهيرة لندلل على أن أحكام المحترفين لم تكن مؤسسة لا على معرفة ولا على بينة .

لقد كان الشهيد العربي بن مهيدي [1] قبل اندلاع الثورة ، يردد ، وينادي : « ساعدوني على انزال الثورة إلى الشارع وأنا أضمن لها النجاح » ذلك انه كان يعرف أن جزءاً كبيراً من الجماهير سيتبناها ، الأمر الذي يجعلنا اليوم نجزم بأنه كان أقرب إلى الجماهير وأكثر ثقة فيها وفي مقدرتها من أي مسؤول سياسي آخر .

وعندما اجتمع الشهيد ديدوش مراد بجنوده الأوائل سأله أحدهم عن المدة التي يمكن أن تدومها الثورة فقال : ان على الثوار الأوائل أن ينفقوا أربع سنوات لنشر مبادئ الثورة وتعميم فكرة الاستقلال وجعلها مألوفة لدى الأهالي ، بعد ذلك نخوض كفاحاً حقيقياً مدة أربع سنوات أخرى ثم نبدأ في انتظار الاستقلال .

(1) من أعظم مفكري الثورة ومنظريها . درس التمثيل ومارس السياسة منذ سن المراهقة في إطار حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . كان عمره ثلاثون سنة عندما نطقت الرصاصات الأولى . عين على رأس المنطقة الخامسة . ساهم في مؤتمر الصومام والقي عليه القبض في مدينة الجزائر يوم 15 فيفري سنة 1957 ثم أعدم شنقاً في شهر مارس من نفس السنة . قال للعقيد بيجار : انكم تتحدثون عن فرنسا من دانكارك إلى تامنراست واني لأتنبأ لكم بميلاد الجزائر من تامنراست إلى دانكارك ، يقول المؤرخون : أنه كان أعظم رجال الثورة .

انني شخصياً ، لا أعتقد أن مثل هذا التحليل يمكن أن يقوم به من ينطبق عليه الوصف الصادر عن السياسيين المحترفين المشار إليهم في الأسطر السابقة . لكن يجب على الباحثين أن يبذلوا جهوداً متضاعفة لجمع ما يسمح بتقديم بعض أولئك القادة في حقيقتهم التي ما من شك أن عظمتها لا تقل عن عظمة الثورة .

ومهما يكن من أمر ، فان القيادة المصغرة قد وزعت المهام فيما بينها . وانطلق كل واحد نحو المنطقة التي كانت من نصيبه على أن يعقد اول اجتماع تنسيقي ، بعد ثلاثة أشهر ، في مدينة الجزائر ، يتم فيه تقييم العملية ويوضع على ضوء ذلك برنامج شامل للكفاح المسلح .

وتقول معظم الروايات اليوم ، أن التنظيم الثوري عرف نوعاً من التعثر في الأيام الأولى من الاندلاع ، نتيجة رفض اطارات الشمال القسنطيني تعيين السيد رابح بيطاط [1] على رأس المنطقة الثانية . وقد عولج الوضع بتبادل بينه وبين الشهيد ديدوش مراد الذي كان عين في بداية الأمر على رأس المنطقة الرابعة .

أما الاجتماع التنسيقي ، فانه لم يقع بسبب رد الفعل العنيف الذي أبدته السلطات الاستعمارية والذي أدى ، في تلك الأشهر الأولى الى استشهاد مراد ديدوش وأسر كل من انسيدين مصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط ، وبسبب الاعلان عن حالة الطوارئ التي تحدثنا عنها في الجزء الأول من هذه الدراسة ، وكذلك ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية التي أرادها السيد مصالي أن تكون تنظيماً منافساً لجبهة التحرير الوطني والتي سنتعرض لها في مكان آخر .

---

(1) من مواليد سنة 1925 بعين الكرمة ، ولاية أم البواقي حالياً . يقال انه كان مغامراً ومقداماً . كان يعيش في السرية المطلقة عندما اندلعت الثورة . ألقي عليه القبض في شهر مارس سنة 1955 . حاول الانتحار في سجنه مرتين وأطلق سراحه مع زملائه الأربعة عشية وقف اطلاق لنار . يشغل حالياً وللمرة الثانية ، رئاسة المجلس الشعبي الوطني .

ان هذا التعثر ، على الرغم مما كان يمثله من خطر ماحق على مصير الثورة ، لم يمنع جبهة وجيش التحرير الوطني من الانتشار بسرعة فائقة خاصة في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذين كانوا ، كما سبق أن ذكرنا ، ينتظرون هذه الظروف الجديدة بفارغ الصبر . ومن الغريب أن المناطق التي أصابتها أعنف الهزات هي التي تطورت أكثر من غيرها . ونحن نعرف ، اليوم ، ان عدد المجاهدين الذي لم يكن يتجاوز الأربعمائة ليلة أول نوفمبر قد ارتفع عشية انتفاضة العشرين أوت الى حوالي أربعين مائة ، بالإضافة إلى التنظيم المدني السري الذي عمّ أغلبية أنحاء المناطق الأولى والثانية والثالثة .

ولم يكن تزايد عدد المقاتلين ، رغم أهميته ، كافياً ، لأن الأسلحة لم تكن متوفرة لا نوعاً ولا كمّاً ، ناهيك عن الذخيرة وسائر معدات الحرب .

فرجال جيش التحرير الوطني ، استطاعوا ، في هذه الأشهر الأولى ، ان يجمعوا حوالي ألف قطعة سلاح ما بين بنادق الصيد والمسدسات العادية والبنادق الحربية الموروثة عن الحرب الامبريالية الثانية ولم يكن هذا هو المتوقع عندما تفرقت القيادة العليا عشية أول نوفمبر ، بل ان آمالاً كبيرة كانت معلقة على نشاطات المندوبية في الخارج ومجهودات السيد محمد بوضياف الذي كلف بتعبئة الجزائريين في فرنسا حيث سهولة الاتصال بباعة الأسلحة ومهربيها .

غير أن مندوبية الخارج لم تحصل ، رغم الجهود المبذولة والوعود المحصل عليها ، على ما يمكنها من شراء الأسلحة وادخالها إلى المناطق . ذلك أن الدول العربية الشقيقة لم تكن تصدق أن يكون للشعب الجزائري ، في يوم من الأيام ، طليعة تستطيع تفجير الثورة على واحدة من أعظم القوات الاستعمارية في العالم ، خاصة وان الجزائر كانت ملحقة ، قانونياً ، بفرنسا

أما السيد بوضياف ، فان مهمته في فرنسا قد تعقدت بسبب سيطرة مصالي الشبه كلية على هياكل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . لأجل ذلك ، فانه ترك فكرة التسليح ، مؤقتاً ، وراح يقوم بحملة توعية واسعة النطاق في أوساط مناضلي الحركة المذكورة إلى أن تمكن من استمالة عدد كبير منهم سمح له بانشاء هياكل جبهة التحرير الوطني وارساء قواعدها الثابتة التي ستبرهن على نجاعتها فيما بعد .

وأمام هذه الظروف الطارئة ، فان قيادات المناطق ، حيث تأجج لهيب الثورة قد لجأت إلى الاعتماد على النفس وراحت تأمر بمضاعفة الجهود في مجال صنع المتفجرات التقليدية وجمع ما أمكن من الذخيرة والأسلحة التي كانت بين أيدي المواطنين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى رفعت شعار : « سلاحنا نفتكه من عدونا » ، وهو شعار أتى بنتائج إيجابية معتبرة .

وإلى جانب هذين الاجرائين الحكيمين قام كل من الشهيدين العربي ابن مهيدي ومصطفى بن بولعيد ، الأول في اتجاه المغرب الأقصى والثاني في اتجاه ليبيا عن طريق تونس ، بمحاولة لربط الاتصال بمندوبية الخارج . لكن المحاولتين لم تأتيا بثمار يذكر ، اذ عاد ابن مهيدي إلى العاصمة بخفي حنين بينما نقل ابن بولعيد إلى سجن الكدية كما هو معروف .

كل هذه الصعوبات والمشاكل غير المتوقعة لم تمنع المجاهدين من خوض كثير من المعارك الناجحة ضد القوات الاستعمارية المسلحة ، كما انها لم تمنع أعداداً كبيرة من الخونة والعملاء من نيل الجزاء الذي يستحقونه .

ان الدارس لا يستطيع ، في صفحات قليلة أو حتى في مجلد ، أن يتعرض بجد لكل العمليات العسكرية والحملات التأديبية والكمائن القاتلة التي قام بها أو أقامها جيش التحرير الوطني خلال تلك الأشهر الأولى من الثورة .

ولئن كانت الثورة قد حققت كثيراً من التقدم ، وأحرزت على العديد من الانتصارات في المجالين السياسي والعسكري ، فان مشكل التسليح سيظل مطروحاً بحدة إلى نهاية عام 1955 . وان هذا النقص في التسليح هو الذي سيسمح للسلطات الاستعمارية بأن تجمع قواها وتوظف امكانات حربية هائلة لقمع المناطق الثائرة .

ففي خلال السداسي الأول من سنة 1955 ، ارتفع عدد الأجناد الفرنسيين من حوالي أربعين ألفاً ، قبل فاتح نوفمبر ، إلى ما يزيد عن مائة ألف ، تدرب جزء كبير منهم في مدن وأرياف الهند الصينية . وزود السلاح الجوي بمجموعة من الطائرات المطاردة والطائرات العمودية والطائرات المقنبلة ، كما ان سلاح المدفعية قد تلقى عدداً من المدرعات والمدافع الثقيلة والمصفحات المختلفة الأنواع ، في حين تم تعزيز القوات البحرية العاملة في الجزائر بوحدة من البوارج الحربية .

وفي يوم 23 جانفي من نفس السنة شُرع في تنفيذ عمليات فيولات وفيرنيك التي حدد لها ، كمهمة أساسية ، تمشيط الأوراس والشمال القسنطيني من أجل القضاء المبرم على مراكز الثورة .

وبما أن تلك العمليات لم تحقق النتائج المرجوة ، فان الحاكم العام السيد سوستيل قد حصل من الحكومة الفرنسية على اصدار القانون الخاص بحالة الطوارئ التي شرع في تطبيقها ابتداء من ثالث أفريل سنة 1955 . ثم جيء بأحسن الضباط السامين الذين اكتسبوا خبرة وشهرة واسعة في ممارسة حرب العصابات أمثال الجنرال بارلنج والعقيدين ديكورنو وبيجار ، وأعطيت الإشارة الخضراء لبدء الهجومات المكثفة على جبال المنطقتين الأولى والثانية خاصة .

وإلى جانب الجهد العسكري الكبير ، نظمت السلطات الاستعمارية حملة دعائية واسعة لتمجيد المظليين وارهاب الأهالي . جاء في أحد المنشورات العديدة

التي كانت تلقى بالطائرات على قرى المنطقتين ومداشرهما : « عما قريب سينزل السخط على رؤوس المتمردين ، بعد ذلك سيحل السلم الفرنسي من جديد »..

ومن جهة أخرى ، صدرت تعليمات برفع عدد المحتشدات والتجمعات ، ونشطت الرقابة السياسية في ميداني الثقافة والاعلام ، حيث صودرت مجموعة من الكتب لأنها تتعرض لحرب العصابات وحروب التحرير بصفة عامة ، ومنعت من العرض بعض الأفلام الأمريكية مثل « قنطرة وادي كواي » و« الجنرال » وغيرهما مما له صلة بالمقاومة والكفاح المسلح .

رغم كل هذه الاحتياطات ومضاعفة الامكانات الحربية ، ورغم مشاكل التسليح التي لاقتها جبهة التحرير الوطني في تلك السنة الأولى، فان الجنرال شاريار لم يتردد ، في أحد تقاريره ، عن القول بأن(ما يجري في الجزائر ، حالياً ، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة ، وعليه ينبغي ، في نظري ، ألا ننسى بأن التآني والضعف لا ينفعان في البلاد الاسلامية) .

ومن الممكن أن تقارير شاريار هي التي جعلت الوالي العام الجديد ليونار يؤكد ، في لقائه ، بباتنة ، مع السلطات المحلية بأن « تصفية المنطقة والقضاء النهائي على التمرد يتطلبان شهوراً عديدة بسبب ما يخلقه الميدان والمحيط من صعوبات متنوعة وكبيرة » (1) .

وعندما قطعت الثورة نصف عام من حياتها ، كتب المارشال جوان إلى رئيس الحكومة الفرنسية السيد ايدكار فور يحرضه على اتخاذ الاجراءات الصارمة . ومن جملة ما جاء في كتابه : « ان الوضع في الجزائر خطير جداً ، والمعلومات

(1) وقع ذلك اللقاء يوم 21 جانفي سنة 1955 بمقر نيابة العمالة في باتنة .

الأخيرة التي وصلتنا تنبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد ، وذلك في سائر عمالة قسنطينة »[1] .

ان هذا التشكي الصادر عن القادة الفرنسيين ، العسكريين منهم والسياسيين ، انما يهدف إلى حمل الحكومة الفرنسية على الاستجابة ، بدون مناقشة ، لكل الطلبات المتعلقة برفع ميزانية الحرب وعدد المقاتلين ، وَبِسَنٍّ القوانين الجديدة التي من شأنها أن تساعد على خنق الثورة في مهدها .

وبالفعل ، فان مانديس فرانس وايدكار فور من بعده قد ذهبا إلى أبعد الحدود مع ليونار وسوستيل ، إذ فتحت السجون مع فاتح نوفمبر ، وألقي القبض ، في أسبوع واحد ، على أكثر من ألفي مناضل ومسؤول في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

ومع مرور الزمن ، واتساع النشاط الثوري وافقت الحكومة الفرنسية على تطبيق مبدإ المسؤولية الجماعية واعطاء التفويض المطلق للقادة العسكريين يفسرون ذلك المبدأ كيفما شاؤوا .

فالجنرال شاريار ، مثلاً ، يرى أن المسئولية الجماعية تعني القاء القبض على كل رجال القرية وارسالهم إلى المحتشدات إذا ما قام المجاهدون بقطع أعمدة الهاتف على مقربة من تلك القرية . ويكون الحبس ، طبعاً ، بعد التغريم وإعادة غرس الأعمدة[2] . في حين يرى الجنرال بوفر أن المسؤولية الجماعية تعني تهديم القرية بأكملها عندما يقدم مجهول من تلك القرية على اعدام جندي فرنسي واحد .

(1) رسالة تحمل تاريخ : 18 ماي سنة 1955 .

(2) طبق ذلك الجنرال شاريار خاصة في نواحي وادي زناتي الكائن على بعد حوالي ستين كيلومتر جنوب مدينة عنابة .

كل هذه التدابير التعسفية كان الهدف من اتخاذها الحد من روح المقاومة لدى جماهيرنا الشعبية وكذلك تسليط أنواع القمع على المناضلين الوطنيين قصد ابعادهم عن جبهة التحرير الوطني ؛ ولكن النهاية كانت عكسية . اعترف بذلك ، بعد الاستقلال ، كل الذين عالجوا تاريخ ثورة نوفمبر العظيمة .

فالسجون والمحتشدات التي فتحت أبوابها لمئات المشبوهين في الأسابيع الأولى من الثورة ، قد تحولت ، بكل بساطة ، إلى مدارس تكوين سياسي وعقائدي ، ومراكز تدريب عسكري ، ومعسكرات أعلامية وثقافية ما كان لجبهة التحرير الوطني أن تتمكن من انشائها بمثل تلك السرعة وفي مثل تلك الظروف الملائمة . وبالفعل ، فان معظم المعتقلين ، عندما أفرج عنهم ، سارعوا إلى الالتحاق بصفوف جبهة وجيش التحرير الوطني .

وكذلك كان الأمر، عندما شرعت السلطات الاستعمارية في تطبيق حالة الطوارئ ومبدأ المسؤولية الجماعية . فسكان الأرياف الذين تعرضوا لمساوئ هذين الاجرائين ، هم أيضاً ، لجأوا إلى الجبال أو إلى الحياة السرية في إطار جبهة وجيش التحرير الوطني .

ولئن كانت جبهة التحرير الوطني قد استفادت في مجال العدد من كل هذه التصرفات الاستعمارية ، فان جيش التحرير الوطني ، في الواقع ، لم يستفد كثيراً بسبب نقص الأسلحة والذخيرة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ، لأجل ذلك ، فان العمليات العسكرية وعمليات التمشيط المكثفة واستعمال العتاد الحربي وآلاف الأجناد المجلوبة من فرنسا ، كلها ، قد شكلت مضايقة رهيبة وخناقاً شديداً على الوحدات الأولى المكونة لجيش التحرير الوطني في الشرق الجزائري ، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الأولى وجنوب المنطقة الثانية .

وكان المسؤولون ، في المنطقتين ، يدركون جيداً ذلك الوضع القاسي ، ويقدرون كل الصعوبات المتمثلة في تفوق العدو ، عدداً وعدة ، وفي عدم توفر الأسلحة والذخيرة لدى جيش التحرير الوطني ، كما انهم كانوا يعرفون بأن الاستمرار على تلك الحالة يسئ إلى الثورة ، وعليه صار لا بد من ايجاد طريقة تمكن من فك الحصار المضروب على قمم الجبال والأرياف ، ومن جعل القرى والمدن تشعر بأنها طرف أساسي في المعركة التي ينبغي أن تنتشر بسرعة وتتسع ليضطرب العدو ، فتتمزق وحدته وتتشتت قوته الضاربة . وفكر الشهيد يوسف زيغود ومساعدوه المقربون طويلاً للوصول إلى حل ناجع ، صار يسمى منذ ذلك التاريخ انتفاضة العشرين أوت سنة 1955 .

وقبل أن نسترسل في الحديث عن العشرين أوت ، ينبغي أن نقول بأن تركيز فرنسا على المنطقتين الأولى والثانية لم يكن يعني أن الثورة قد خبت نيرانها في المناطق الأخرى من البلاد . لكن المنطقة الأولى كان لها وضع خاص يتمثل فيما يلي :

1) لقد كانت ، قبل نوفمبر سنة 1954 ، مأوى لمناضلي ومسؤولي المنظمة الخاصة الملاحقين من طرف السلطات الاستعمارية وبالتالي ميداناً للتدريبات العسكرية ومخزناً للا سلحة والذخائر التي تحصل عليها مختلف أجهزة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من جميع الجهات وبجميع الوسائل .

2) ان مسؤولها الأول ، الشهيد مصطفى بن بولعيد ، كان معروفاً كمسؤول في الأوساط السياسية ، اذ كان ، عشية الثورة ، عضواً في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ومن ثمة ، فانه كان يحظى بثقة معظم المناضلين بما في ذلك أعضاء المنظمة الخاصة المتواجدين هناك .

وبالإضافة إلى شهرته السياسية ، فان مصطفى كان ثرياً ومن رجال الأعمال الناجحين ، استطاع أن يوظف رؤوس أمواله في خدمة الجماهير الشعبية التي منحته ، بالمقابل ، حبها وثقتها .

هذان السببان ، خاصة ، قد ساعدا على انطلاق الأعمال الثورية بسرعة فائقة ، ومكنا المسؤولين عن جبهة وجيش التحرير الوطني من العمل بحرية في أوساط الأهالي من سكان المدن والأرياف .

وإذا كانت المنطقة الثانية لم تعط قائداً له نفس وضع وامكانيات الشهيد ابن بولعيد ، فانها كانت تشتمل على عدد كبير من أعضاء المنظمة الخاصة (1) ومن مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المحنكين والمؤيدين للاسراع بالدخول في مرحلة الكفاح المسلح ، لأجل ذلك فان عملية الهيكلة وتنصيب الخلايا وتجنيد المجاهدين الأوائل لم تعترضها صعوبات كثيرة ، الأمر الذي ساعد على انجاز نسبة كبيرة من البرنامج الذي وضعته القيادة العليا بالنسبة للأشهر الأولى من الثورة .

فهذه الأوضاع الخاصة التي كانت للمنطقتين هي التي جعلت الثورة تكون فيهما قوية ومنتشرة ، وفي نفس الوقت جعلت السلطات الاستعمارية تخصص معظم امكانياتها المادية والعسكرية والسياسية لمحاربة جبهة التحرير الوطني هناك .

أما المناطق الأخرى ، فانها أشعلت الفتيلة ليعلم الاستعمار بأن الثورة معممة ثم راحت تنظم نفسها وفقاً للتعليمة الأولى التي أصدرتها القيادة الخماسية .

---

(1). عندما وقع اجتماع الاثنين والعشرين كان حوالي نصف المشاركين من تلك التي ستصبح المنطقة الثانية وهم : زيغود ، ابن طوبال ، ابن عودة ، باجي ، بوصوف ، عبد المالك ،مشاطي ،حباشي ، بيطاط وبوضياف .

في المنطقة الثالثة ، اهتمت القيادة ، في الأشهر الأولى بتنظيم حملة شرح واسعة في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذين كانوا ، في معظمهم ، موالين للسيد مصالي في خلافه مع اللجنة المركزية . وفي نفس الأثناء كانت هيكلة جبهة التحرير الوطني تجري على جميع المستويات في حين كان التجنيد يتم ببطء نتيجة عدم وجود الأسلحة الكافية .

ولم تبدأ العمليات العسكرية في تلك المنطقة الا في ربيع عام 1955 . وكانت في شكل كمائن تنصب أساساً للحصول على الأسلحة ، وبالإضافة إلى ذلك كانت نشاطات جيش التحرير الوطني توجه لاعدام أعوان الشرطة وحراس الغابات و« القياد » وغيرهم من دعائم السلطات الاستعمارية ، وكلما أعدم خائن استفاد مجاهد من سلاحه .

وإلى جانب هذه العمليات العسكرية البسيطة ، كان على جيش التحرير الوطني في المنطقة الثالثة ، أن يجابه المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية .

أما المنطقة الرابعة ، فانها كانت أسوأ حظاً ، لأن السلطات الإستعمارية التي كانت تتابع تحركات مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، قد تمكنت ، في خلال الشهر الأول ، من القاء القبض على أغلبية العناصر الذين بدأوا مع السيد بيطاط بما في ذلك نوابه في العاصمة . وبيطاط نفسه سيقع أسيراً في منتصف شهر فيفري سنة 1955 .

ونتيجة لذلك النجاح الذي حققته مصالح الأمن الفرنسية ، فان المنطقة الرابعة كادت تختنق بعد حوالي سبعين يوماً فقط من اندلاع الثورة ويعود الفضل في بقائها وانتعاشها من جديد إلى العقيد واعمران الذي تمكن ، رغم كل العراقيل ، من إعادة تنظيم الهياكل ثم ساعدته الظروف على اختيار الرجال الاكفاء الذين

عرفوا كيف يندمجون بسرعة وكيف يسيطرون على الأوضاع بعد أن كادت تفلت من جبهة التحرير الوطني لفائدة العدو .

ومن جملة الاطارات البارزة تجدر الاشارة إلى السيد عبان رمضان الذي خرج من السجن في النصف الثاني من شهر فيفري ووضع نفسه تحت تصرف جبهة التحرير الوطني . مع العلم أنه كان من مسؤولي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . قاد ولاية بجاية ثم ولاية عنابة إلى غاية سنة 1950 عندما ألقي عليه القبض وحكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات .

وبسرعة كبيرة ، وبفضل تكوينه السياسي والايدلوجي ومستواه الثقافي ، استطاع أن يحتل الصدارة أمام مجنده العقيد واعمران ، وحتى أمام قائد المنطقة الثالثة السيد كريم بلقاسم الذي كان يأتي إلى العاصمة يأخذ رأيه حول القضايا السياسية .

وأول عمل قامَ به السيد عبان هو صياغة بيان مطول يحمل تاريخ فاتح أفريل سنة 1955 وموجه إلى الشعب الجزائري ، جاء فيه على الخصوص :

« ان السلطات العسكرية الفرنسية تبذل كل ما في وسعها لاخفاء الحقيقة ، فمثلاً ، عندما تنصب قواتنا كميناً لسيارة مصفحة ، ويضيب سائقها الهلع فيلقي بمركوبه إلى حيث لا رجعة ، فان الصحافة الاستعمارية تكتب عن حادث تنسب سببه إلى الجليد » .

« أيها الشعب الجزائري ، بعد أن حققت نجاحات ، كثيرة ، لا ينبغي أن يخفى عليك بأن المهمة الباقية مهمة جبارة . لأجل ذلك ، فان جيش التحرير الوطني يدعوك لتساعده وتمد له يد المعونة في جميع الميادين . . ان النصر مرهون بما يقدمه كل الجزائريين من مساهمة إلى جانب قواتنا المحاربة والعازمة على مواصلة المعركة إلى أن تنتصر القضية الجزائرية » .

« اننا نحذر (أيها الشعب الجزائري) من الذين ينشرون الشك والغموض ، ونندد بكل من يلجأ إلى الكذب لتضليلك عن الصراط المستقيم . ان محكمة جيش التحرير الوطني سوف تحكم بلا شفقة ولا رحمة على الخونة وعلى أعداء الوطن » .

« أيها الجزائريون تعالوا جماعات لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني . تخلصوا من التردد ، واتركوا الصمت .. وسعوا دائرة نشاطكم كل يوم أكثر حتى تتمكنوا من ارضاء ضمائركم ومن تسديد الدين الذي عليكم لبلدكم) .

(عاش الشعب الجزائري ، عاش جيش التحرير الوطني ، عاشت جبهة التحرير الوطني) » .

وقد استعمل عبان كل الامكانيات المتوفرة لديه لسحب المنشور وتوزيعه على أكبر عدد ممكن من المواطنين . وفي نفس الوقت ضاعف اتصالاته بالشخصيات الجزائرية مركزاً على قادة التشكيلات السياسية .

وإذا كانت مجهودات المستشار السياسي للمنطقة الرابعة لم تسفر عن نتيجة تذكر في مجال التفاوض مع ممثلي الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء ، فان عملية التعبئة والتنظيم في أوساط مناضلي حركة الانتصار المحلولة قد قطعت خطوة عملاقة بعد يوم 13 ماي سنة 1955 الذي اطلق فيه سراح أعضاء اللجنة المركزية الذين التحق معظمهم بجبهة التحرير الوطني في داخل البلاد وفي خارجها على حد سواء . ومن أبرز أولئك الأعضاء السيد ابن يوسف بن خدة [1]

(1) من مواليد عام 1920 بالبرواقية ولاية المدية حالياً . عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية . ألقي عليه القبض في الأيام الأولى من شهر نوفمبر أطلق سراحه يوم 13 ماي 1955 ومباشرة التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني إلى جانب عبان رمضان . شارك في معركة الجزائر وعين عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية . ترأس الحكومة الثانية ابتداء من شهر أوت سنة 1961 . رفض الدخول في صراع دموي مع المكتب السياسي بعد الاستقلال ، فانسحب من الميدان ولجأ إلى الحياة المدنية . يشرف الآن على صيدليته بحيدرة في ضواحي العاصمة .

الذي سيلعب دوراً حاسماً في معركة الجزائر وعلى رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بعد .

لكن التنظيم وحده لا يكفي ولا يكون ناجحاً إلا إذا توفر السلاح والمال . ولئن كان واعمران قد استطاع أن يحل المشكل الأخير بفضل حملة الاكتتاب التي نظمها في أوساط الصناعة والتجارة خاصة ، فإن عبان ، لمعالجة المشكل الأول ، قد أرسل مبعوثاً إلى جنيف عن طريق باريس . ولم تسفر العملية عن أية نتيجة ايجابية إذا استثنينا تأكد قيادة المنطقة من ضرورة الاعتماد على النفس .

وبالفعل ، لقد شرع في تكوين فرقتين مسلحتين ، تتحرك احداهما داخل حي بلكور وتكون تحت اشراف الشهيد ذبيح الشريف ، وتتحرك الثانية في حي القصبة وتكون تحت اشراف السيد يوسف السعدي . و يتولى التوجيه السياسي مسؤول جهوي يأخذ تعليماته مباشرة من الشهيد عبان الذي يعمل بتنسيق مع العقيد واعمران ، والشهيد كريم بلقاسم .

غير أن التنظيم العسكري ، في العاصمة ، لم يعرف أي نجاح يذكر في هذه السنة الأولى من الثورة ، وذلك بسبب سيطرة أجهزة المخابرات الاستعمارية وعدم وجود الامكانيات المادية التي تسمح بالعمل الفوري .

وعلى العكس من ذلك ، فإن التنظيم السياسي قد عرف تطوراً ملموساً : فانشئ العديد من الخلايا ، وتكاثرت المنشورات الداعية إلى عدم التعامل مع الادارة الاستعمارية « لأن غضب الثورة سينصب بلا شفقة ولا رحمة على كل من خالف التعليمات » وتضاعفت الاتصالات مع قادة التشكيلات السياسية المقيمين بالعاصمة ومع معظم الجزائريين المنتخبين الذين قدم عدد كبير منهم استقالته .

وبالنسبة للمنطقة الخامسة ، فان الأمر كان مغايراً تماماً ، ذلك أن عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر لم تكن ناجحة في معظمها . وتمكنت القوات الاستعمارية من الحاق خسائر فادحة بتلك المجموعات الأولى من المجاهدين الذين كان يقودهم الشهيد العربي بن مهيدي . ومن جملة القتلى في ذلك اليوم الأول من الثورة : الشهيد ابن عبد المالك رمضان النائب الأول لقائد المنطقة .

ولقد تأثر الشهيد ابن المهيدي بتلك النتائج السلبية التي عرفتها منطقته فحاول الاتصال بالعاصمة ، تارة ، وبالمغرب الأقصى ، تارة أخرى ، يبحث عن الأسلحة وعن أحسن الوسائل التي تمكنه من تجاوز المحنة .

وإذا كان مشكل الأسلحة سيظل قائماً طوال تلك السنة الأولى من الثورة تقريباً فان ابن المهيدي قد وجد في السيد عبد الحفيظ بوالصوف نائباً توفرت فيه كل الشروط المطلوبة في القائد الناجح ، لقد كان ذكياً متعلماً ومثقفاً ، كما انه كان رهيف الحس يتمتع بمقدرة كبيرة على فهم الآخرين وعلى ربط العلاقات الانسانية اللازمة خاصة في مثل تلك الظروف .

ومن الجدير بالذكر ان بو الصوف استطاع ، بفضل حركيته وبفضل المجهودات الجبارة التي كان يبذلها في جميع الأوقات وبكل المناسبات ، أن يعيد تنظيم المنطقة ، ويوفر لها الوسائل والامكانيات المادية والبشرية التي ستسمح لها بالانطلاقة من جديد بمناسبة العيد الأول لميلاد الثورة .

وعلى الرغم من أن المنطقة الخامسة قد قضت كل تلك السنة الأولى في التأهب والاستعداد ، فان السلطات الاستعمارية لم تسترح ، وظلت تتابع ، عن كثب تحركات المناضلين لعلها تتمكن من القضاء على الحركة قبل ميلادها . وفي هذا الاطار ، أراد الوالي العام : السيد جاك سوستيل أن يفرض على مدينتي

مغنية وستبدو نفس حالة الطوارئ التي كانت مفروضة على الشرق الجزائري [1] .

ولتنظيم العمال الجزائريين في فرنسا ، واشراكهم في الكفاح المسلح ، اتجه السيد محمد بوضياف إلى زوريخ حيث استدعى السيد مراد تربوش وزوده بالتعليمات اللازمة لبعث جبهة التحرير الوطني بفرنسا في مرحلة أولى وبأوربا في مرحلة ثانية .

ولقد كانت المهمة صعبة ومعقدة ، خاصة وان مصالي الحاج كان يسيطر ، كلياً ، على كافة المناطق هناك ، وان مناضلي ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في فرنسا كانوا يقدسون الزعيم ولا يرضون بغيره بديلاً ، كما انهم اخبروا في تلك الأيام الأولى من نوفمبر بأن القيادة العليا للحزب هي التي أشعلت فتيلة الثورة ، ومن ثمة لا يمكن أن يصدقوا ما قد يأتي به تربوش حتى ولو كان من المسؤولين الموثوق بهم .

وعلى الرغم من كل الصعوبات ، أستطاع القائد الأول لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا أن يجند مجموعة أولى من خمسة أشخاص ، كان كل منهم مسؤولاً عن واحدة من قسمات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، وأمرهم بالبدء في تكوين الخلايا التي لا ينبغي أن يزيد عدد أعضائها عن الخمسة مناضلين ، كما أمرهم بنسخ نداء الفاتح من نوفمبر وتعميمه .

وماكاد يحل شهر ماي سنة 1955 حتى صارت جبهة التحرير الوطني تضم في صفوفها حوالي مائتي مناضل كلهم مستعدون للشروع في العمل الفدائي : لكن الحركة الوطنية الجزائرية كانت ما تزال قوية ومتواجدة في معظم النواحي ، لذلك

---

(1) انظر البرقية التي تحمل رقم 00686 والتي وجهها سوستيل إلى القائد الأعلى للجيوش الفرنسية العاملة في الجزائر لقد جاء في تلك البرقية ، أؤكد موافقتي على تمديد حالة الطوارئ إلى كافة عمالة قسنطينة ، وكذلك إضافة البلدتين المختلطتين في مغنية وسبدو وبعمالة وهران على الحدود المغربية .

قرر السيد محمد بوضياف الاستمرار في عملية الهيكلة ، وحتى هذه الأخيرة ، فانها سوف تتعثر لأن مصالح الأمن الفرنسية ستلقي القبض على تربوش وبعض أعضاء اللجنة المديرة العاملين معه . تم ذلك يوم 26 ماي من نفس السنة .

وفي الخارج ، فان المندوبية ، المكونة في بداية الأمر ، من ثلاثة أشخاص ، قد تدعمت بالتحاق السيد محمد يزيد عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار ومسؤول فدرالية فرنسا لنفس الحركة قبل اندلاع الثورة . ونظراً لثقافته الواسعة ، وتكوينه السياسي وخبرته النضالية ، فانه سيصبح واحداً من اعلام السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني . ولا أظن أن رجال الاعلام الذين كانوا يمارسون في مستويات عالية ، أنذاك ، مستعدون اليوم ، لنسيان ما كان يمتاز به الرجل من ديناميكية وذكاء وقدرة على استغلال الأحداث والظروف .

لقد كانت المهام المسطورة في نداء أول نوفمبر صعبة المنال إذا أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع السائدة ، يومها ، والمكانة التي كانت تحتلها فرنسا سواء في منظمة الأمم المتحدة أو في اطار تسيير السياسة العالمية . .

ان النداء يحدد ثلاثة أهداف هي :

1) تدويل القضية الجزائرية
2) تجسيد وحدة المغرب العربي في إطاره الاسلامي .
3) تأكيد الصداقة للبلدان التي تدعم حركتنا التحريرية .

وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا إذا وجدت قوة حرة تقف وراء جبهة التحرير الوطني . وفي ذلك الحين كان كل الأمل معلقاً على الكتلة الآفرو آسيوية ، لكن زعماء هذه الأخيرة ، لم يكونوا مستعدين لمجابهة فرنسا . ويذكر السيد آيت أحمد الذي ترأس الوفد الجزائري في ندوة بوقور بأن نهرو كان يعتبر مجرد

ادراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال نوعاً من التآمر على مؤتمر باندونغ خاصة وانه لم يتردد في التأكيد بأنه لا يعرف غير الجزائر التي تشكل جزءالا يتجزأ من فرنسا .

ومما لا شك فيه أن المشاركين في الندوة أخذوا برأي السيد نهرو ، لأن البيان النهائي لم يشر ولو بكلمة واحدة إلى ما يجري في الجزائر منذ حوالي خمسة أشهر.

وفي القاهرة كانت هناك مشاكل من نوع آخر تعترض مندوبية جبهة التحرير الوطني . ويقول نفس السيد آيت أحمد بأنه تصادم أكثر من مرة مع السيد فتحي الذيب رجل المخابرات المكلف من قبل الرئيس عبد الناصر بمتابعة تطور الثورة الجزائرية .

ان المصريين ، حسب نفس المصدر ، كانوا يعملون على تقسيم القيادة الخارجية وكانوا يفضلون التعامل مع السيد أحمد بن بلا الذي كان يحبذ اللعبة في حين كان السادة خيذر وآيت أحمد ويزيد يرفضون كل تدخل في شؤونهم وكل عون مهما كان نوعه إذا أحيطت به الشروط . لأجل ذلك ، فان ميزانية الحرب لم تجمع في تلك الأشهر الأولى من الثورة كما ان الأسلحة لم تصل إلى المناطق حسب الوعود المضروبة .

ولم تكن مصر وحدها ، بل ان البلدان العربية كلها ، ما عدا السعودية قد أبدت تردداً وعدم اطمئنان لامكانية اعلان الثورة على فرنسا والانفصال عنها .

وان أول جولة قام بها السيد محمد خيذر عبر عواصم الوطن العربي لجمع التبرعات والمساعدات قد انتهت بخيبة لا مثيل لها . اذ لم يجلب معه إلى القاهرة ، مقر المندوبية ، سوى وعد من السعودية بامكانية تقديم مبلغ قدره مائة مليون من

الستيمات . أما باقي البلدان ، فان سلطاتها اكتفت باعطاء القبلات والكلام المعسول على حد تعبير السيد خيذر .

وكان حضور مؤتمر باندونغ أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير ، وأن يتمكنوا من اقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية . وقد تجسدت المجهودات المبذولة من طرف السيدين آيت أحمد ومحمد يزيد في تأكيد المؤتمر الآفرو آسيوي على تأييده لشعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها وفي عملها من أجل حصولها على الاستقلال :

ان موقف مؤتمر باندونغ هذا قد فتح أبواب المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة أمام جبهة التحريرالوطني . لأجل ذلك صار على هذه الأخيرة أن تثبت وجود الثورة الشاملة . ولم يكن ثمة للقيام بذلك ، أفضل من أحداث العشرين أوت سنة 1955 .

والحديث عن انتفاضة العشرين أوت ، بعد حوالي ثلاثين سنة ، ليس بالموضوع السهل ، خاصة وان الذين هيأوا لها ونفذوها لم يتركوا لنا مذكراتهم ، ولم يكتب الاحياء منهم ، حتى الآن ، ما يسمح بالحكم على صحة أو عدم صحة ما ورد حول هذه المسألة في عشرات المؤلفات .

وعلى سبيل المثال ، فان السيد ألستار هورن ، في كتابه « تاريخ حرب الجزائر » ، يذكر بأن « أحداث العشرين أوت » كانت نتيجة اليأس القاتل الذي يسيطر على كل من زيغود ومساعده الأول السيد لخضر بن طوبال [1] . وكما سنرى ، فان هذا الرأي لا يختلف كثيراً عن الذي جاء به السيد فرحات عباس

(1) ألستير هورن ، تاريخ حرب الجزائر ، ترجمة عن الانكليزية ايف كارني وفيليب بوردريل ، باريس سنة 1980 ، ص : 123 .

الذي يضيف إلى اليأس ، شعور الشهيد زيغود بالذنب والتقصير تجاه قائد المنطقة : الشهيد ديدوش مراد . أما الملازم ايف كوريار ، فانه ، على غرار جرجي زيدان ، يطلق العنان لخياله ، فيسمع زيغود وهو يحدث أحد أعوانه « ان الخسارة ستكون مرتفعة ، ولكن حتى إذا قضي على نصف السكان ، فان الثورة سيتربح ، لأن الجزائر ستتحرك . . وعلى أية حال ، فان حال الثورة لن يكون (بعد الأحداث) أسوأ مما هو عليه الآن[1] .

وفي استطاعة أي قارئ أن يواصل تعداد الأمثلة وهي في معظمها متقاربة . لكننا نتوقف عند رأي السيد ايدوارد باهر الذي يقول : (لقد كانت احداث العشرين أوت تعبيراً عن الاحتفال بالذكرى الثانية لالقاء القبض على سلطان المغرب الأقصى . . وبينما شاهدت مدينة وادي زم ، في البلد الأخير ، تقتيل حوالي تسعين اوربياً ، فان العملية قد أخذت نفس الحجم ، تقريباً ، في ناحية سكيكدة والعالية . . . »

غير أن هناك شيئاً لا بد من الإشارة إليه ، وهو ان الصحافيين والدارسين والباحثين والهواة الذين تعرضوا في كتاباتهم إلى الانتفاضة قد اعتمدوا على ما سمعوه من أخبار ثم تولى كل واحد توجيهها كيفما شاء ، وحسب الأغراض التي حددها لنفسه . ومعظم تلك الأخبار ، حتى يومنا هذا متأتية عن مصادر استعمارية من جرائد ونشريات وتقارير أمن ودراسات ميدانية إلى غير ذلك من الوثائق التي أعدتها ، في ذلك الحين ، مختلف السلطات الفرنسية ، أما محفوظات جبهة وجيش التحرير الوطني ، فانها قد ضاعت ، ولم يبق منها إلا الشهادات الحية وهي لم تستنطق بعد بطريقة علمية وجدية .

---

(1) ايف كوريار ، عهد الفهود ، فايار باريس سنة 1969 ، ص : 182 .

كثير من الكتاب يذكرون أن السيد لخضر بن طوبال ، وهو أساسي في هذا الموضوع ، قد قال لهم كذا وكذا ، أو أكد لهم هذه الحقيقة أو تلك ، أو زودهم بوثائق شخصية لم تنشر ، في حين أن المعني بالأمر لم يقدم سوى شهادة واحدة [1] ، ولم ينشر أي شيء في الموضوع .

ان المسؤولين الذين عاشوا تلك الفترة يجمعون على أن زيغود يوسف هو صاحب فكرة الانتفاضة . وعندما اختمرت في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقربين وفي مقدمتهم لبخضر بن طوبال . ولقد كان زيغود من قدماء المنظمة الخاصة ، ومن المناضلين البارزين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، لأجل ذلك ، وعلى عكس من يزعم بأنه لم يكن يعرف ما يمكن أن تنتهي إليه الانتفاضة من عواقب وخيمة ، فاننا نستطيع التأكيد بأنه كان مقدراً لكل الاحتمالات . .

فالمشرفون على المنظمة الخاصة كانوا يركزون على نظرية حرب العصابات ، وعلى كل المناهج التي من شأنها تعبئة الجماهير وجعلها تتحمل مسؤولياتها كاملة . وفي هذا الاطار ، كان زيغود يقول دائماً ان القمع الأعمى يولد القمع الأعمى ، والعنف يدعو إلى العنف » وعلى هذا الأساس ، فإذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من اقناع السكان العزل بضرورة الانضمام إلى أفراد جيش التحرير الوطني في عملية هجومية ضد الاستعمار وقواته بجميع أنواعها ، فانها ستتسبب في رد فعل عنيف يقطع خط الرجعة على المترددين ، ويوقظ الحس الوطني لدى عامة المواطنين .

ومهما يكن من أمر ، فان جمع المعلومات المختلفة من مصادرها المتعددة واخضاعها للنقد والتحليل ، يسمحان لنا بحصر أهداف انتفاضة العشرين أوت فيما يلي :

(1) بمناسبة الندوة الوطنية الأولى لكتابة تاريخ الثورة في أواخر اكتوبر سنة 1981 .

1) مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة من المنطقة الثانية ليرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس التي كانت تعاني من عمليات التمشيط المبكرة آنذاك .

2) نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى ، وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد : فمن جهة يخفف الضغط المفروض على الريف من أجل محاولة خنق التنظيم الثوري في مهده ، ومن جهة أخرى ليتأكد الاستعمار من أن الثورة في كل مكان ، ولكي تتسع الهوة بين السلطات الاستعمارية والجزائريين الذين كانوا ما يزالون مترددين .

3) اقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى جبهة التحرير الوطني ، وهو مستعد لمجابهة الرشاشات والدبابات حتى بالحجارة والفؤوس والعصي من أجل تحرير البلاد .

4) تدويل القضية الجزائرية ، وذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمال دورة 55 .

5) لتكون تلك الأحداث الدامية تعبيراً صادقاً عن تضامن الجماهير الجزائرية مع الشعب المغربي الشقيق .

وبالفعل ، فان معظم هذه الأهداف قد تحقق . وعلى سبيل المثال ، نذكر يقظة الحس الوطني لدي منتخبي الدرجة الثانية من الجزائريين الذين سيصدرون لائحتهم المشهورة بعد حوالي شهر من وقوع الانتفاضة ؛ كما نشير إلى أن المجلس الوطني الفرنسي قد خصص ، نتيجة لذلك ، ثلاثة أيام في منتصف شهر اكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية . أما الجمعية العامة للامم المتحدة ، فانها بفضل موقف بلدان العالم الثالث ، قد سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة

سنة 1955 . وكان ذلك بأغلبية صوت واحد . واكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب ، بينما ، في الجزائر ، صرح سوستيل قائلاً : ان ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني .

أما السيد فرحات عباس ، فيرى أن ما اسماه بفظائع أوت هي نتيجة أزمة الضمير التي كان زيغود يجتازها في ذلك الوقت . وتتمثل الأزمة حسب رأيه ، في شعور قائد المنطقة الثانية بأن السبب في استشهاد ديدوش انما يرجع الى الأخطاء التي ارتكبها هو ، كدليل يعرف المنطقة وسمح للفرقة بأن تجتاز أرضاً مكشوفة .

وبالإضافة إلى أزمة الضمير ، يزعم عباس بأن أحداث العشرين أوت سنة 1955 كانت تقنية اتخذها زيغود ليصفي حسابات سياسية قديمة مثل انتقامه من علاوة عباس الذي كان قبل الثورة قد انتصر في الانتخابات على مرشح حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

وإذا استثنينا غلاة الاستعماريين الذين كتبوا عن انتفاضة العشرين أوت لتشويهها ، وهم معذورون لأنهم في حالة الدفاع عن أنفسهم وتبرير جرائمهم ، فان عباس هو الوحيد الذي قلل من قيمتها مؤكداً بأن قيادة المنطقة الثانية كانت قصيرة النظر ، ومشيراً إلى أن مؤتمر الصومام نفسه قد أدان الأحداث ، ولو كانت فيها فائدة لما فعل ذلك .

نحن نعتقد أن عباس عندما أصدر هذا الحكم ، لم يكن قد اطلع على رأي السيد جاك سوستال الذي قال بعد الأحداث بأسابيع : هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن وهما : فاتح نوفمبر و20 أوت . وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت وأخذت بعداً آخر .

ويذكر المؤرخون جميعهم أن انتفاضة العشرين أوت وقعت عند منتصف النهار لكن واحداً منهم لم يحاول أن يصل إلى الدافع الذي جعل زيغود يختار تلك

الساعة من النهار . والحقيقة انها كانت ، يومها ، هي وقت أذان صلاة الظهر ، وأراد أن تمتزج الدعوة للصلاة بالدعوة إلى الجهاد ، وهو ما حدث في أغلبية القرى والمدن .

وهناك أسباب أخرى من جملتها ، مثلاً ، كون منتصف النهار هو موعد وجبة الغذاء عند الأوربيين المدنيين ، لأن العسكريين يتغدون قبل ذلك بساعة كاملة أو بنصف ساعة ، ثم أن الوقت صيف ، وبعد الظهر تشتد الحرارة ، ومعظم أفراد الجيش الفرنسي غير معتادين على ذلك .

المهم ، أن الهجوم قد بدأ في الوقت المضبوط ولكن ليس في كل الجهات المحددة ، بل يمكن الجزم أن الجهة التي كان يشرف عليها الشهيد زيغود مباشرة هي التي نفذت الخطة بكل دقة ، لأجل ذلك وقع كل الثقل ، تقريباً على الشريط الممتد بين سكيكدة ، القل وقسنطينة ، شاملاً على الخصوص : مدينة سكيكدة وضواحيها ، مدينة رمضان جمال حالياً ، مدينة الحروش ، مدينة مزاج الدشيش ، مدينة سيدي مزغيش ، مدينة زيغود يوسف حالياً ، مدينة وادي زناتي ، ثم مدن القل والميلية وقسنطينة والخروب .

ولقد كانت عمليات القمع وحشية ، استهدفت كل المواطنين بدون تمييز وان كان الاختيار يذهب ، غالباً إلى الرجال والشباب . واختلفت الجهات في تقدير عدد القتلى . فالمصادر الفرنسية تحدثت عن حوالي ألف وخمسمائة شخص من بينهم حوالي مائة وعشرين أوربياً .

أما جبهة التحرير الوطني فنشرت ، يومها ، أسماء وعناوين اثنى عشر ألف قتيل وقتيلة . ونحن نعتقد أن شهداء الانتفاضة كانوا أكثر بكثير ، نستدل على

ذلك بشهادة جندي فرنسي ذكره السيد هورن في كتابه[1] يقول ذلك الجندي الذي يتحدث عن مدينة سكيكدة .

« اننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع بلعون تفريق ... وكان قادتنا يحددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم .. وظللنا مدة ساعتين لا نسمع غير صوت الأسلحة الاوتوماتيكية تقذف النار على الجمهور .. بعد ذلك جاءت أوامر جديدة تقضي بجمع الأسرى وفي الغد ، على الساعة السادسة صباحاً ، سطرت المدافع الرشاشة أمامهم ثم إطلق الرصاص . وبعد عشر دقائق انتهى كل شيء ، وكانت أعدادهم هائلة إلى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة .

ومهما كان عدد الضحايا ، فانه يبقى قليلاً إذا ما قارناه بالنتيجة الإيجابية التي تم التوصل إليها .

ولئن كان بعض الكتاب والمؤرخين يزعمون بأن عدداً من المسؤولين في المنطقة الرابعة ، أمثال عبان ولبجاوي ، قد استنكروا أحداث العشرين أوت لأنها تسببت في مقتل أو عطب كثير من المدنيين ، وإذا كان هناك من يذهب بالقول إلى أن مؤتمر وادي الصومام قد أدان العملية ووجه ، بشأنها ، توبيخاً إلى الشهيد زيغود يوسف ، فان الواقع لا يصدق كل هذه الادعاءات لسبب بسيط وهو ان محفوظات الثورة لا تذكر ذلك . بل ان جميع الوثائق المتوفرة لدينا ، حتى الآن ، تمجد الانتفاضة وتعتبرها بعثاً جديداً ومنعرجاً تاريخياً جاسماً في حياة الثورة .

وليس ما أوردته مجرد ادعاء ، كما أنه لا تأثير فيه ، لا للعاطفة ولا للمغالاة . لأن أحداث العشرين أوت هي التي فرضت على صحافة العالم كله أن تخصص

---

(1) انظر الستير هورن ، ص : 125 و126 .

أعمدة كاملة تحت عناوين كبيرة للقضية الجزائرية بمفهوم جديد غير الذي يجعل من الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا .

وانتفاضة العشرين أوت أيضاً ، هي التي كسرت جناحي السيد سوستيل الذي كان قد جمع كل قواه ، وجند سائر إمكانياته في جميع الميادين ليطبق قانون سنة 1947 الذي أسلفنا ذكره . لقد كان سوستيل يؤمن بأن الاصلاحات الاجتماعية وبعض الحقوق للجزائريين تكفي لعزل جبهة التحرير الوطني والقضاء عليها ، وكان يعتمد ، في حساباته ، على مجموعة من المعتدلين وبالضبط على السيد فرحات عباس وأتباعه . لكن زيغود ، الذي لم يكن في الحسبان ، تدخل بعنف فزاد الهوة اتساعاً ووجه انذاراً شديد اللهجة للاطارات الجزائرية التي كان سوستال يركز عليها آماله .

ان مقتل وجرح بعض من كانوا يتقربون لفرنسا ، ويسمون أنفسهم بالمعتدلين أو المتنورين هو الذي جعل المنتخبين الجزائريين يكتفون التشاور فيما بينهم وينتهون إلى ما صار معروفاً بلائحة الواحد والستين التي سنتعرض لها في حديثنا عن موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري [1] . غير ان ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن الواحد والستين كانوا موزعين كالتالي : 10 نواب ، 5 شيوخ ، 4 مستشارين في جمعية الوحدة الفرنسية ، 42 نائباً بالجمعية الجزائرية .

وإذا كان السيد فرحات عباس يذكر في كتابه الأخير « ان مجموعة منتخبي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ـ بومنجل ، فرانسيس ، بلحاج سعيد ، ساطور وأنا شخصياً ـ هي التي شنت هجوماً من النوع الرفيع على الاصلاحات

---

(1) بعد أن ارسلت اللائحة للسلطات الفرنسية ، انسحب السيد عبد الرحمن فارس وأعلن عن طريق الإذاعة بأن ثقته في فرنسا لم تتغير ، وبأنه مستعد لأداء كل شيء لخدمة المصالح الفرنسية .

المزعومة ومهدت الطريق للائحة الواحد والستين[1] ، فان الوثائق الرسمية والاستعمارية ذاتها تثبت أن الدكتور ابن جلول والاستاذ ولد عاودية هما اللذان قاما بالدور الأساسي .

وإلى جانب كل الانتصارات السياسية التي حققتها جبهة التحرير الوطني ، في شهر سبتمبر ، سواء في الداخل أو في الخارج ، ثم اتخاذ مجموعة من القرارات الحربية تتمثل خاصة في اعطاء الاشارة الخضراء لبدء الكفاح المسلح ضد الحركة الوطنية الجزائرية داخل العاصمة وفي معظم أنحاء فرنسا نفسها ، وذلك بعد أن قطعت المنطقة الثالثة شوطاً كبيراً في ذلك الطريق .

أما في باقي المناطق ، وكما لو أن هناك تنسيقاً محكماً ، فان الثورة قد ركزت مجهوداتها ، في شهر اكتوبر خاصة ، على تأديب المترددين والخونة من جميع الأوساط وفي جميع المستويات .

وهكذا تكون هذه السنة الأولى من الكفاح المسلح قد انتهت ، في الوقت الذي انتعشت فيه الروح الوطنية ، واستعادت فيه جبهة التحرير الوطني نفساً جديداً بفضل انتفاضة العشرين أوت وما ترتب عنها من نتائج ايجابية على مختلف الأصعدة وفي جميع الميادين .

(1) فرحات عباس ، تشريح حرب ، ص 142 ويقول المؤلف في نفس السياق ، ولقد وجدت (في تلك الأثناء) ذلك الجو الذي عرفته سنتي 1942 و1943 ، عندما كنا نتازل الجنرال جيرو من أجل ربح ثقة الأعيان المسلمين وجعلهم ينضمون إلى « أحباب البيان ».

الفصل السادس

موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من ثورة نوفمبر في عامها الأول

لقد كان وضع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، عند اندلاع الثورة ، يختلف كثيراً عن وضع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري،وذلك بسبب السمعة السياسية التي كان يتمتع بها مؤسسه وأمينه العام السيد فرحات عباس ، ولتواجد عدد كبير من المثقفين والتجار الكبار في صفوفه ، ولتمكنه ، دون التشكيلتين الأخريين ، من الانتشار في مختلف أنحاء الوطن إلى درجة أنه أصبح منافساً ذا شأن بالنسبة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

وعلى الرغم من هذا الوضع المميز ، فان موقفه من الثورة في عامها الأول لم يكن مختلفاً في شيء عن موقف الجمعية والحزب الشيوعي ، لأن عباس لا يؤمن بالعنف الثوري ، ويرفض أن يجد المشكل الجزائري حله في الانفصال عن الوطن الأم . لأجل ذلك كان تعليقه الأول عن عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر : انها اليأس والفوضى والمغامرة .

ومما لا شك فيه أن عباس كان يعرف ما يقول ، لأن هذه الكلمات الثلاث ليست ، في الحقيقة ، سوى امتداد للتعبير الذي كان يصف به حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال سنوات ما كان يسمى بالكفاح السياسي تحت غطاء الشرعية . ويؤكد حكمنا هذا ما ورد في الكتاب الذي يحمل عنوان (تشريح حرب) والصادر سنة 1980 عن دار كارني للنشر في باريس .

يقول السيد عباس في الصفحة 19 من هذا الكتاب : ان التزييف الذي وقع في انتخابات الجمعية الجزائرية ، سنة 1948 ، هو الذي جعل حركة

الانتصار للحريات الديمقراطية تدرك بأنها أخطأت التقدير وانخدعت للنظام الاستعماري . وبفضل النقد الشديد الموجه لها من عناصرها الأكثر صلابة استيقظت وأسست المنظمة الخاصة . وعندما وقعت الأزمة سنة 1953 ، وتكرس الانقسام بعد ذلك بحوالي عام ، ظهرت نزعة ثالثة وأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حددت لنفسها هدفاً يتمثل في تحقيق الصلح بين الطرفين المتخاصمين . وفي حالة الفشل تتولى تحضير العمل المباشر ، وهو ما تم في النهاية بالاتصال مع المغرب وتونس ، بواسطة المكتب المغربي في القاهرة . . . وعلى هذا الأساس ،

فان اللجنة الثورية ، بدون مساعدة وبدون امكانيات مالية ، هي التي تحولت إلى قيادة أركان ثم أعطت الإشارة الخضراء لبدء عمليات الفاتح من نوفمبر .

هكذا نرى أن فرحات عباس ، رغم الخلط في التواريخ[1] وتعمد التعميم واستعمال التعابير الغامضة ، يعترف صراحة بأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني .

وفي مكان آخر من الكتاب ، وبالضبط في الصفحة السادسة والأربعين يذكر عباس أنه التقى بالسيد محمد خيذر بالقاهرة في شهر جوليت سنة 1954 فقال له ان استراتيجية الجميع (يعني جميع الأحزاب) يجب أن تتجاوز في وقت قريب جداً . لأن هناك وضعاً جديداً سيفرض علينا نفسه ويجعلنا مجبرين للعمل في حزب واحد . ورداً على سؤال عباس الذي استفسر عما إذا كان الوضع الجديد يشبه زمن احباب البيان والحرية ، أجاب خيذر : نعم ، ولكن بكيفية أفضل .

---

(1) ان المنظمة الخاصة لم تؤسس على اثر انتخابات الجمعية الجزائرية كما زعم عباس ، ولكنها ظهرت إلى الوجود سنة 1947 حسب كل المصادر ، وفي اطار برنامج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الهادف إلى تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة العنف الثوري .

كل هذه الأدلة تثبت أن عباس كان يعرف أن ما وقع ليلة الفاتح من نوفمبر هو الثورة ، ولكن حقده على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وارتباطه الشديد بالأمة الفرنسية آنذاك لم يسمحا له سوى بافراز كلمات اليأس والفوضى والمغامرة .

صحيح أن فرحات عباس لم يكن مطلعاً على يوم إشعال الفتيلة . وهو يعترف بذلك رغم محاولته اقناع القراء بان اثنين من المسؤولين في حزبه هما : قائد أحمد والصيدلي اونغن كانا يعرفان الموعد قبل بشهور عن طريق منطقة القبائل . وهذا الادعاء باطل في أساسه ، لأن قيادة منطقة القبائل وفي مقدمتها كريم واعمر لم تنضم للجنة الثورية الا بعد اجتماع الاثنين والعشرين . وهنا تجدر الإشارة ، كذلك إلى أن عباس على غير صواب عندما ذكر في الصفحة التاسعة والأربعين بأن مجموعة القبائل الكبرى لم تحضر الاجتماع لأنها كانت في ميدان المعركة . وفي مكان آخر يزعم بأن مجموعة القبائل الكبرى التي كان من المفروض أن تحضر اجتماع الاثنين والعشرين مكونة من سبعة إطارات كان بلقاسم كريم قد قدمهم إلى السيد محمد بوضياف قبل اجتماع صالمبي ببضعة أسابيع .

من الأكيد أن هذه المعلومات المزيفة قد إستقاها السيد عباس من غيره ولكنه ، نظراً لمستواه الثقافي على الأقل ، كان ينبغي ألا يدرج في كتابه كل ما يصل إلى مسامعه دون فحص وتمحيص ، اللهم الا إذا كان يقصد نشر الضباب ليشغل بال المعنيين فيسهل التزييف في موضوعات أخرى .

ومهما يكن من أمر ، فان اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كانت مجتمعة في ذلك اليوم الأول من شهر نوفمبر للنظر في مسألة المعونة المادية التي يمكن تقديمها لمنكوبي زلزال الأصنام وفي النتائج السياسية المترتبة عن انقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . وبما أن الأحداث الجديدة فرضت نفسها بعنف فان أعضاء القيادة السياسية قد تعرضوا لها بالبحث والتمحيص

ويبدو ، حسب السيد عباس ، انها انتهت إلى أن العمليات المسلحة التي عرفتها البلاد في تلك الليلة انما هي تجسيد للانذارات المتكررة التي كان يوجهها الاتحاد للسلطة الاستعمارية الفرنسية ، وهي ، من جهة أخرى ، انتصار على مزيفي الانتخابات وأنصار الاضطهاد المسلط على الأهالي .

والحقيقة ، ان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يكن يؤمن بأن جبهة التحرير الوطني ، التي ظهرت فجأة لتنقل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة ، قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة ، ومع ذلك ، فانه كان يعتقد بأن الهزة العنيفة التي أحدثتها في صفوف المعمرين سوف تفتح طريق المفاوضات وسيكون هو أول المستفيدين منها نظراً لما له من خبرة في المناورات السياسية ومقدرة على التلون والتكيف ..

وبعد اجتماع اللجنة المركزية بحوالي عشرة أيام ، صدر العدد السادس والأربعون لجريدة الجمهورية اللسان المركزي للاتحاد ، وفـــيه مقال للسيد عباس خصصه للحديث عن أحداث نوفمبر ، وكانت خلاصته كالآتي :

أ) ان موت المعلم (ويقصد السيد مونرو الذي أعدمه الثوار في طريق آريس) قد أثر فينا تأثيراً عميقاً وبكيفية خاصة ... انها خسارة أصابتنا في الصميم ، بل ان الشعب الجزائري كله قد أصيب في أعماقه .

ب) يجب أن يقتنع الفرنسيون والمسلمون بأن تشتتهم أمر قاتل بالنسبة للبلاد بأكملها .

ج) ان موقفنا (أي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) معروف وهو لا يشكو أدنى غموض : اننا سنظل مقتنعين بأن العنف لا يسوى أي شيء .

نعم ، أن موقف الاتحاد واضح كل الوضوح ، فهو لا يتفق في شيء مع نداء جبهة التحرير الوطني ، بل انه مناهضة صريحة للكفاح المسلح . ومع ذلك

سوف يقول عباس في كتابه (تشريح حرب) اننا كنا مع الثورة منذ البداية . ربما كان ذلك بقلبه دون لسانه وقلمه . لكن في هذه الحالة ، من يساعد على تحويل الادعاء إلى حقيقة ؟

ودائماً في مجال الموقف المبكر من الثورة يقول السيد فرحات عباس بأن أول اتصال له بجبهة التحرير الوطني كان في شهر جانفي بواسطة الشهيد عمار القامة . ونحن لا نعتقد أن يكون ذلك قابلاً للتصديق ، أولاً لأننا لا نجد له أثراً في أي مصدر من المصادر التي تعالج تاريخ الثورة ، ثانياً لأن عباس لم يذكر المسؤول الذي كان القامة رسولاً له ، وثالثاً لأن العدد الرابع والخمسين من جريدة الجمهورية الجزائرية نقل على أعمدته ما يدعم اعتقادنا . وبالفعل ، فان عباس ، في هذا العدد ، قد نشر شروطاً قال انها سهلة التطبيق إذا كانت السلطات مستعدة لدرء الخطر عن الوجود الفرنسي في الجزائر ، ولا نظن أن تلك الشروط لها علاقة ببرنامج جبهة التحرير الوطني . . انها تتضمن النقاط التالية :

1) احترام القانون والعودة إلى حرية التصويت .
2) احترام حرية التفكير ، واطلاق سراح المسجونين السياسيين مع تطبيق العفو الشامل على كل المحكوم عليهم بسبب أفكارهم .
3) إيقاف حملات القمع في الأوراس ، وفي منطقة القبائل .
4) العمل ، حيناً ، على اعطاء نصف الوظائف العمومية للأهالي مع السماح لهم بالاسهام في تسيير الشؤون السياسية المنصوص عليها في الدستور .
5) فتح المدارس في وجه كافة الأطفال المسلمين .
6) المساواة في التمثيل بين الأوربيين والمسلمين داخل المجالس البلدية خاصة .

وقد ذيلت هذه الشروط بما يلي : هل سيجد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أمامه فرنسيين من الجزائر يكونون قادرين على الجلوس معه حول طاولة واحدة ، بلا تردد وبنية سليمة ، لمناقشة هذا المخطط المتواضع والضروري لمستقبلنا المشترك . . ان الكلمة ، الآن ، محالة للمسؤولين الفرنسيين .

ان هذه الخلاصة لا تترك مجالاً للشك ، ان الاتحاد الديمقراطي ينصب نفسه بديلاً لجبهة التحرير الوطني ، ويدعو إلى حل غير الذي ورد في نداء أول نوفمبر .

وهناك دليل آخر على ان الاتحاد كان يرفض التسليم بتمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري ، ويتمثل في امتناعه عن تنفيذ الأوامر المتعلقة بمقاطعة الانتخابات الجهوية . فعلى الرغم من وجود تلك الأوامر ، وتأكيد قيادات المناطق على ضرورة الامتثال لها ، فان ندوة اطارات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقدة بتاريخ 20 مارس سنة 1955 قد قررت المساهمة في العملية ، وأوصت باتخاذ جميع الاجراءات السياسية والمادية اللازمة للدخول في المعركة الانتخابية .

ولما كانت حملات الاكتتاب من جملة الأجراءات المادية ، فاننا نعتقد بأن المنطقة الثانية انما حكمت بالاعدام على فرحات عباس بسبب توليه جمع التبرعات والمساهمات في مدينة سطيف ونواحيها ، أما عباس نفسه فيدعي بأنه دفع الاشتراكات التي جمعها إلى قيادة المنطقة الرابعة دون أن يذكر اسماً بعينه .

وإذا رجعنا إلى موضوع الانتخابات ، فان الأمين العام للاتحاد قد نشر بشأنها مقالاً على أعمدة العدد الثامن والخمسين من جريدة الجمهورية جاء فيه :
« ان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يدخل إلى المعركة باسم كافة السكان ولكي يفرض العودة إلى الشرعية الجمهورية اننا نؤكد ارادتنا في أن نخلق ، حول المصالح العليا للجزائر وفرنسا ، حواراً حقيقياً وصادقاً بين الفرنسيين والمسلمين .

وهذا الحوار وحده هو الذي يستطيع قلب الأوضاع ومحو الضغائن وتهدئة الخواطر واسترجاع الثقة » .

« وإذ ننقل هذه المعركة إلى الميدان .. ميدان الشرعية والديمقراطية فاننا متأكدون من أننا سنلبي ، لا رغبة المسلمين ، سكان المدن والأرياف والسجون فحسب ، ولكن كذلك ، رغبة جميع الديمقرطيين الجزائريين . فلهذا السبب نطلب من كل السكان أن يكونوا إلى جانبنا » .

رغم هذه التصريحات والاستعدادات ، ورغم الالتزام العلني بالشرعية ومناهضة العنف ، ورغم الدخول في لعبة سوستيل والاشتراك ، بواسطة الدكتور أحمد فرانسيس ، في مفاوضات الثامن والعشرين من شهر مارس المشهورة ، ورغم وعود الحاكم العام بالسهر على حسن سير الانتخابات ، فان هذه الأخيرة قد ضاعت من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسبب التزييف الذي قامت به السلطات الاستعمارية من جهة ، وبسبب احجام الأهالي امتثالا لتعليمات جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية .

ان هذه النتيجة لم تنل من عزيمة عباس وتحمسه لانقاذ المصالح الفرنسية في الجزائر . لأجل ذلك وجدناه مباشرة بعد الانتخابات ، يكتب في العدد ستين من الجمهورية الجزائرية : ان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سيظل وفياً للشرعية . والمقصود بالشرعية هنا تلك المناورات السياسية التي كان الاتحاديون يأملون أنها تقود إلى تأسيس الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا .

وحتى بعد الاتصالات الرسمية الأولى بقيادة المنطقة الرابعة ممثلة في عبان رمضان والعقيد واعمران ، خلال النصف الثاني من شهر ماي فان عباس سيظل متأرجحاً بين وفائه للوطن الأم وضرورة التحاقه بصفوف جبهة التحرير الوطني .

وفي اللقاء الذي كان له مع المسؤولين المذكورين أعلاه ، طلب الترخيص له بمواصلة اتصالاته ومناوراته السياسية ، لكن عبان ـ نقلاً عن عباس نفسه ـ كان صارماً إذ أفهمه بأنه لا تفاوض إلا مع جبهة التحرير الوطني . ومع ذلك ، فانه لم يمتثل . وفي يوم 29 جوليت سنة 1955 أعطى استجواباً لإذاعة أوربا رقم واحد . جاء فيه (رداً على سؤال ما إذا كان حزبه يقترح حلا معيناً) :

« نعم ، نحن نقترح مبدأ الفدرالية الذي يجعل من الجزائر جمهورية تتمتع باستقلالها الداخلي ومتحدة مع الجمهورية الفرنسية ، مع العلم ان الدفاع والخارجية والمشاكل الاقتصادية الكبرى تبقى من اختصاص السلطات الاتحادية . . . وفي داخل الجمهورية الجزائرية يقام نظام يضمن لكل الأقليات ممارسة السيادة . . . انني أطرح هذا الاقتراح من جديد على المسؤولين وعلى الرأي العام الفرنسي ، واطلب فتح حوار واسع بين المسلمين والأوربيين ، لأنه أصبح من المتعجل العمل قصد بناء مجموعة فرنسية اسلامية حرة وأخوية » .

ان هذا التصريح وحده يكفي لكي تحكم جبهة التحرير الوطني باعدام عباس ، لأنه مليء بالأخطاء السياسية وبالتحديات لمواقف الثورة .

أولاً ، فعباس ، بعد حوالي عام من القتال وما يتبع ذلك من تضحيات في جميع الميادين ، يعرض على فرنسا حل الفيدرالية في إطار الاستقلال الداخلي ، وهو يعلم من خلال نداء أول نوفمبر وعن طريق واعمران وعبان اللذين التقى بهما قبل شهرين من ذلك التاريخ فقط ، ان جبهة التحرير الوطني حملت السلاح وطلبت من الجماهير الشعبية أن تتبعها وتواصل الكفاح إلى أن يتحقق الاستقلال الوطني كاملاً غير منقوص .

معنى ذلك ، وكما ورد في النداء ، فان السلطات الاستعمارية فيما يتعلق بهذا الموضوع مطالبة بما يلي :

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بكيفية علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية التاريخ والجغرافية واللغة والدين .

2) تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

ثانياً ، انه يقترح فتح مفاوضات بين الأوربيين والمسلمين ، في حين يؤكد برنامج الثورة منذ أن تقرر اطلاق الرصاصات الأولى ، ان لا تفاوض إلا مع جبهة التحرير الوطني . وعباس يذكر أن عبان كرر له ذلك عندما زاره في نهاية شهر ماي كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

ثالثاً ، يقترح عباس ضمان ممارسة السيادة بالنسبة للأقليات ، ويدعو إلى بناء مجموعة فرنسية اسلامية حرة متآخية . وفي هذه النقطة ، أيضاً ، يتناقض مع نداء أول نوفمبر الذي ينص بصريح العبارة على أن المصالح الفرنسية ـ ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم ، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون عندها ، أجانب تجاه القوانين الساري بها العمل ، أو يختارون الجنسية الجزائرية ، وفي هذه الحالة يعاملون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. وبالطبع ، فان هذه الاعترافات من جبهة التحرير الوطني لا تكون فعلية ، الا عندما تعترف فرنسا بالسيادة الجزائرية المستقلة .

وبعد هذا الآستجواب بثلاثة أسابيع فقط وقعت انتفاضة العشرين أوت سنة 1955 . وعلم عباس ، بعد اعدام ابن أخيه علاوة انه كان هو شخصياً في قائمة المحكوم عليهم بالموت ، الأمر الذي جعله يحقد بشدة على قائد المنطقة

الثانية آنذاك : الشهيد يوسف زيغود ويزيد من حقده المتأصل على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

ان عباس لم يكن ليسلم بان انتفاضة العشرين أوت انما تندرج ضمن الاستراتيجية الاجمالية للثورة ، وبأن المخطط لها كان يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سنتعرض لها فيما بعد .

وفي كتابة (تشريح حرب) حاول السيد عباس أن يجد مبرراً للحكم عليه بالاعدام في تلك السنة الأولى من الثورة ، فأشار إلى أن زيغود كان يجهل الاتصالات التي كان ديدوش مراد يقوم بها مع الجزائر العاصمة . يريد أن يقول من خلال ذلك انه لو كان مطلعاً لعرف أنني كنت متصلاً مع قيادة المنطقة الرابعة الرابعة ممثلة في عبان وواعمران . ان هذا التبرير غير مقبول لسببين اثنين على الأقل :

أ ـ لأن عباس من الطاهير بنواحي جيجل وكان يقيم رسمياً في مدينة سطيف ، ومن ثمة فهو تابع نظامياً للمنطقة الثانية أو للمنطقة الثالثة في أسوأ الظروف ، ومن هنا ، فان اتصالاته كان ينبغي أن تكون بقيادة واحدة من المنطقتين المذكورتين . وبما أن المسؤولين عن المنطقة الثانية اتصلوا به قبل غيرهم ، فكان عليه أن يستجيب لهم لو كانت له نية الاعتراف بجبهة التحرير الوطني والالتحاق بصفوفها .

ب ـ أن عبان رمضان لم يكن مسؤولاً عن الثورة ولا حتى منسقاً للمناطق ليأخذ ديدوش أو زيغود برأيه في شأن من يصرح على أعمدة الصحافة بأنه يرفض العنف ويدعو إلى تسوية غير التي تستهدفها جبهة التحرير الوطني .

ولم يكن السيد فرحات عباس في كتابه ، غير أمين بالنسبة لانتفاضة العشرين أوت فقط ، ولكنه كان كذلك شديد التحيز في حديثه عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي كان دائماً يلصقها بمنظمة الحركة الوطنية

الجزائرية التي أنشأها السيد مصالي الحاج في ظروف سنعالجها فيما بعد . ومما لا ريب فيه أن تحيز عباس يهدف إلى اضفاء جلباب الخيانة على التشكيلة التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني والتي كان السيد ميتران وزير الداخلية الفرنسي آنذاك قد أصدر ، يوم 5 نوفمبر 1954 ، قراراً بحلها ، الأمر الذي لا يسمح لنا اليوم بالحديث عن موقفها من ثورة نوفمبر في عامها الأول اللهم الا لنقول انها هي التي تربى وترعرع في أحضانها كل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في اشعال الفتيلة ، ثم توجيه الخطوات الأولى لتلك الثورة العملاقة .

ونعود ، الآن إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، فنؤكد بأن انتفاضة العشرين أوت سنة 1955 ، رغم ما قال عنها عباس ، هي التي جعلت اطاراته القيادية تفكر جدياً في نوعية العلاقات التي ينبغي أن تقيمها مع جبهة التحرير الوطني .

ومما لا شك فيه أن ذلك التفكير كان له دور ايجابي في بلورة حركة المنتخبين الجزائريين التي ستعرف أعمالها فيما بعد بلائحة الواحد والستين ، والتي تمحورت حول ما يلي :

1) وقف العمليات العسكرية .
2) اطلاق سراح المساجين .
3) التفاوض مع المحاربين .

لقد صيغت هذه اللائحة يوم 26 سبتمبر سنة 1955 . أي في نهاية العام الأول للثورة، وكما نرى . فان أهم ما فيها هو الاعتراف بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري . وإذا كان فرحات عباس قد أثار في أكثر من مكان . أن نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هم الذين نشطوا حركة الواحد والستين : وناوروا من أجل صياغة اللائحة بالكيفية التي تضمن اضفاء

الطابع الوطني على القضية الجزائرية ، فان السيد عبد الرحمن فارس وغيره من الشخصيات السياسية المعروفة في ذلك الوقت ، يذكرون بأن النتيجة التي وصل إليها الواحد والستون قد تأتت بفضل تظافر مجهودات أغلبية المنتخبين الجزائريين الذين وقّعوا على اللائحة .

وخلاصة القول ، وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي حققه عباس ، لأسباب متعددة أهمها الخوف من الموت والطمع في المسؤولية واليأس من فرنسا الاستعمارية ، فان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد وقف في هذه السنة الأولى ، موقفاً سلبياً من ثورة نوفمبر العظيمة .

وفي مكان آخر سنتعرض لمختلف الخطوات التي قطعتها هذه التشكيلة السياسية في طريق الاستجابة لنداء جبهة التحرير الوطني .



الفصل السابع

موقف الحزب الشيوعي الجزائري
من ثورة نوفمبر في عامها الأول

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري ، منذ الوهلة الأولى ، يعرف أن أحداث ليلة الفاتح من نوفبر هي بداية الثورة ، ولكنه كان من الصعب عليه الاعتراف بذلك علناً ثم الانضمام تحت لواء الجهاد ، وذلك لأسباب متعددة أهمها ما يلي :

1) ان الحزب الشيوعي الجزائري مكون من أغلبية أوربية ترفض الاتجاه الوطني العامل من أجل تحقيق الاستقلال الكامل والانفصال عن فرنسا . والذي تتبع المراحل التي قطعتها الحركة الشيوعية في الجزائر لا تدهشه هذه الحقيقة ، لأن استقلالية الشيوعيين الجزائريين عن الحزب الشيوعي الفرنسي لم تكن ، في الواقع ، سوى صورية ولم يكن الحزب الشيوعي الفرنسي في يوم من الأيام ، يؤمن بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال .

ويقال ان عدم تأييد الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين فيما بعد للحركة الاستقلالية في الجزائر ، بل وفي المغرب العربي بأكمله ، انما هو ناتج عن موقف ايديولوجي يرى ان محاربة الأنظمة الاستعمارية والامبريالية والرجعية المتعفنة لا يمكن أن تنجح إلا في اطار الحركة النضالية التي تقوم في ما يسمى بالوطن الأم .

هكذا ، كان الشيوعيون الفرنسيون يقفون ضد مرامي الحركات الوطنية في المستعمرات بحجة أنها تحدث الانقسام الذي يضعف مسيرة النضال ضد النظام الاستغلالي البشع .

لكن الأحداث الخطيرة التي عرفها العالم خاصة أثناء وبعد الحرب الامبريالية الثانية سوف تجبر الشيوعيين الفرنسيين على اظهار حقيقتهم وذلك عندما بدأوا يعلنون عن وطنيتهم الضيقة سواء بانخراطهم في صفوف الجيش الفرنسي أو بنشاطهم المكثف داخل مختلف المنظمات الوطنية العاملة من أجل تحرير البلاد أو الدفاع عن مصالحه والتي لا علاقة لوجودها بالمبادئ الماركسية التي تشهر كلما تعلق الأمر بتحرير شعب آخر أو بالدفاع عن مصالحه .

والحقيقة ، أن هذه المواقف من الشيوعيين الفرنسيين قد أفادت الجزائر أيما إفادة ، لأنها فتحت أعين الجزائريين سواء منهم القادة أو المناضلين في الحزب الشيوعي ، الأمر الذي جعلنا نعرف أمثال عمار أوزقان ، كوش يونس، عبد الرحمان بوشامة ، عز الدين مازري الذين انقلبوا ، عن قناعة ، من قادة شيوعيين ، إلى مناضلين وطنيين .

ونظراً لهذا الوضع ، فان حديثنا عن الحزب الشيوعي الجزائري يتطلب منا أن نستثني أغلبية المسلمين الذين لم ينضووا تحت لواء الشيوعية الا لأنهم وجدوا فيها غطاء يمكنهم من مناهضة المصالح الاستعمارية دون التعرض لمثل المتابعات والاضطهادات التي كان يتعرض لها أعضاء الحركة الوطنية مثلاً .

إذن ، فان الوضع الذي كان عليه الحزب الشيوعي من حيث التركيبة البشرية ، وكذلك التبعية الفعلية للحزب الشيوعي الفرنسي يعد واحداً من الأسباب الأساسية التي منعته من الانضمام إلى الثورة في عامها الأول .

2) ان الشيوعيين يرون ان الثورة لا يمكن أن تقع إلا نتيجة الصراع الطبقي . ولكن ثورة أول نوفمبر لم تكن كذلك ، بل هي ثورة فلاحين ومثقفين محرومين تدفعهم الروح الوطنية وتغذيهم المبادئ الاسلامية .

3) ان قيادة الحزب الشيوعي الجزائري كانت تعتقد أنها تمثل شريحة هامة من المجتمع، ومن ثمة ، فان انضمامها إلى جبهة التحرير الوطني طبقاً لما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر معناه الاعتراف بالزعامة للحركة الوطنية التي انبثقت عنها كل النخبة التي تحملت مسؤولية اشعال نار الثورة . وان مثل هذا الاعتراف يؤدي بالضرورة إلى التخلي عن صفة التنظيم السياسي وهو ما لا يقبله الشيوعيون الأوربيون خاصة . أما الشيوعيون المسلمون ، ان صح هذا التعبير ، فان عدداً منهم سوف يعود إلى الواقع ، مع مر الأيام ، ويلتحق بصفوف الثورة في مختلف الميادين .

ومهما كانت أسباب عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني منذ اللحظات الأولى رغم الاقتناع الداخلي بأنها التنظيم الوحيد الذي يستطيع قيادة الثورة ، وبأن أسلوبها ، أي الكفاح المسلح ، هو الأسلوب الوحيد الذي ينفع في التعامل مع الاستعمار ، فان الباحث لا يمكنه إلا القول بأن الحزب الشيوعي الجزائري لم يستجب لنداء الفاتح من نوفمبر ، بل أكثر ، فانه ، حاول خاصة في السنتين الأولى والثانية من الثورة ، أن ينتصب منافساً ، ومناهضاً في كثير من الأحيان ، لجبهة التحرير الوطني .

ففي اليوم الثاني من شهر نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بياناً سياسياً يدين فيه جبهة التحرير الوطني ، ويعلن **أنه أرسل وفداً برئاسة نيكولا زانتاكسي « ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لاحظ لها في النجاح ، وليأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد** . وورد في البيان ، كذلك ، أن الشيوعيين **يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين ، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا** .

وواضح ، من خلال القراءة الأولى لهذا البيان ، أن القيادة الشيوعية كانت تحاول المراوغة واخفاء الحقيقة . والا ، كيف ينتظر من الاستعمار أن يسلك طريق الديمقراطية لحل النزاع القائم بينه وبين المطالبين بحقهم من المستعبدين ، فالاستعمار الذي يستعمل العنف للسيطرة لا يمكن أن يخرج بدون عنف ، اللهم الا إذا كانت هناك عملية تكيف وتحول إلى استعمار جديد ، وليس ذلك ما كان يرغب فيه الوطنيون الجزائريون .

ثم كيف يمكن لعاقل أن يتصور حلاً ديمقراطياً لواقع استعماري استيطاني مع مراعاة مصالح كل الذين يسكنون الجزائر على **اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم وتنوع أديانهم وايديولوجياتهم ، ومع الأخذ بعين الاعتبار لمصالح المستعمر نفسه** ؟ هذا لا يفهمه الا من يريد انكار الحقيقة والتنكر للواقع .

وعندما يعرض الدارس بيان المكتب السياسي للقراءة الثانية ، فانه يلاحظ بكل سهولة أن الموقف الشيوعي ، يدل دلالة قاطعة **على أن الحزب تجاوزته الأحداث ولم يعد قادراً على فهم نضال الشعوب من أجل الحرية والاستقلال** . ويلاحظ ، أن القيادة السياسية العليا لم يعد يهمها التمسك بالمبادئ والدفاع عنها في جميع الحالات ، ولكنها صارت تعمل ، فقط ، على ضمان أسباب الاستمرار وذلك بمحاولة التوفيق بين مطامح المناضلين الشيوعيين الجزائريين من جهة والأوروبيين من جهة أخرى . ومثل هذه النزعة وحدها كافية لأثبات ما ذكرنا .

وتعقيباً على بيان المكتب السياسي وتتمة له كتب **الأمين الوطني السيد بشير حاج علي** في جريدة الحرية الصادرة يوم الخميس 4 نوفمبر سنة 1954 ما يلي :

لقد كنا طلبنا بتاريخ 25 جانفي سنة 1954 تكوين مجلس وطني جزائري يمر بثلاث مراحل :

أ ـ تأسيس لجان شعبية مؤقتة تكون مفتوحة لكل الجزائريين المناهضين للاستعمار.

ب ـ عقد جمعيات شعبية تحت اشراف اللجان المذكورة من أجل الاعداد للمؤتمر.

ج ـ تكوين لجنة وطنية مؤقتة لوضع ميثاق مشترك.

ولفائدة الوحدة نفسها، فان هذا **التجمع الواسع لا ينبغي أن يمنع أي حزب أو منظمة أو شخصية حقها في الاحتفاظ بنشاطها السياسي الخاص واستقلالها الكامل.**

ان هذه الافتتاحية، بعد يومين فقط من صدور البيان تحمل في سطورها معاني كثيرة. وبالدرجة الأولى **فهي رد غير مباشر على نداء أول نوفمبر** الذي يدعو كل التنظيمات السياسية وغيرها إلى أن تحل نفسها ككيانات مستقلة حتى يتمكن مناضلوها ومريدوها من الالتحاق فرادى بصفوف جبهة التحرير الوطني بفرعيها المدني والعسكري.

ومن الافتتاحية، نستنتج كذلك أن الحزب الشيوعي على غرار السلطات الاستعمارية، كان يعتقد بأن حركة **الانتصار للحريات الديمقراطية هي التي نظمت أحداث أول نوفمبر**. لذلك فهو يريد أن يفتح معها حواراً جديداً على أساس مقترحات قديمة تؤدي، لو تحققت، إلى تكريس ما يسمى بالكفاح السياسي والنضال تحت غطاء الشرعية الاستعمارية.

إن المجلس الوطني المشار إليه أعلاه، لا يمكن أن يأتي بنتيجة إيجابية لأنه سيضم في داخله، دون أدنى تغيير، قوات متناقضة في الأهداف ومتباينة في أسلوب العمل.

فحزب الشعب وفروعه المختلفة يهدف إلى تحقيق الاستقلال الكامل والانفصال المطلق عن فرنسا ، وينادي باستعمال العنف للوصول إلى ما يرمي إليه ، وبالنسبة للزمان ، فان القادة فيه والمناضلين غير متفقين ، اذ يرى بعضهم، وهم الأكثرية ، أن الوقت لم يحن بعد لأشعال فتيلة الثورة، بينما يصر بعضهم ، وهم الأقلية النشيطة ، على التعجيل بالاعلان عن بدء العمليات الحربية .

أما الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء فان ما تطالب به هذه التشكيلات لا يتعدى المساواة في اطار الدولة الفرنسية العظمى . وهي ترفض استعمال العنف وتدعو الى خلق ظروف العمل السياسي من أجل حمل السلطات الاستعمارية على التنازل عن بعض الحقوق للاهالي . .

وإذا كانت هذه التنظيمات تتفق حول هاتين النقطتين ، فانها ، من جهة أخرى ، تختلف ، كلياً ، حول الدين والايديولوجية وحول النظرة المستقبلية لمصير البلاد . ومن ثمة ، فان اتفاقها تكتيكي فقط يستطيع الاستعمار ، الذي يعلم ذلك ، أن يقضي عليه بكل سهولة ومتى شاء .

يقول بعض الشيوعيين أو المتمركسين من شبابنا ، اليوم : لو أن الحزب الشيوعي الجزائري كان يعرف أن قيادة حركة الانتصار الرسمية أجنبية تماماً عمّا وقع ليلة أول نوفمبر ، وان جبهة التحرير الوطني من تأسيس مجموعة من مناضلي الحركة الذين سئموا الانتظار ، وكرهوا الاستمرار في حياة السرية والجري وراء سراب الشرعية ، عندها ربما كان موقفه يكون مغايراً . وهذا غير صحيح لأن التشكيلات السياسية ، آنذاك لم تكن تهئ مناضليها إلا لخوض المعارك السياسية من أجل الحصول على بعض المناصب المخصصة في مختلف المستويات للمواطنين الجزائريين من الدرجة الثانية ، لأن الدرجة الأولى مقصورة على الأوربيين ، نستثني من هذا الجزم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي كانت لها منظمة خاصة

تعد للحياة العسكرية ، وهي التي سينبثق عنها كل قادة الجبهة ومناضلوها وجنودها الأوائل .

ومما لا ريب فيه أن التكوين العسكري ، مادياً ونفسياً ، يتطلب وقتاً أدنى لا يقل عن ستة أشهر ، الأمر الذي جعل التشكيلات المذكورة وفي مقدمتها الحزب الشيوعي تلجأ إلى التردد حيناً والمعارضة المقنعة حيناً آخر ، وتعمل سراً ، متصلة أو منفصلة ، على التقرب من السلطات الاستعمارية بقصد التفاوض من أجل الوصول إلى حل يكون على حساب التنظيم الجديد الذي وضعهم أمام الأمر الواقع وتركهم في حيرة يتخبطون .

بعد تحليل البيان السياسي الذي تم توزيعه ومناقشة الأحداث المسلحة التي وقعت منذ حوالي أسبوعين ، فان الحزب الشيوعي يشير إلى أن الأمر لا يتعلق بعمليات استفزازية أو مؤامرة أجنبية ، ولكنها أحداث صادرة عن حركة جزائرية . غير أن الحزب يتخذ منها موقفاً مؤسساً على المبادئ الشيوعية . فالشيوعيون لم يفكروا اطلاقاً في القيام بأعمال فردية ، لأنهم يعتبرون العمل الفردي دليلاً على عدم الثقة في الجماهير ، واعترافاً بعجز العمل الجماهيري عن دفع قضايا الشعوب إلى الأمام .

ولتبرير ذلك التردد واخفاء الحيرة وعدم الاستعداد أو لاعطاء المعارضة صفة أخرى غير الخيانة ، فان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عقدت دورة طارئة يوم 14 نوفمبر نشرت على أثرها تصريحاً جاء فيه بالخصوص :

إن العمل الفردي يمكن أن يلحق أضراراً بقضية الشعب اذا كان يؤدي إلى تباطئ عمل الجماهير ويضعف معنوياتها ويسهل القمع بجميع أنواعه .

هكذا ، اذن ، تعترف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري بوطنية الأحداث التي تعرفها البلاد منذ اليوم الأول من شهر نوفمبر ، وفي الوقت نفسه تصفها بالعمل الفردي ، وتتنبأ بأنها سوف تكون عائقاً في طريق انتصار قضية الشعب الجزائري .

لقد أتيحت لي الفرصة ذات يوم لأطلع السيد عبد الحفيظ بو الصوف الذي ظل أحد أعلام جبهة التحرير الوطني إلى غاية الاستقلال على هذه الفقرة من وثيقة اللجنة المركزية فعلق عليها بقوله : **ان الشيوعيين يعتبرون عملاً فردياً كل ما يتم بغير مبادرة منهم** . وبما أنهم ضد العنف الثوري فان أمل القيام بالكفاح المسلح كمبادرة منهم كان مقطوعاً . ضف إلى ذلك أن **أهداف الحركة الوطنية التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني وأهداف الحركة الشيوعية الجزائرية والفرنسية على حد سواء ، كانت متباينة ومتناقضة : فالأولى تعتمد على المبادئ الاسلامية والروح الوطنية والثانية تنطلق من اللائيكية وواقع الأممية** .

وسيبقى الحزب الشيوعي الجزائري متمسكاً بموقفه المذكور أعلاه ، ومتخذاً منه وسيلة للتقارب مع السلطات الاستعمارية وعاملاً أساسياً في محاولة السيطرة على الحياة السياسية في الجزائر ، معتقداً بأن ما يسميه بالسياسة الجماهيرية وحده كاف لاقناع الاستعمار بضرورة تشييد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية .

فمن هذا المنطلق نشرت جريدة الحرية في عددها الصادر بتاريخ 13 جانفي سنة 1955 بياناً جديداً للحزب الشيوعي الجزائري جاء فيه خاصة . **لقد امتنع الحزب دائماً ، عن استعمال الشعارات التي في غير محلها والأعمال الفردية التي لا تتلاءم مع إرادة الجماهير الواسعة وامكانياتها الحقيقية ، والتي قد تكون عنصر انشقاق في أوساط العمال الجزائريين أو قد تكون في خدمة المصالح الاستعمارية** ... ان الحزب الشيوعي الجزائري قد صرح ، دائماً ، بأنه يرى

مستقبل بلادنا في تشييد جمهورية ديمقراطية تشدها إلى فرنسا روابط توضع بحرية في اطار احترام المصالح المتبادلة ، وذلك يتطلب ضرورة تنمية الكفاح السياسي للجماهير والعمل ضد القمع ومن أجل العفو الشامل .

بعد هذا التصريح ، لم يعد هناك أدنى شك في أن الحزب الشيوعي الجزائري اختار ، نهائياً ولفترة طويلة ، طريقه المتمثل في استنكار العمل الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني ، وفي تكثيف جهوده قصد الاستمرار في تنفيذ سياسته القديمة . بل ان التصريح يتضمن دعوة خفية إلى القاء السلاح فينتهي القمع ويصدر العفو ، ثم يتواصل الصراع الكلاموجي من أجل حمل السلطات الاستعمارية على قبول انشاء الجمهورية الجزائرية التي تكون مقبرة لمصالحها المختلفة وغاياتها المتنوعة .

ونحن إذا رجعنا إلى الظروف التي وقع فيها هذا التصريح الأخير ، استطعنا ، بكل بساطة ، أن نستخلص بأنه كان بمثابة ورقة الدخول إلى معركة الانتخابات التشريعية الجزئية التي تقرر أن تجري في عمالة قسنطينة آنذاك .

وبالفعل ، فان الحزب ، رغم انذارات جبهة التحرير المتكررة ، أعلن يوم 24 فيفري ، بأن الشيوعيين سيشاركون بقوة ، ودعى إلى الاسهام الوطني المادي ابتداء من يوم 10 مارس وعين مرشحه السيد العمراني .

بعد ذلك كانت انتخابات الدوائر يومي 17 و24 أفريل سنة 1955 . قد شارك فيها الحزب الشيوعي بحماس طمعاً في الفوز بعدد كبير من المقاعد خاصة بعد أن خلا له الجو السياسي . وفي هذه المرة أيضاً ضرب عرض الحائط تعليمات جبهة التحرير الوطني التي رد عنها السيد بشير حاج علي مستعملاً أعمدة الحرية الصادرة يوم 31 مارس بقوله ، ان انتخابات يومي 17 و24 أفريل فرصة لا تعوض لفرض التعبير الحر والمطامح الوطنية للشعب الجزائري . ومن جهته ،

كتب السيد العربي بوهالي في نفس السياق وبنفس الجريدة الصادرة يوم 14 أفريل يدعو إلى المشاركة الفعلية في الانتخابات مدعياً بأن عدم الامتناع يساوي الدفاع عن الحرية والتقدم الاجتماعي والسلم . أما جبهة التحرير الوطني ، فانها أصدرت أمرها بالامتناع عن التوجه إلى صناديق الاقتراع حتى يتأكد الاستعمار ومعه الرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى ثورته وهو مستعد للتضحية ، مهما كان نوعها ، من أجل تحقيق النصر النهائي .

ولئن كانت أوامر جبهة التحرير في هذا الميدان لم تطبق حرفياً ، فان المجهودات التي بذلها الحزب الشيوعي في مجالات الدعاية الانتخابية قد ضاعت سدى . ومرة أخرى لجأت السلطات الاستعمارية إلى التزييف ليفوز مرشحوها في أغلبية دوائر الوطن .

وكانت الصدمة عنيفة بالنسبة للمناضلين الشيوعيين الذين تأكدوا من أن قيادتهم تصارع الريح بهراوة كما يقولون . وإلى جانب ذلك ، فان السداسي الأول من الثورة قد أحدث انشقاقاً كبيراً بين مناضلي الحزب الجزائريين ومناضليه الأوربيين .

ان الواجب يحتم علينا ، قبل الانتقال إلى نقطة أخرى ، أن نشير إلى مسألة هامة ظلت مهملة حتى الآن ، وهي ان معظم الشيوعيين الجزائريين لم يكونوا ماركسيين ولا لينيين ، وانما انخرطوا في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي أو الجزائري ، فقط ، ليجدوا غطاء يستعملونه في نضالهم ضد الممارسات الاستعمارية التي تتعرض لها يومياً جماهيرنا الشعبية . لأجل ذلك ، فانهم عندما بدأ القمع يسلط على الوطنيين وصارت السلطات الفرنسية تضطهد المسلمين بدون تمييز ، راحوا يراجعون ضمائرهم ويتساءلون عن حقيقة الصلات التي تربطهم برفاقهم الأوربيين .

وفي أثناء تلك المراجعة وذلك التساؤل بدأ الشك يفرض نفسه ، وشرع كثير من المناضلين والاطارات ، وخاصة منهم الشباب ، يفكرون في الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وفقاً لما جاء في نداء أول نوفمبر . وزاد هذا الموقف تدعيماً وتشجيعاً ما كان يقوم به المسؤولون عن الثورة من اتصالات فردية بأولائك المناضلين والإطارات ولقد شعرت قيادة الحزب بهذا الخطر وأرادت أن تتفاداه ، فدعت إلى انعقاد اللجنة المركزية في شهر جوان

وبالفعل ، حدث تغيير كبير في موقف الحزب الشيوعي الجزائري على على اثر اجتماع اللجنة المركزية .. ويتمثل ذلك خاصة في اتخاذ القرار المتعلق بتكوين أداة عسكرية .. معنى ذلك أن القيادة تراجعت كلية عما كانت تسميه بالمبدإ المقدس والمتمثل في رفض العمل الفردي ، وتخلت دون سابق إنذار ، عن برنامج عملها الرامي إلى تنمية الكفاح السياسي كوسيلة وحيدة لحل المشكل الجزائري .

وليس من الصعب التوصل إلى أن تكوين الأداة العسكرية التي جاءت إلى الوجود تحمل اسم « المحاربون من أجل الحرية » انما يهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين .

1) منع الجزائريين من الالتحاق بجبهة التحرير الوطني ، اذ توفر لهم الاطار العسكري الذي يمكن لهم أن يحملوا السلاح داخله .

2) حمل جبهة التحرير الوطني على التفاوض من أجل وضع ما يسمى ببرنامج مشترك للعمل الثوري مع احترام الاستقلال السياسي لكل من الكيانين . غير أن جبهة التحرير الوطني لم تقع في الفخ المنصوب لها ورفضت المساومة دون نقاش .

ولم يعمر « المحاربون من أجل الحرية » طويلاً ، لأن الجماهير الشعبية لم تحتضنهم ، ولأنهم كانوا تنظيماً أسس لأغراض سياسية تهدف ، فقط ، إلى خدمة مصالح الحزب الشيوعي الجزائري .

ويذكر كل الذين عاشوا تلك الفترة ، أن تلك المجموعة المسلحة التي وجدت لموازنة جيش التحرير الوطني ولتبرير مطالبة الحزب الشيوعي الجزائري بتكوين تنظيم مشترك مع جبهة التحرير الوطني حسب المقترحات المذكورة أعلاه ، لم تدخل المعركة فعلياً ، ولكنها سرعان ما ملّت حياة الجبال واصطدمت بالواقع الذي أراها أن جيش التحرير الوطني صعب المراس ، سهل التحرك في أوساط الجماهير .

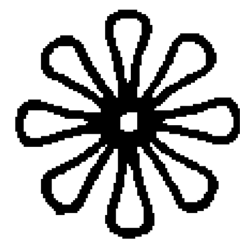
أما الاطارات الشيوعية السامية ، فانها تذكر ، اليوم ، بأن « المحاربين من أجل الحرية » أعطوا الأوامر للانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني، ولكن السيد عمار أوزقان يؤكد بأن ذلك غير صحيح ولكنهم أسروا ثم طلب منهم فرادى الاختيار بين الالتحاق بجبهة وجيش التحرير الوطني أو الحياة المدنية . فمنهم وهم قلّة قليلة ، من فضّل الحل الأول ، ومنهم وهم الأكثرية الباقية من اختار العودة إلى بيته أو مغادرة البلاد نهائياً .

هكذا نرى ، من خلال وثائقه ومنشوراته أن الحزب الشيوعي الجزائري وقف موقفاً مناهضاً للثورة في عامها الأول .

غير أن السيد عبد الحميد بن الزين الذي كان موجوداً بقاعة الموقار يوم 5 نوفمبر سنة 1982 عندما عرضنا على الجمهور هذه المعلومات حاول أن يجد مبرراً لموقف هذه التشكيلة السياسية التي كان يعتبر من أبرز قادتها . وقال بهذا

الصدد : (لو أن الحزب الشيوعي الجزائري كان مناهضاً للثورة أو خائناً فلماذا لم يطلب منه سوستيل أن يكون ممثلاً في الوفد الذي تفاوض معه في السداسي الأول من عام 1955 .

ولقد أجاب ، من القاعة ، على هذا المسؤول ، العقيد صالح بوبنيدر المعروف بصوت العرب والذي كان من مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قبل أن يلتحق ، ليلة أول نوفمبر ، بالمنطقة الثانية التي سيرأسها ـ بعد أن تحولت إلى ولاية على اثر مؤتمر وادي الصومام ـ من سنة 1958 إلى سنة 1962 فقال : لقد كانت السلطات الاستعمارية تعرف أكثر من غيرها ان الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن له تمثيل يذكر في أوساط الجماهير الشعبية ، وإن سياسته قريبة جداً من السياسة الفرنسية ، ولذلك ، فان سوستيل لم ير داعياً لاشراكه في المفاوضات المذكورة .



الفصل الثامن

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من ثورة نوفمبر في عامها الأول

لقد كانت الطلقات الأولى التي بشرت باندلاع ثورة نوفمبر مفاجأة كبرى بالنسبة لمسيري كافة التشكيلات السياسية المعروفة في البلاد ، ذلك أن لعبة الانتخابات وفكرة النضال الشرعي في اطار المؤسسات الرسمية التي أقامتها الجمهورية الفرنسية الرابعة قد تمكنا من الاستيلاء على عقليات الكثير من الاطارات الوطنية التي أصبحت تعتقد ، بسذاجة ، ان من الممكن أن يكون ذلك هو الطريق الأفضل لارغام السلطات الاستعمارية على تحسين أوضاع الأهالي في مرحلة أولى ، ثم رفعهم إلى مستوى الأوربيين في مرحلة ثانية .

وعلى الرغم من أن الذين أخذوا على عاتقهم تحديد ميعاد الانفجار وتنظيم المجموعات الأولى من المقاتلين كانوا كلهم ، باستثناء الشهيد ابن بولعيد ، من مناضلي ومسؤولي المنظمة الخاصة فان معظم مسؤولي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على اختلاف مستوياتهم ، لم يكونوا على علم بميلاد جبهة التحرير الوطني ، وذلك نتيجة اشتغالهم بالصراعات الداخلية القائمة بين أنصار اللجنة المركزية وأنصار الزعيم مصالي الحاج .

وان السرية التامة التي حرص المعدون للثورة على التحلي بها ، طوال الفترة التي تطلبتها الأعمال التحضيرية ، هي التي ساعدت على مضاعفة المفاجأة وزرع الشك والحيرة في نفوس المواطنين بصفة عامة والطليعية الوطنية بصفة خاصة .

ومن الممكن أن نضع جمعية العلماء في مقدمة التشكيلات السياسية والهيآت الثقافية والاجتماعية التي وجدت نفسها ، صبيحة ذلك الاثنين ، فاتح نوفمبر سنة 1954 ، وجهاً لوجه مع وضع ظلت تنشده ، مدة وجودها ، لكنها لم

تهتد إليه ، وهو الآن مفروض عليها دون أن تعلم ممن ، ولا ما هي الأسباب المباشرة التي قادت إليه لتأكدها من أنه سيأتي بتغيير للحالة الراكدة واليائسة التي يوجد عليها السكان الأهالي .

وكانت افتتاحية البصائر الصادرة بتاريخ الخامس من نوفمبر معبرة عن دهشة الجمعية وعن الحالة النفسية التي كان عليها أعضاؤها البارزون : « فلحد تلك الساعة ، يقول الكاتب ، لم نتصل بالتفاصيل المقنعة عن الحوادث ، وليس بين أيدينا الا ما تناقلته الصحف وشركات الأخبار (وكالات الأنباء) .

واضح أن مثل هذا الاعتراف يعد دليلاً قاطعاً على نجاح المنظمين في حسن اختيار المجاهدين الأوائل الذين لم يفشوا السر حتى للعلماء ، أولئك الذين نشرت جريدتهم تقول بمناسبة مجيء السيد ميتران وزير الداخلية الفرنسي الذي حل بالجزائر يوم 26 نوفمبر سنة 1954 . « ان المشكل الأساسي الجزائري هو المشكل السياسي ، وأن الوضعية السياسية الشاذة التي فرضت على قطرنا هذا ، هي سبب الأزمة المزمنة التي طالما سببت ، في الماضي وفي الحاضر ، والتي ستكون في المستقبل سبب موجة الاستياء الصاخبة التي عمّت البلاد » . .

وليس من الصعب على الذي يراجع أعداد البصائر الصادرة في الشهرين الاخيرين من سنة 1954 أن يلاحظ التذبذب الذي أصاب الجمعية من جهة ، ورغبة صاحب الافتتاحيات ، على الأقل ، في الوصول إلى مصدر الثورة من جهة ثانية .

ونتيجة لذلك التذبذب ارتكبت قيادة الجمعية أول غلطة في حق الثورة ، وتتمثل في معارضتها العفوية واللاشعورية لبيان أول نوفمبر .

لقد كان من المفروض أن تواصل ملازمتها للصمت ما دامت غير مقتنعة أو غير مؤمنة بما حدث ، خاصة وأنه لم يكن هناك ما يحتم عليها الافصاح عن

رأي يختلف كل الاختلاف عما جاء في النداء الموجه للشعب الجزائري والذي قد تكون قيادة الجمعية تحصلت على نسخة منه [1] .

ان النداء ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، كان دعوة إلى العنف الثوري ، ومطالبة بالتضحية القصوى ، يستمران إلى أن تحصل الجزائر على الاستقلال الكامل . غير ان البصائر في عددها الصادر بتاريخ السابع من ديسمبر لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار مؤكدة بأن « الحكومة الفرنسية تستطيع معالجة الوضع في البلاد بتغيير الحالة الراهنة تغييراً جوهرياً أساسياً على قاعدة ديمقراطية حرة واعلان برنامجها اعلاناً صريحاً ، واقدامها على تنفيذه مهما كانت معارضة رجال الرجعية الاستعمارية الذين لا يريدون الا الرجوع إلى الوراء وسلوك سياسة الشدة والعنف والقسوة والانتقام الجماعي » . وبعبارة أخرى تطبيق ما يسمى بقانون الجزائر الذي ظهر سنة 1947 ثم اختفى بسبب رفض المعمرين له ومحاربته بكل الوسائل .

وبمجرد أن اطلع على ذلك قادة الثورة في الأوراس ومنطقة الشمال القسنطيني خاصة [2] وجهوا انذاراً شديد اللهجة لقيادة جمعية العلماء وطالبوها من جديد بالامتثال للنداء وبحل نفسها ليلتحق أعضاؤها ومحبوها فرادى بجبهة التحرير الوطني ، لكن الجمعية يبدو انها استخفت بالانذار لعلم المسؤولين فيها بأن الثوار لن يمسوهم بسوء نظراً لمكانتهم عند الجماهير التي تنظر إليهم كممثلين للدين الاسلامي وحماة للغة القرآن الكريم . لذلك فان البصائر قد أعادت الكرة في شهر فيفري وبوضوح أكثر .

(1) علمت فيما بعد أن قيادة الجمعية تحصلت بالفعل ، على مجموعة من النسخ ، وانها أولتها في ذلك الحين عناية كبرى لكنها فضلت أن يكون موقفها مماثلاً لموقف الاتحاد الديمقراطي الذي كان أمينه العام السيد فرحات عباس يحظى بسمعة لا مثيل لها في أوساط العلماء .

(2) معلومات استقيتها من العقيد صالح بوبنيدر (صوت العرب) .

لقد كتب صاحب الافتتاحية : « ان برنامج التغييرات الأساسية الأصولية في أمور البلاد لا يمكن أن يرتجل في باريس ارتجالاً ، بل يجب أن يكون نتيجة بحث ودراسة عميقة مع ممثلي الأمة الحقيقيين الذين يتكلمون باسم سائر الأحزاب والهيآت والمنظمات القومية »[1] . هذه الفكرة هي نفس فكرة فرحات عباس التي سيتلقفها سوستيل ويبني عليها مفاوضاته الشهيرة مع من أسموا أنفسهم، آنذاك ، بالمعتدلين . غير أن هناك ، داخل قيادة جمعية العلماء ، جناحاً تزعمه الشهيد الشيخ العربي التبسي بمساعدة الشيخ حماني والشهيد رضا حوحو ، يدعو الى الالتحاق بركب الجهاد والامتثال لأوامر القيادة الثورية واحترام كل ما جاء في نداء أول نوفمبر 1954 .

ومن يتتبع أعداد البصائر فانه يجد فكرة هذا الجناح تتبلور في افتتاحية الثامن من شهر فيفري التي نعتقد أنها كانت بقلم الشهيد الشيخ العربي التبسي ، والتي كانت دعوة صريحة إلى الجهاد حيث جاء فيها عن الثوار « انهم رجال تململوا وتحركوا ، ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطم آمامها كل معترض مهما كان قوياً ، وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة ، وقد حملوا أرواحهم فوق أيديهم : فيزحفون إلى الأمام ولا يتقهقرون أبداً إلى خلف »[2] .

وبحكم المكانة التي كان يحتلها ذلك الجناح ضمن صفوف الجمعية ، تحولت البصائر إلى جريدة تعكس تيارين سياسيين متباينين : فمن جهة ، التيار الثوري الذي يبدو للقارئ من خلال بعض الافتتاحيات والنداءات الموجهة للرأي العام الفرنسي والدولي حتى يستيقظ الضمير الانساني[3] من أجل مناصرة الثورة

(1) البصائر ، العدد رقم 304 ، الصادر بتاريخ 4 فيفري سنة 1955 .

(2) البصائر ، العدد رقم 306 الصادر بتاريخ 1955/2/18 .

(3) بهذا الصدد نشرت البصائر في عددها الصادر بتاريخ 25 فيفري نداء وقع عليه أكثر من ثلاثمائة معلم ، جاء فيه : « ان هذا الضمير الفرنسي لا يمكن أن يبقى جاهلاً هذه الويلات وهذه الجرائم المتكررة التي تقترف باسمه ، ويرتكبها نظام استعماري جائر فظيع .

والوقوف بشدة وحزم في وجه القوى الاستعمارية الشرسة ، ومن جهة ثانية ، التيار الذي يطلق عليه أصحابه صفة الاعتدال ، والذي يتمثل في محاولات الانفتاح على السلطات الرسمية آملاً في ايجاد طريق التفاوض قصد التوصل إلى اقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تطبيق الاصلاح الذي من خصائصه : العدل والمساواة بين كافة سكان الجزائر.

ان تصرفات أصحاب هذا التيار الأخير هي التي سمحت لبعض الملاحظين باتهام جمعية العلماء بالخمول والتخلف عن الركب يوم جد الجد وانطلقت قافلة التحرير ، ولقد حاول ممثلو التيار الأول توحيد الصف ، وانقاذ الآخرين من مخالب سوستيل لكنهم لم يفلحوا ، ويبدو أن ثمن تلك المحاولة كان باهظاً للغاية يمكن التعبير عنه ، اليوم ، باستشهاد الشيخ العربي التبسي والأديب رضا حوحو وغيرهما ممن استنكروا عملية التفاوض خارج نطاق جبهة التحرير الوطني .

ووجد من أسموا أنفسهم بالمعتدلين أنصاراً في زعماء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وفي بعض اطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من الجناح الذي ظل موالياً للزعيم مصالي الحاج . ودخل الجميع في مشاورات عميقة مع الوالي العام بعد أن عقده غلاة المعمرين .

واستنكاراً لتلك المساعي وتنديداً بها صدرت عن التيار الثوري افتتاحية العدد رقم 330 التي جاء فيها خاصة : « القضية ، أيها السادة، قضية انقلاب كامل لا قضية اصلاحات جزئية ، قضية شعب يريد دولة وحكومة وديمقراطية صحيحة ودستوراً يحقق سيادة الأمة ، كل الأمة، لا يريد لقمة خبز تلقى لاسكات الجياع ، وحفنة من الرماد تذر في العيون » .

ان هذا الصراع الأخوي، وكل تلك التناقضات الداخلية ، يراد اليوم انكارها ، ليسجل التاريخ بأن جمعية العلماء قد سارعت كقيادة ، لمساندة الثورة عند أول وهلة .

وهناك من مسؤوليها من يجزم بأن مجموعة من أعضاء الجمعية قد التحقوا مبكرين بصفوف جبهة التحرير الوطني ، وان سنة 1955 لم تطلع الا وهم يشرفون على مناصب حساسة في الثورة خاصة في المنطقة الثانية التي تشمل مدينة قسنطينة حيث مقر الجمعية العملي وحيث معهد الشيخ عبد الحميد بن باديس .

ومن جملة الأعضاء البارزين يذكر السيد ابراهيم مزهودي الذي حضر مؤتمر وادي الصومام برتبة رائد وكواحد من أقرب مساعدي الشهيد يوسف زيغود ، وكذلك السيد مصطفى بوغابة الذي لعب دوراً أساسياً في المجال التنظيمي بالولاية الثانية ، والسيد محمد الميلي الذي جند قلمه لخدمة « المقاومة الجزائرية » ومن بعدها « المجاهد » اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني . ثم هناك الشيخ أحمد حماني والشيخ الطاهر حراث وغيرهم ممن سارعوا لتلبية نداء الفاتح من نوفمبر 1954 .

ولكن المسؤولين عن المنطقة الثانية ما زال معظمهم على قيد الحياة وهم يروون ما يلي :

« ينبغي التمييز بين قيادة جمعية العلماء في الخارج وقيادتها في الداخل. أما الأولى فتتمثل خاصة في شخص الشيخ البشير الابراهيمي الذي كان يعيش في القاهرة ويتنقل باستمرار عبر مختلف البلاد العربية في المشرق .. ولقد نشر بتاريخ الثامن من شهر نوفمبر بياناً أعلن فيه عن تأييده للثورة . وأما قيادة الداخل ، فان زعماءها باستثناء الشيخ العربي التبسي الذي كانت مواقفه مشرفة وثورية منذ أن دوت الرصاصة الأولى ، لم يستجيبوا لنداءات الثورة ، وظلوا يناورون سواء من أجل تجاوزها للتفاهم مع العدو ، أو لربح الوقت : لعل الجيش الفرنسي يتمكن من اخماد النار بسرعة[1] »..

(1) ارجع إلى العقيدين ابن طوبال وبوبنيدر .

ويقول بعض المسؤولين السياسيين من مناضلي حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية « ان جمعية العلماء لم تكن واضحة سوى في مجال التعليم والاصلاح الديني حيث كانت مجهوداتها ترمي إلى الحفاظ على الشخصية الوطنية ، وتكوين انسان جزائري مدرك لوضعه التاريخي والحضاري ومؤمن بتمايزه المطلق عن الانسان الفرنسي . أما في المجال السياسي ، فانها لم تكن تبصر الا بمنظار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي سنعرض مواقفه في مكان آخر » .

نكتفي هنا ، فقط ، بالاشارة إلى أنه يذكر بأن اعلام جمعية العلماء كان دائماً إلى جانب البيانيين .

وعندما اندلعت الثورة ظهر التردد والتذبذب ، سواء في مجال اخراج اللسان المركزي للجمعية ، حيث كانت أنباء المعارك وتحركات جيش التحرير تنشر نقلاً عن الصحافة الاستعمارية دون أدنى تعليق ، أو في مجال الافتتاحيات التي سبق أن تحدثنا عنها في الصفحات السابقة .

وإذا رجعنا إلى قيادة الداخل ، فانه لا يسعنا الا أن نشير إلى أن معظمها وقع تحت تأثير البيانيين منذ البداية ، وان الشيخ خير الدين قد شارك في المفاوضات السرية مع الوالي العام السيد جاك سوستيل .

وان أول من أدان المشاركة باسم جمعية العلماء في تلك المناورة هو الشيخ العربي التبسي الذي كان هو الرئيس الرسمي ، ولكنه كان معزولاً عن كل نشاط بسبب معارضته لتصرفات رفاقه . حصلت شخصياً على هذه المعلومات من الشيخ الحسين بن الميلي (1) الذي كان الشهيد عبان رمضان قد أرسله في مستهل

---

(1) يشغل الآن منصب مفتش للتعليم الابتدائي كان من المناضلين المسؤولين في حزب الشعب ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . ناضل أثناء الثورة إلى جانب الشهيد عبان رمضان قبل أن يعتقل .

شهر ماي سنة 1955 يدعو أعضاء الجمعية للانضمام فرادي وللقيام بدور المناصر لجبهة التحرير الوطني في أوساط الجماهير الشعبية وفقاً لما جاء في بيان الفاتح من نوفمبر سنة 1954 .

يقول الشيخ الحسين : لقد استقبلني الشيخ العربي في مكتبه وحينما فاتحته في الموضوع الذي جئت من أجله، قال لي بأنه شخصياً مستعد لتنفيذ كل ما تأمر به الجبهة وانه مؤمن بأن الكفاح المسلح هو أسلم وأقصر طريق للتخلص من الاستعمار . أما عن باقي الأعضاء فانه أكد لي عدم استعدادهم في ذلك الوقت ، للانضمام إلى أية حركة ، تشتمل على العنف خاصة وانهم ممثلون رسمياً في الوفد الذي ما زال لم ينته من التفاوض مع السيد سوستيل ، ثم طلب مني أن أدخل إلى المكتب المجاور لأتحدث شخصياً مع الشيخ خير الدين .

لقد أكد الشيخ خير الدين كل ما سمعه الشيخ الحسين من الشيخ العربي ، وذكر ان له آمالاً كبرى في التوصل إلى نتائج ايجابية من خلال المحادثات التي كانت جارية مع الوالي العام . وعندما ألح مبعوث عبان على ضرورة التخلي عن المفاوضات والامتثال لنداء جبهة التحرير الوطني ، سأله خير الدين :

ـ هل للثورة من القوة ما يمكنها من مواجهة القوات الفرنسية والانتصار عليها ؟ وكان على ابن الميلي أن يجيب : أن جبهة التحرير الوطني كالفلاح ، مهمتها الحرث والبذر ، أما الباقي فكما ان الله يتولاه بالنسبة للزرع ، فان الشعب فيما يتعلق بالكفاح ، هو الذي بيده النصر أو الهزيمة .

من المعلوم أن هذه المفاوضات جرت في شهر ماي سنة 1955 ، وحول ذلك هناك معلومات قليلة وآراء مختلفة ، لكن المتفق عليه أنها وقعت وانتهت دون الوصول إلى أية نتيجة ايجابية .

أما الوالي العام ، فانه كان يبحث عن مخرج يبقي فرنسة الجزائر ويوقف الكفاح المسلح في آن واحد ، وذلك من باب المستحيلات لأن الذين أشعلوا نار الثورة لم يكونوا مدفوعين سوى بهدف الاستقلال الكامل وهو ما لم يكن يقبله السيد سوستيل ولا أي مسؤول فرنسي في ذلك الوقت . وأما المفاوضون الجزائريون فقد كانوا يرغبون في الحصول على بعض الحقوق والضمانات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالاصلاح في الجزائر . لم يكونوا يعرفون أن الثورة التي اندلعت لا تؤمن بانصاف الحلول ، وان المجاهدين الذين لجأوا إلى العنف لا يريدون غير الاستقلال الكامل بديلاً للتضحية القصوى التي أقدموا عليها . وقد كانت أيام التفاوض كافية ليتأكد الجانب الفرنسي بأن البيانيين والعلماء لا يمثلون شيئاً بالنسبة للواقع الجديد ، لأجل ذلك توقفت المباحثات ، وطلب سوستيل من حكومته أن تضاعف عدد الأجناد وتكثر العتاد الحربي ، بل وان تستنجد بالحلف الأطلسي الذي يملك الطائرات والأسلحة الحديثة المتنوعة .

ولقد استفسر الشيخ خير الدين عن موضوع التفاوض مع سوستيل فلم ينكر. ولكنه يقول بأن جبهة التحرير الوطني ، عندما علمت ، اتصلت به وبباقي أعضاء الوفد ، عن طريق الشهيد عبان رمضان وطلبت منهم أن يواصلوا مساعيهم شريطة ألا يتورطوا مع العدو..

إن هذا الزعم ليس من السهل تصديقه خاصة وأن عبان رمضان لم يترك مذكرات أو غيرها من الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة هذا الموضوع ، غير أن هناك حقيقة يعترف بها جميع المسؤولين الذين ما زالوا على قيد الحياة ومفادها أن عبان اتصل ، فعلاً بالمفاوضين الجزائريين وأمرهم باتخاذ الاجراءات اللازمة لتستجيب تشكيلاتهم المختلفة لنداء الفاتح من نوفمبر . ومن المعلوم أن النداء واضح : لا يخول لأحد ، كان من كان ، أن يتفاوض باسم جبهة التحرير الوطني .

ومهما يكن من أمر ، فان حكم الاعدام الذي أصدرته المنطقة الثانية ضد أعضاء الجمعية الذين قاموا بأعمال تتعارض مع مضمون النداء ، قد حوله عبان رمضان إلى نوع من العفو شريطة أن تعترف الجمعية بأخطائها وتدعو أعضاءها للالتحاق فرادى بصفوف جبهة التحرير الوطني في داخل الوطن أو في خارجه .

ولقد كان تصرف عبان بهذه الطريقة عملاً ما زال السياسيون ، إلى يومنا هذا ، يضفون عليه تقييمات مختلفة . فهناك من يرى فيه أول انحراف ، معتمداً ، في ذلك ، على سببين اثنين على الأقل :

أ ـ لأنه يكسر حكماً صدر عن منطقة دون الرجوع إليها أو اشراكها في عملية إعادة النظر التي تمخضت عن العفو ، مع العلم أن عبان ، في ذلك الحين ، لم يكن يمثل شيئاً في اطار الجهاز الأعلى للثورة ، لقد خرج من السجن في مستهل سنة 1955 بعد أن تشكلت القيادة السداسية ، وبعد أن صار عدد أعضائها تسعة على أثر انضمام مندوبية القاهرة . وأكثر من كل ذلك ، فان المسؤوليات القيادية كلها كانت قد وزعت عندما اطلق سراحه . ولم يكن هناك أي اجتماع تنسيقي أو تشاوري للقيادة العليا قصد تنصيبه على رأسها .

ب ـ لأنه فتح أبواب المسؤوليات القيادية لغير مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وأعضاء المنظمة الخاصة على وجه الخصوص . وكان ذلك ، في نظر أصحاب هذا الرأي ، هو السبب الرئيسي في وقوع الأزمة السياسية الخطيرة التي كادت أن تؤدي إلى الحرب الأهلية سنة 1962 ، والتي ما زالت عواقبها قائمة تعاني منها البلاد في جميع الميادين .

وعلى العكس من ذلك ، فان من السياسيين من يرى أن تصرف عبان الذي لم يكن موجهاً للعلماء وحدهم قد ساعد كثيراً على توسيع القاعدة الثورية

ومكن القيادة ، خارج الوطن خاصة ، من توظيف خبرات وامكانات العديد من اطارات التشكيلات السياسية المختلفة .

وعلى الرغم من كل شيء ، فان عفو عبان لم يعجل بحل جمعية العلماء والتحاق أعضائها بصفوف الثورة حسب ما ورد في نداء الفاتح من نوفمبر ، بل ان التفكير ، جدياً ، في الانضمام لم ينتصر على الاحجام والتردد الا بعد انتفاضة العشرين أوت سنة 1955 .

فخلال الانتفاضة المذكورة ، يؤكد الأحياء من قادة منطقة الشمال القسنطيني بأن تعليمات صارمة أعطيت لأعدام بعض المسؤولين من جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري . وإذا كان بعضهم قد نجى من الكمين الذي نصب له وتمكن من الالتحاق بالعاصمة فان الحاج السعيد شريف قد أصيب بجروح خطيرة في حين تم اعدام علاوة عباس وكلاهما من الأعضاء البارزين في الاتحاد .

هكذا ، اذن ، فان استعمال العنف هو الذي دعم الحس الوطني لدى مسؤولي التشكيلات السياسية السابقة لاندلاع الثورة . ومما لا شك فيه ان معظم أعضاء جمعية العلماء انما بدأوا يؤمنون بضرورة الكفاح المسلح ، فقط عندما اقترب الموت من الأبواب ، وعندما تأكدوا من أن الثوار عازمون على الضرب ، إذا ما اقتضى الحال ، ليمنعوا أياً كان من عرقلة المسيرة الطبيعية للثورة .

وإذا كان أعضاء الجمعية قد شرعوا في التقرب من أجهزة جبهة التحرير الوطني ابتداء من الأشهر الأخيرة لسنة 1955 ، فان الانضمام الرسمي لم يتم الا بعد أن صدر بيان يوم 7 جانفي سنة 1956 الذي سنعالجه في مكانه وفي وقت لاحق .

الفصل التاسع

موقف الحركة الوطنية الجزائرية من ثورة نوفمبر في عامها الأول

هناك اختلاف كبير بين المؤرخين فيما يتعلق بظهور الحركة الوطنية الجزائرية . فبعض الكتابات ترجع تاريخ الانشاء إلى ما بعد ميلاد جبهة التحرير الوطني دون أن تتفق على يوم واحد ، الأمر الذي جعلنا ، اليوم ، نقف في حيرة أمام ضرورة الاختيار بين اليوم الثاني من نوفمبر أو الخامس والعشرين من ديسمبر سنة 1954 أو شهر مارس سنة 1955 [1] ، إلى غير ذلك من الاثباتات والتكهنات . أما بعض الكتابات الأخرى ، فانه يوحي بأن الحركة تأسست على اثر المؤتمر الاستثنائي الذي عقده أنصار مصالي الحاج بأورنو في بلجيكا يوم 14 جوليت سنة 1954 [2] .

(1) محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني : سراب وواقع ، باريس 1980 ص 143 وما بعدها .

(2) في خضم الأزمة التي كانت تتخبط فيها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والناتجة عن تصاعد الصراع بين اللجنة المركزية ومصالي ، وعلى اثر النداء الذي وجهه هذا الأخير إلى كافة المناضلين يوم 25 فيفري سنة 1954 ، عقدت اللجنة المركزية دورة طارئة بتاريخ 28 مارس ، وصادقت على لائحة تكلف رئيس الحزب بتسيير الشؤون القائم وتنظيم مؤتمر استثنائي قبل يوم 15 جوليت من نفس السنة .
لكن ، يبدو أن أنصار مصالي أعطوا للائحة تأويلاً خاصاً ، وقاموا بنشاطات تنظيمية وتعديلات جذرية في القاعدة قصد تحضير الجو الملائم لابعاد أعضاء اللجنة المركزية ، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تحتج وتعقد ، بدعوة من ثلثي أعضائها ، دورة استثنائية أخرى يومي 22 و23 ماي ألغت فيها اللائحة المذكورة ، وقررت القيام بحملة اخبارية واسعة لدى هياكل الحزب القاعدية . وبعد حوالي شهر من ذلك التاريخ ، استدعى رئيس الحزب اللجنة المركزية للاجتماع يومي 27 و28 جوان ، وأخبرها ، عن طريق ممثله ، بأنه يسحب منها ثقته ، ويدعو أعضاءها لحضور المؤتمر كمناضلين ، لأجل ذلك أطلعوا على التعليمات التي أرسلت إلى القسمات بشأن التحضيرات ولم يسمح لهم بمناقشتها .
وبالفعل ، فان المؤتمر قد انعقد بدون لجنته المركزية . وانبثق عنه مكتب سياسي ومجلس وطني ثوري . ومنذ ذلك الحين صار أنصار مصالي ، لا يتحدثون في كتاباتهم الا عن الحركة الوطنية الجزائرية .

والواقع أنه ينبغي أن نفرق بين موضوعين أساسيين اثنين :

1) عبارة « الحركة الوطنية التي كانت تستعمل في بلادنا للتدليل على نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية . ولقد أصبح ذلك التعبير شائعاً ومقبولاً لدى جميع الأوساط ، حتى ان الجماهير تكتفي بكلمة « الوطنية » وتعرف ان مناضلي التشكيلات المذكورة هم « الوطنيون » .

وكانت الوثائق الرسمية نفسها تستعمل عبارة « الحركة الوطنية » للتدليل على حركة الانتصارات للحريات الديمقراطية . نستطيع التأكد من ذلك بكل سهولة عندما نرجع إلى المراسلات والتقارير واللوائح الصادرة عن كبار المسؤولين ، آنذاك ، وفي مقدمتهم السيد مصالي الحاج نفسه أو عن الهيآت الحزبية المختلفة . ومن جهتها ، فان التشكيلات السياسية الأخرى ، أيضاً ، كانت تستعمل هذه العبارة عندما تريد الحديث عن حزب مصالي .

2) عبارة « الحركة الوطنية الجزائرية » كحزب أسس على أنقاض حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وقد اختار مصالي هذه التسمية لما لها من شهرة واسعة ومكانة هامة في أوساط الجماهير . وإذا كان التنظيم ، في حد ذاته ، قد ظهر مباشرة بعد انعقاد مؤتمرهورنو كتتويج للأزمة التي عرفتها حركة الانتصار ، وتجسيد للانقسام الذي تعرضت له ، فانه لم ينزل إلى الشارع الا بعد أن ولدت جبهة التحرير الوطني حيث انتصب منافساً لها ورافضاً لها مبادرتها الثورية التي قامت بها ليلة الفاتح من نوفمبر سنة 1954 .

وإذا رجعنا إلى رسالة كان رئيس الحركة الوطنية الجزائرية قد وجهها إلى رئيس مجلس وزراء سوريا يوم 10 مارس سنة 1957 ، فاننا نفهم بأن جبهة

(1) انظر محفوظات الثورة الجزائرية ، جمع وتعليق محمد حربي ، نشر جان أفريك ، باريس سنة 1981 .
(2) محفوظات الثورة الجزائرية ، ص : 133 وما بعدها .

التحرير الوطني المكونة من عناصر مطرودة من حركة الانتصار قد فشلت في اشعال فتيلة الثورة ، اذ ولدت وماتت في يوم واحد . وفي اليوم الثاني من نوفمبر قامت الحركة الوطنية الجزائرية برفع لواء الجهاد دفاعاً عن شرف الشعب الجزائري [1] .

وتقول نفس الرسالة : ان الثورة ، بقيادة مصالي ، قد تمركزت في الأوراس وفي منطقة القبائل حيث يوجد مسؤولان عرفا بوفائهما وولائهما للزعيم ، وهما : مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم [2] .

صحيح ان المسؤولين المذكورين كانا ، مثل غيرهما من مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، مخلصين للحزب ولرئيسه . ولكنهما ، تأكدا من أن هذا الأخير قد تجاوزته الأحداث كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، فانهما انفصلا عنه ليكونا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني وقادتها العاملين الأوائل .

ان الحركة الوطنية الجزائرية تلتقي مع جبهة التحرير الوطني في نقطة أساسية وهي أنهما من مصدر واحد ، أي من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، لكنهما تختلفان من حيث التركيبة البشرية .

فعلى الرغم من أن المناضلين والمسؤولين الأوائل لجبهة التحرير الوطني كلهم من حركة الانتصار الا انهم يمتازون عن مسؤولي الحركة الوطنية الجزائرية بكونهم آمنوا أكثر من هؤلاء الأخيرين بضرورة الانتقال السريع إلى مرحلة الكفاح المسلح ، وبذلك لجأوا إلى التمرد عن الهيئات القيادية في الحزب .

---

(1) نفس المصدر.

(2) نفس المصدر.

أما عناصر الحركة الوطنية الجزائرية فانهم ظلوا يعتقدون بأن مصالي وحده هو الذي يستطيع اعلان الثورة والتخطيط لانجاحها ، خاصة بعد التعليمات الموجهة إلى أعضاء المكتب السياسي بتاريخ اليوم الثاني من شهر أوت سنة 1954 ، والتي تندرج من مقررات المؤتمر المنعقد يوم 14 جوليت من نفس السنة [1] .

وعندما اندلعت الثورة وتمركزت خاصة في المناطق الأولى والثانية والثالثة كما أشرنا إلى ذلك في مكانه ، فان قيادة « الحركة الوطنية الجزائرية » قد أشاعت في أوساط المناضلين بفرنسا أن مصالي هو قائدها وان قائد قواتها المسلحة هو الجنرال محمد بن لونيس .

والحقيقة ان محمد بن لونيس لم يظهر بالمنطقة الثالثة الا في مستهل سنة 1955 . وتقول احدى الوثائق التي أوردها السيد محمد حربي ضمن ما نشره من محفوظات الثورة : ان عدد جنوده قد بلغ في نهاية تلك السنة حوالي ستمائة اجتمعت لديهم 1200 بندقية وسبعون ألف رصاصة . أما القوات المسلحة نفسها فتسمى : الجيش الوطني للشعب الجزائري .

ولقد قام السيد كريم بلقاسم ، بعد أن اشتد ساعده ، بمحاربة ذلك الجيش على الصعيدين السياسي والعسكري ، وسوف يتمكن سنة 1956 خاصة من جعل مجموعات كبيرة منه تنضم إلى جيش التحرير الوطني بينما تتواصل مطاردة المجموعات الباقية ، وسنتحدث عن تطورات الصراع في معالجتنا لتاريخ الثورة في أعوامها التالية .

---

(1) جاء في مقررات المؤتمر : ان المؤتمرين عازمون على اشعال فتيلة الثورة التحريرية وهم يضعون كل ثقتهم في رئيس الحزب ليتحول العزم إلى حقيقة غير ان التعليمات لم تكن واضحة اذ أوصت فقط باعداد مخطط عمل من شأنه أن يساعد على تدويل المشكل الجزائري وبانشاء مصالح تسهر على حسن سير الحزب ، وعلى أمن مسيريه ومناضليه في حالة ما إذا تعرضوا لاجراءات قمعية .

وإذا كان جيش التحرير الوطني ، في داخل البلاد ، قد انفرد بالمبادرة ، وراح منذ البداية يلحق الهزائم بوحدات الجيش الوطني للشعب الجزائري ، فان الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ، في الخارج ، حيث تمكنت الحركة الوطنية الجزائرية من أن تسد الطريق في وجهها مدة غير قصيرة .

وعندما استطاعت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، رغم كل المشاكل والعراقيل بجميع أنواعها ، أن تنشئ هياكلها وتجند مناضليها ومسؤوليها الأوائل فان الحركة الوطنية الجزائرية لم تتردد في استعمال العنف الذي ذهب ضحيته كثير من الاطارات الوطنية .

ولئن كانت جبهة التحرير الوطني قد ردت على العنف بالعنف ، فان القتال بين الأشقاء في تلك السنة الأولى من الثورة ، لم يبلغ أشده ، بل ان الجانب الديبلوماسي قد طغى وكان من الممكن أن ينتصر لولا أن تدخلت المخابرات المصرية وأجهضت كل مشاريع الاتفاق والوحدة .

وبالفعل ، ما زلنا نذكر كيف ان الاثنين والعشرين عهدوا إلى السيد مصطفى بن بولعيد مهمة الاتصال بالسيد مصالي الحاج ، يعرض عليه قيادة الثورة ، لكن مصالي رفض الاشراف على تنظيم وضعه غيره حتى ولو كان غيره من تلامذته ومناضلي الحزب الذي يرأسه .

ربما كان رفض السيد مصالي ناتجاً عن كونه لم يصدق أن تتمكن مجموعة من المناضلين المجهولين في معظمهم ، من الاقدام على جر البلاد ، بامكانيات لا تكاد تذكر ، إلى وضع لن يستطيعوا ، قطعاً ، مراقبته فيما بعد . وبالإضافة إلى ذلك ، فان أغلبية المسؤولين الذين طلبوا منه قيادة حركتهم كانوا ينتمون إلى المنظمة الخاصة ، ومن ثمة فهم أقرب للتفاهم مع أعضاء اللجنة المركزية . ومن يدري ، لعل مصالي قدر هذا الحساب وأضافه إلى التخوف الأول .

وفي اطار الصراع مع اللجنة المركزية التي تجاوزها مؤتمر هورنو واستبدلها بالمجلس الوطني ، فان المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية قد أوفد في شهر أكتوبر واحداً من أعضائه البارزين ، وهو السيد أحمد مزغنة ، إلى القاهرة يتفاوض مع مندوبية حركة الانتصار هناك ويحاول استمالتها . لم يكن يعلم انها انضمت ، عن قناعة ، إلى القيادة التي سوف تؤسس جبهة التحرير الوطني .

ولما وصل ممثل الحركة الوطنية الجزائرية إلى القاهرة فوجئ بالاعلان عن اندلاع الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر . وبدأت المحادثات مكثفة مع مندوبية جبهة التحرير الوطني وانتهت باتفاق الطرفين على ضرورة توحيد التنظيم الذي اختيرت له تسمية : جبهة التحرير الجزائرية . كان ذلك في شهر فيفري سنة 1955 .
ونتيجة للاتفاق المذكور ، تقرر أن يقع اجتماع في شهر ماي باحدى مدن سويسرا يضم وفداً هاماً عن الحركة الوطنية الجزائرية برئاسة السيد مصالي نفسه ومندوبية الخارج لجبهة التحرير الوطني مدعمة بالسيد محمد بوضياف كرئيس .

ويقول السيد مصالي الحاج في رسالته إلى سعادة رئيس مجلس وزراء سوريا « بأن اللقاء لم يقع بسبب تدخل العقيد عكاشة ، رجل المخابرات المصرية الذي نظم اختطاف السيد بن أحمد مزغنة والشاذلي المكي من مطار القاهرة . وبذلك وضع حداً للاتصال بين الطرفين »[1] .

ليس من السهل تصديق هذا الادعاء من السيد مصالي خاصة إذا علمنا من الوثيقة المذكورة نفسها ان الحركة الوطنية الجزائرية أوفدت ، في شهر أفريل سنة 1955 . أحد المسؤولين البارزين[2] إلى الريف المغربي المحتل قصد شراء

(1) انظر مخطوطات الثورة الجزائرية ، ص 135 وما بعدها .

(2) الموفد هو السيد العربي أو لبصير الذي يقول السيد مصالي بأنه اختطف من طرف عناصر جبهة التحرير الوطني . وغابت أخباره منذ ذلك التاريخ .

الأسلحة لتزويد الجيش الوطني للشعب الجزائري . ولو كان مصالي صادقاً في قوله ، لأجل المهمة إلى أن يحصل الاتفاق النهائي . .

وعلى أية حال ، فان وصول مبعوث الحركة الوطنية الجزائرية إلى الريف قد كان بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الفتنة بين الأشقاء في كافة أنحاء المغرب . وقبل انتهاء تلك السنة الأولى من الثورة ستبلغ المعارك أوجها . وستتمكن مصالح السيد عبد الحفيظ بوالصوف ، نائب الشهيد ابن مهيدي ، من الاتيان على بذور التنظيم المصالي .

أما إذا رجعنا إلى الوثائق التي تركها السيد مصالي الحاج ، فاننا نرى بأن الصراع الحقيقي بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني انما بدأ في نهاية شهر ماي[1] عندما اكتشف المحامي الموكل من قبل مصالي للدفاع عن السيد تربوش بأن هذا الأخير اعترف للشرطة الفرنسية ، أثناء الاستنطاق ، بأنه قرر اعدام الزعيم « للتمكن من انهاء الأزمة القائمة منذ سنة 1953 .

ان هذه المعلومات تتفق ، تماماً ، مع ما أورده السيد محمد حربي في كتابه « جبهة التحرير الوطني بين السراب والواقع » نقلاً عن أحد محاضر الشرطة الفرنسية العاملة بوهران . جاء في ذلك المحضر على لسان السيد محمد غوفال وهو واحد من مسؤولي الحركة الوطنية الجزائرية : « لقد أعطي لنا الأمر ، في شهر جوان ، باقتناء الأسلحة وتحضير المفرقعات قصد الشروع في العمل المباشر .

---

(1) كان مصالي ، إلى غاية شهر ماي . قد طلب من محاميه أن يتولى الدفاع على حساب الحزب ، عن كل مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذين يقعون بين أيدي السلطات الاستعمارية بقطع النظر عن انتماءاتهم المختلفة .

وأوضح: بأنني تلقيت الأمر من سي لخضر الذي أظن أنه تلقاه من سي مصطفى عضو المجلس البلدي لمدينة العاصمة[1] .

ومن جهة أخرى ، فان هذه المعلومات تتطابق ، كذلك ، مع ما ذكره السيد ايف كوريار ، نقلاً عن العقيد واعمران حيث قال : « لقد علم كريم بلقاسم ان الجيش الوطني للشعب الجزائري قد تمركز بقوة في منطقته ، وانه متواجد في فرقة مكونة من حوالي ثلاثين مقاتلاً بدوار بني بوعدو[2] ، وفي مجموعة أخرى مكونة من حوالي خمسمائة مقاتل بناحية قنزات[3] . ويشرف على الفرقة الأولى قائد يدعى : سي رابح، بينما يقود المجموعة الثانية الجنرال ابن لونيس نفسه » .

« وفي مستهل جوان أصدر كريم بلقاسم أوامره إلى القائد دهيلس سليمان[4] لتنظيف دوار بني عدو ، في حين أسند مهمة القضاء على مجموعة قنزات إلى ذلك الـــذى سيـــعرف فيما بعد باسم العقيد عميروش »..

(1) محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، بين السراب والواقع ، باريس 1980 ، ص : 149 وما بعدها ويضيف صاحب الكتاب بأن الحركة الوطنية الجزائرية قد جمعت ما تيسر من الأسلحة ، وانتقلت إلى العمل ليلة 19 أكتوبر سنة 1955 . لكن ذلك العمل لم يستمر بسبب ما قامت به مصالح الاستعلامات الفرنسية من تدخل سريع وفعال . غير ان المسؤولين عن الحركة يؤكدون بأن الشرطة الاستعمارية لم تكن لتحقق مثل ذلك النجاح لو لم تساعدها عناصر من جبهة التحرير الوطني .

(2) قرية صغيرة تبعد عن مدينة تيزي وزو بحوالي خمسة عشر كيلومتراً .

(3) قرية صغيرة أيضاً تقع في دائرة بوقاعة على بعد حوالي 45 كلم من مقر الدائرة .

(4) عرف باسم العقيد الصادق . قاد المنطقة الرابعة سنة 1957 ثم عين عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية من سنة 1957 إلى سنة 1962 . كان أحد قادة جبهة القوات الاشتراكية التي حاولت أن تتمرد سنة 1963 .

وتذكر المصادر الحية ، اليوم ، ان تلك العمليات وقعت بالفعل ، وقد توجت بنجاح كبير ، ترتب عنه قرار السيد ابن لونيس والاجناد القلائل الذين بقوا معه وتوجههم نحو الجنوب حيث سيتمركز قائد الجيش الوطني للشعب الجزائري في انتظار المعونة والامكانيات التي تسمح له بإعادة تنظيم ما تبقى من قواته وبتعبئة ما يمكن من طاقات جديدة .

فانطلاقاً من كل المعطيات السابقة ، نستطيع التأكيد ، اليوم ، بأن الذي أراق دماء الأشقاء المناضلين من أجل أهداف واحدة انما هي المصالح الشخصية وحب الظهور والمسؤولية لدى مجموعة من الاطارات المسيرة .

وإذا كان التكوين السياسي والايديولوجي لمناضلي الحركة الوطنية الجزائرية الذين هم أبناء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تماماً مثل مناضلي ومسؤولي جبهة التحرير الوطني في تلك السنة الأولى من الثورة ، لا يسمح لنا بادانتهم أو باضفاء صفة الخيانة عليهم ، فاننا لا نستطيع تبرئة المكتب السياسي والمجلس الوطني اللذين انبثقا عن مؤتمر هورنو . وبامكاننا الجزم أن أعضاء الهيأتين المذكورتين وفي مقدمتهم مصالي الحاج نفسه قد ارتكبوا أخطاء فادحة كلفت الجزائر أثماناً باهظة في الأرواح والعتاد .

وعلى الرغم من أن وضع الحركة الوطنية الجزائرية يختلف كل الاختلاف عن وضع التشكيلات السياسية الأخرى ، فانه لا يسعنا الا أن نؤكد بأن موقفها كان سلبياً من الثورة في عامها الأول ، غير ان ذلك لا يمنعنا من القول بأن معالجة هذا الموضوع يحتم على كل باحث موضوعي أن يفرق بين قيادة الحركة ومناضليها . وفي دراستنا المقبلة سنتطرق إلى هذه المسألة من جميع جهاتها

ملحق رقم (1)

القانون الأساسي الذي صادقت عليه الجمعية العامة لنجم شمال افريقيا بتاريخ 28 ماي سنة 1933 ، في باريس ، نهج بروتانيا رقم 49 .

المادة الأولى : لقد تأسست جمعية « نجم شمال افريقيا » التي تضم كل المسلمين في افريقيا الشمالية .

مقرها باريس ، ولكنه قابل للنقل إلى أي بلد آخر إذا ما اقتضت ذلك الضرورات السياسية .

المادة الثانية : هدفها الأساسي هو الكفاح من أجل الاستقلال الكامل لكل واحد من البلدان الثلاثة : الجزائر ، المغرب ، وتونس ، ووحدة شمال افريقيا .

المادة الثالثة : الجمعية :

أ ـ تضم كافة مسلمي شمال افريقيا ، وتتولى تربيتهم السياسية والاجتماعية .
ب ـ تدافع عن مصالحهم المادية والأدبية والاجتماعية والسياسية .
جـ ـ تبذل كل ما في وسعها من وسائل لانجاز مشاريعها ، وتقوم بكل الدعاية اللازمة لذلك .

الأعضاء :

المادة 4 : تشتمل الجمعية على أعضاء عاملين ومنخرطين وشرفيين .
أ ـ يكون عضواً كاملاً كل مسلم من شمال افريقيا يدفع 65 فرنكاً سنوياً ، ويتم ترشيحه من قبل عضوين عاملين ، وقبوله من طرف اللجنة المركزية .
ب ـ يكون عضواً منخرطاً كل شخص يدفع 100 فرنك سنوياً .
جـ ـ يكون عضواً شرفياً كل شخص يسهم ، مادياً أو أدبياً ، في تحقيق هدف هذه الجمعية .

الموارد :

المادة 5 : موارد الجمعية هي :
أ ـ اشتراكات الأعضاء .
ب ـ كل الموارد الأخرى المشروعة .
الجمعية لا تتلقى مساعدات من الحكومة الفرنسية .

الادارة :

المادة 6 : تسير الجمعية لجنة مركزية مكونة من 25 عضواً ينتخبهم المؤتمر لمدة سنة واحدة بالأغلبية النسبية للأعضاء الناخبين على طريقة القائمة الوحيدة .

اللجنة المركزية مسؤولة أمام المؤتمر عن تطبيق القانون الأساسي ، وعن كل نشاط سياسي تقوم به الجمعية وكذلك عن تسييرها المالي .

تجتمع اللجنة المركزية كل شهرين ، وعندما يطلب ذلك ثمانية من أعضائها .

المادة 7 : تعين اللجنة المركزية لجنة مديرة مكونة من ثمانية أعضاء من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس ، وأميناً عاماً وأميناً عاماً مساعداً ، ومسؤولاً عن المالية ومسؤولاً عن الصحافة . وهؤلاء هم مكتب اللجنة المديرة .

اللجنة المديرة مسؤولة أمام اللجنة المركزية عن كل ما تقوم به من أعمال ، وتنفذ قرارات هذه الأخيرة ، كما انها تدرس وتصادق على جميع القضايا المتعلقة بسير وادارة الجمعية والتي يتضمنها جدول الأعمال المقترح من قبل الرئيس .

لا يمكن القيام بتنفيذ أي قرار خاص بالإدارة أو بنشاط الجمعية وحياتها إذا لم تناقشه مسبقاً وتصادق عليه اللجنة المديرة .

تبحث اللجنة المديرة الوضع المالي الذي يعرضه أمين الصندوق ، تأذن بالصرف وتصادق على محضر الجلسة السابقة .

تجتمع اللجنة المديرة أسبوعياً على الأقل ، وتدعو اللجنة المركزية للاجتماع كلما طرأ تغيير على الوضعية السياسية أو كلما رأت ذلك ضرورياً .

المادة 8 : لكي تكون قرارات اللجنة المديرة أو اللجنة المركزية قانونية ، ينبغي أن تتم المصادقة عليها بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين ، وفي حالة التساوي فان صوت الرئيس يكون مرشحاً ، ومن جهة أخرى ، فان من الضروري أن يحضر اجتماع اللجنة المديرة أربعة أعضاء ، وثلاثة عشر عضواً بالنسبة لاجتماع اللجنة المركزية .

المادة 9 : في داخل اللجنة المركزية وفي المؤتمر ، يناقش كل الأعضاء بعمق وبحرية جميع المشاكل المعروضة عليهم . وبعد التصويت على القرارات يصبح من الواجب على الأغلبية والأقلية العمل معاً من أجل تطبيقها . والجمعية لا تتبع أي حزب سياسي .

المؤتمر :

المادة 10 : تستدعي الجمعية ، سنوياً ، مؤتمراً يحضره مندوبون عن جميع الفروع . ويكون عدد المندوبين عن كل فرع متناسباً مع عدد الأعضاء العاملين بذلك الفرع .

اللجنة المديرة هي التي تحدد مكان انعقاد المؤتمر ، وتقوم الفروع التي لا تستطيع ارسال المندوبين بتعيين أعضاء عاملين ممن يسكنون المدينة التي يعقد فيها المؤتمر.

يقرر المؤتمر بكل سيادة في شأن جميع القضايا التي تتعلق بنشاط الجمعية وبتوجيهها السياسي .

يبحث أعمال اللجنة المديرة السابقة ويصادق عليها .

ينتخب المؤتمر من بين أعضائه العاملين ويطلب منهم لجنة مركزية مكونة من خمسة وعشرين عضواً ، وذلك على طريقة القائمة الوحيدة وبالأغلبية النسبية ، كما انه ينتخب خمسة أعضاء اضافيين لشغل المناصب الشاغرة حسب عدد الأصوات المحصل عليه .

. يمكن المؤتمر أن ينعقد استثنائياً بطلب من اللجنة المديرة أو من ثلاثة فروع .

الفــرع :

المادة 11 : القاعدة النظامية لنجم شمال افريقيا هي الفرع المحلي الذي يجب أن يضم عشرين عضواً عاملاً على الأقل .

كل واحد من أعضاء الجمعية ينبغي أن يكون تابعاً لفرع محلي .

يؤسس فرع محلي في كل مدينة أو قرية . وفي المدن الكبيرة يمكن تأسيس فرع في كل دائرة أو حي .

المادة 12 : تنتخب الفروع ، لمدة سنة ، مكاتبها التي تتكون من رئيس وأمين وأمين للصندوق . يجتمع المكتب مرتين في الشهر الواحد .

تتولى الفروع تطبيق قرارات اللجنة المركزية ، وتستطيع اتخاذ المبادرات لكن في الاطار المحدد لها من طرف اللجنة المركزية التي ينبغي أن تكون معها على اتصال دائم ومباشر وان تطلعها على نشاطها مرة في كل شهر .

في حالة شغور أحد مناصب الفرع تجرى انتخابات جزئية .

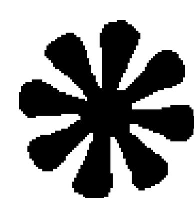
تدفع الفروع إلى اللجنة المركزية ثلثي المبالغ التي تجمعها . وفي حالة عجز تقوم اللجنة المركزية بمساعدتها في حدود امكانياتها .

العقوبات والطرد

المادة 13 : عندما يقوم أحد أعضاء الجمعية ، عمداً ، بمخالفة القانون الأساسي أو البرنامج السياسي أو قواعد الانضباط ، فان اللجنة المديرة تبادر إلى تنبيهه بواسطة رسالة مضمنة . ويطلب منه أن يقدم تفسيرات عن كل عمل يكون قد قام به علناً أو في اطار خاص وهو مناهض لمصالح الجمعية . وبعد النظر في

ذلك العمل تصدر اللجنة المديرة حكمها ، وتتخذ العقوبات اللازمة أي الطرد أو التوبيخ حسب خطورة الموضوع .

المادة **14** : **لا** يكون حل الجمعية الا بطلب من اللجنة المركزية واللجنة المديرة وباجماع أصوات الهيأتين . كما ان اللجنة المديرة هي التي تقرر الجهة التي تؤول لها الأموال الباقية .



ملحق رقم (2)

البرنامج السياسي لنجم شمال افريقيا الذي صادق عليه المؤتمر يوم 28 / 5 / 1933 .

القسم الأول :

1 ـ الالغاء الفوري لقانون الأهالي البشع ، وكذلك سائر التدابير الاستثنائية
2 ـ العفو على كل المساجين والخاضعين للحراسة الخاصة والمنفيين لمخالفتهم قانون الأهالي أو لارتكابهم جنحة سياسية .
3 ـ حرية السفر إلى فرنسا وإلى سائر البلاد الأجنبية .
4 ـ حرية الصحافة وانشاء الجمعيات ، وعقد الاجتماعات ، واحترام الحقوق السياسية والنقابية .
5 ـ استبدال المندوبيات المالية المنتخبة بالاقتراع المضيق بمجلس وطني جزائري ينتخب بالاقتراع العام .
6 ـ الغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية ، واستبدال تلك الهيئات بمجالس بلدية تنتخب بالاقتراع العام ..
7 ـ فتح الوظائف العمومية بدون استثناء لجميع الجزائريين ، لنفس الوظيفة نفس المرتب بالنسبة للجميع .

8 ـ التعليم الاجباري باللغة العربية . فتح أبواب التعلم بجميع مراحله ، وانشاء مدارس عربية جديدة. كما ان كل البيانات الرسمية يجب أن تنشر آنياً باللغتين العربية والفرنسية .

9 ـ بالنسبة للخدمة العسكرية يجب احترام الآية القائلة .

10 ـ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية . حق العائلات الجزائرية المقيمة بالجزائر في الاستفادة من مساعدة البطالة ومن المنح العائلية . الالغاء الفوري للضمانات الاجتماعية .

11 ـ توسيع القرض الفلاحي إلى الفلاحين الصغار . تطوير وسائل المواصلات . تنظيم الري تنظيماً أكثر عقلانية . فتح معونات حكومية لا ترد إلى ضحايا المجاعات العرضية .

القسم الثاني

1 ـ استقلال الجزائر استقلالاً تاماً .
2 ـ سحب جميع قوات الاحتلال .
3 ـ انشاء جيش وطني
حكومة وطنية ثورية

1 ـ مجلس تأسيسي ينتخب بالاقتراع العام .
2 ـ الاقتراع العام في جميع المستويات ، وأهلية الانتخاب لكل سكان الجزائر بالنسبة لسائر الجمعيات .
3 ـ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية .

4 ـ تمليك الدولة الجزائرية للبنوك والمناجم والسكك الحديدية والموانئ والمصالح العموميه التي استحوذ عليها الغزاة .

5 ـ مصادرة الملكيات الكبيرة التي استحوذ عليها الاقطاعيون حلفاء الغزاة ، والمعمرون والجمعيات المالية ، وتوزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الصغار . احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة . استرجاع الدولة الجزائرية للأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية .

6 ـ مجانية التعليم واجباريته باللغة العربية في جميع المراحل .

7 ـ اعتراف الدولة الجزائرية بالحقوق النقابية وبالاتحادات والاضرابات ، والتزامها باصدار القوانين الاجتماعية .

8 ـ المساعدة الفورية للفلاحين وذلك باعطاء الزراعة قروضاً معفاة من الفوائد ومخصصة لشراء الآلات والبذور والأسمدة ، ولتنظيم الري وتحسين المواصلات الخ . . .



ملحق رقم : 2 مكرر

القانون الأساسي
لجَمعية العلماء المسلمين الجزائريين

القسم الأول : الجمعية

الفصل الأول : تأسست في عاصمة الجزائر جمعية ارشادية تهذيبية تحت اسم « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » مركزها الاجتماعي بنادي الترقي الكائن ببطحاء الحكومة عدد 9 بمدينة الجزائر.

الفصل الثاني ـ هذه الجمعية مؤسسة حسب نظام وقواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسوي المؤرخ بغرة جويلية سنة 1901 .

الفصل الثالث ـ لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية .

القسم الثاني : غاية الجمعية

الفصل الرابع ـ القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل .

الفصل الخامس ـ تتذرع الجمعية الوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحاً نافعاً لها غير مخالف للقوانين المعمول بها ومنها انها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة .

الفصل السادس ـ للجمعية أن تؤسس شعباً في القطر وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي .

القسم الثالث : أعضاء الجمعية

الفصل السابع ـ أعضاء الجمعية على ثلاثة أقسام :

مؤيدون وقيمة اشتراكهم عشرون فرنكاً
عاملون وقيمة اشتراكهم عشرة فرنكات
مساعدون وقيمة اشتراكهم خمسة فرنكات .

الفصل الثامن ـ يتألف المجلس الإداري من الأعضاء العاملين فقط .

الفصل التاسع ـ الأعضاء العاملون فقط هم الذين ينتخبون كل سنة أعضاء المجلس الاداري المتألف من رئيس ونائب له وكاتب عام ونائب له وأمين مال ونائب له ومراقب وأحد عشر عضواً مستشاراً .

الفصل العاشر ـ للجمعية أن تنشئ بمركزها بالجزائر مكتباً يكون على رأسه مدير مكلف بإدارة شؤونها ومصالحها .

الفصل الحادي عشر ـ وللجمعية أيضاً أن تحدث مكاتب عمالية في كل من العمالات الثلاث وعلى رأس كل مكتب منها كاتب مكلف بإدارة شؤون الجمعية وهذه المكاتب كلها تكون مرتبطة أتم الارتباط بالمكتب المركزي .

الفصل الثاني عشر ـ الاعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الاجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد العلمية الاسلامية الأخرى .

الفصل الثالث عشر ـ الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المبنية بالفصل المتقدم وأراد أن يساعدها بماله وأعماله على نشر دعوتها الاصلاحية .

القسم الرابع : مالية الجمعية

الفصل الرابع عشر ـ مالية الجمعية تتألف من معلوم اشتراكات الأعضاء بكافة أنواعهم المبينة في الفصول المتقدمة .

الفصل الخامس عشر ـ للجمعية أن تلتمس وتقبل من الحكام المحليين اعانات مالية .

الفصل السادس عشر ـ مبلغ الاشتراكات والاعانات يقبضه أمين المال ويسلم فيه وصلاً .

الفصل السابع عشر ـ مال الجمعية يوضع باسمها في احدى البنوك المحلية ولا يبقى أمين المال منه تحت يده أكثر من خمسمائة فرنك .

الفصل الثامن عشر ـ لا يجوز اخراج شيء من المال بقصد صرفه الا بأمر كتابي ممضي من الرئيس والكاتب العام أمين المال ، وذلك تنفيذاً لما يقرره المجلس الاداري .

الفصل التاسع عشر ـ يصرف مال الجمعية فيما تقتضيه مصلحتها ويوجبه الوصول إلى غايتها المبينة بالفصل الرابع من هذا القانون الأساسي .

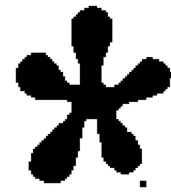
القسم الخامس : الاجتماعات الإدارية والعامة

الفصل العشرون ـ المجلس الاداري يجتمع في الأوقات التي يراها مناسبة ويجب أن تكون جلساته كلها مسجلة في دفتر محاضر الجلسات وكل قرار يقرره المجلس ولا يكون مسجلاً بالدفتر المعد لذلك يعتبر لغواً لاعمل عليه ويجب أن يمضي المحضر رئيس الجلسة وكاتبها .

الفصل الحادي والعشرون ـ ينعقد الاجتماع العام لسائر الأعضاء مرة في السنة وينعقد هذا الاجتماع بمدينة الجزائر اثر استدعاء من الرئيس وزيادة على هذا الاجتماع السنوي يجوز عقد اجتماع آخر في أثناء السنة في الزمان والمكان اللذين يعينهما الرئيس وبعد أن يتفاوض أعضاء الجمعية في أثناء الاجتماع العمومي العادي في برنامج الجمعية وتعرض عليهم أعمال الجمعية في السنة السابقة تنعقد جلسة ثانية يحضرها الأعضاء العاملون والمؤيدون والمساعدون فقط .

الفصل الثاني والعشرون ـ اذا شجر خلاف بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجمعية أو تغيرت سيرة أحد الأعضاء بما تراه الجمعية ماساً بحياتها فلمجلس الادارة أن يعين لجنة بحث وتحكيم تشمل خمسة من الأعضاء العاملين وخمسة من الأعضاء المؤيدين وهذه اللجنة تعرض نتيجة بحثها وما تراه في القضية على المجلس الاداري وهذا الأخير يطبق العقوبات والأحكام المنصوص عليها في اللائحة الداخلية التي ستوضع للجمعية .

الفصل الثالث والعشرون ـ **لا ينظر في طلب متعلق بحل الجمعية الا إذا** كان صادراً من ثلث الأعضاء على الأقل ولا يعمل به ولا ينفذ الا إذا صادق عليه أربعة أخماس الأعضاء العاملين وإذا انحلت الجمعية ـ لا قدر الله ـ يسلم أثاثها ومالها إلى جمعية خيرية اسلامية يعينها المجلس الإداري .



ملحق رقم (3)

منشور الحزب الشيوعي الجزائري المؤرخ بيوم 3 / 5 / 1945 ، والذي وزع على اثر الأحداث الدامية التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين ألف جزائري .

يسقط المستفزون الهتلريون .

في ذلك اليوم العظيم ، يوم الفاتح من ماي ، الذي هو يوم الكفاح الجمهوري والنضال ضد الفاشية والذي تبلورت فيه قوى الجماهير الشعبية المناهضة للامبريالية والفاشية ، أسال عملاء العدو دماء الأبرياء .

ففي مدينة الجزائر قامت كمشة من المستفزين ، رواد السوق السوداء وعملاء أمثال بورجو ، ساردة ، ابن قانة وبلقاسم بجر الأطفال والبؤساء في مظاهرة مضادة للعمال المسلمين والأوربيين المجندين حول الكونفدرالية العامة للعمال ، والبالغ عددهم خمسون ألفاً .

وفي وهران وقعت نفس الأحداث .

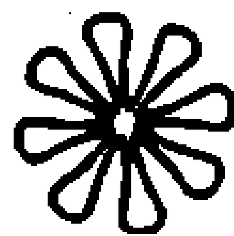
ومصدر الاستفزاز هو حزب الشعب الجزائري الذي يأخذ تعليماته من برلين عند هتلر الذي قتل وعذب ، بدون تمييز ، جنود الجيش الفرنسي البواسل من أوربيين ومسلمين .

ان هذه المظاهرات التي نظمها حزب الشعب الجزائري والتي تعبر عن سياسة التفرقة التقليدية التي ينتهجها مصالي ، انما هي استفزازات هتلرية .

وإذ يعمل نشر شعاراته المتمثلة في استقلال الجزائر وتنظيم الكفاح المسلح وفي زرع الحقد بين الجزائريين واحداث الاضطرابات فان حزب الشعب الجزائري يطبق في الجزائر الشعارات التي يبثها الهتلريون على أمواج الإذاعة النازية .

والنتائج المؤلمة هنا لتؤكد ذلك : لقد سالت على طرقات الجزائر ووهران دماء الضحايا الأوربيين والمسلمين البؤساء الذين غرر بهم قادتهم الذين فروا أمام الأخطار.

ملف توبـار (ـ 7)



ملحق رقم (4)

منشور حزب الشعب الجزائري . على اثر نفس الأحداث

أيها الفرنسيون : ان الولاية العامة تتهم أحد الأحزاب بالتعاون مع الهتلرية ، وتنسى ان الهتلريين ما زالوا داخلها . هل نحن اعداء للديمقراطية ، لأننا نطالب بتحرير زعيم سياسي ، ونهتف بسقوط الاستعمار أو لأننا نطالب بالحرية للجميع ؟ ان هذه الكذبة الفظيعة لدليل قاطع على رغبة الامبريالية الفرنسية في تبرير جريمتها . أيها الفرنسيون خذوا مسؤولياتكم ... ان امبرياليتكم ستهزم بالتعاون معكم ان شئتم أو ضدكم إذا أبيتم . ان العالم كله معنا .

أيها النقابيون المسلمون : لقد أضلكم الامبرياليون والشيوعيون الذين يستعملون النقابات لتحقيق أغراضهم السياسية . لقد سب مصالي والشهداء الذين يريدون لكم الحقوق السياسية الوطنية التي هي وحدها كفيلة بتمكينكم من وسائل الدفاع عن مصالحكم . انكم تتعبون في العمل وتربحون القليل .

أيها الشيوعيون الجزائريون : ليس لكم من الشيوعية سوى الاسم ... لقد أسقط حزبكم القناع . انه يمجد الاغتيال ، ويتواطأ مع الادارة .. انه يتهم مصالي بالهتلرية وينسى ان حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري ألغيا بنفس المرسوم الصادر في شهر سبتمبر سنة 1939 ، وبينما حكم بالسجن على مصالي ورفاقه ، فان جنيان ، بورزق ، الطيب ، بوهالي ، ووزقان الخ ...

قد حظوا بمعاملة حسنة نسبياً . انه ينسى أن مصالي الذي يدين النازية منذ سنة 1937 ، قد رفض عروضها في الوقت الذي كان فيه هتلر على أبواب النصر .

يا رجال الشرطة : لقد قتلتم رجالاً مسالمين ، قتلتموهم وهم لا يدافعون عن أنفسهم . لقد ادعيتم انكم تدخلتم لفض النزاع بين المتخاصمين ، وأنتم تكذبون ، انكم تشعرون بالذنب وتريدون تبرئة الساحة انكم ستدفعون الثمن في المستقبل القريب .

أيها الأخوة المسلمون : لقد أبديتم عزمكم على التحرير ، واستنكاركم لسجن زعيمنا الخالد مصالي . لقد ندد الخونة بأعمالكم . أما المقاومون الفرنسيون ، فانهم أبطال واعون وأنتم فانكم الضحايا البؤساء الذين خدعتهم الامبريالية . وبما أن هنالك من يريد تشويه نواياكم ، فان قضيتكم عادلة . ان الامم المتحدة ستضع حداً لهذا الوضع الذي تزيف فيه الحقيقة وتنتهك فيه الحقوق ويمجد فيه الكذب والجريمة ، لأن السلم لن يتحقق ما دام الانسان يظلم الانسان .

أيها الأخوة المسلمون يجب أن تعرفوا أكثر من أي وقت مضى أين هم أعداؤكم . انهم : الامبريالية الفرنسية والامبرياليون الشيوعيون الجزائريون والخونة من المسلمين الذين لم تكن لهم الشجاعة لتمجيد الأموات .

ان الوقت قد حان لتتحدوا في صف واحد . وان النجاح لمحقق في المستقبل العاجل .

أما أفراد هيئة المسلمين الانتخابية ، فعلى من سيصوتون ؟ أعلى الامبرياليين الشيوعيين الذين هاجوا ، بغتة ، كالضباع ضد أحباب البيان الممنوعين ؟ لا لانهم غير أهل للثقة ، ولأنهم سارقون وخونة . أم على الاماعيين الذين باعوا ضمائرهم للادارة ؟ لا ، لأن هؤلاء المرتدين الذين نكثوا العهد وتوقفوا عن اتباع سياسة البيان ، والذين باعوا ضمائرهم لخدمة الاستعمار ، لن نمكنهم ، بعد اليوم ، من الاعتداء بدون عقاب على مطامح الشعب الحقيقية .

لا رأفة بالخونة والأنذال والمرتدين

أيها الأخوة الجزائريون ، ان الذين كان ينبغي أن تصوتوا عليهم قد ماتوا في السجن . ومن أعماق قبورهم ، فان اخوتكم وأخواتكم المغتالين والبالغ عددهم 35,000 ، يقولون بصوت عال : لا تنتخبوا . ومن أعماق الزنازن ، فان مصالي وعباس والابراهيمي وسعدان وآلاف الآخرين يصرخون : لا تنتخبوا . ان ملايين أخوانكم العرب يقولون لكم : لا تنتخبوا . ان الأمم المتحدة التي صادقت على الميثاق وقررت تطبيقه ليضمن لكم الاستقلال تقول لكم : لا تنتخبوا .

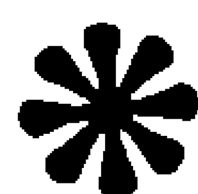
قاطعوا الانتخابات وبذلك ستوجهون أكبر صفعة للامبريالية الفرنسية . وستكون تلك هي الضربة القاضية بعد الهجمات التي تعرضت لها في ندوة هوت سبرينغ والندوات التي عقدت في سان فرانسيسكو وسوريا ولبنان .

أيها الأخوة الجزائريون ، ان واجبكم الأول هو مقاومة الضغط الاداري الذي سيكون شديدا . وإذا تعذرت المقاطعة ، فليكن انتخابكم ورقة بيضاء . أما واجبكم الثاني فيتمثل في عملكم على اقناع أصدقائكم وأوليائكم ليشكلوا كتلة تعجز الادارة أمامها . سوف تعانون من ذلك ، لكن يجب أن تتألموا كثيراً لتنتزعوا الحرية والكرامة والسعادة .

ايها الشعب الجزائري : ان رفضك التصويت ، وصمتك الشامة سيعبران عن إرادتك في القضاء نهائياً على سياسة الاندماج . ان عليك أن تغرق في الاحتقار الأمر الصادر يوم 7 مارس .

عليك أن تمتنع . وعليك ألا تنتخب .
من أجل انقاذ المستقبل السياسي للوطن الجزائري .
من أجل المصادقة على سياسة التحرير الوطني .
من أجل أن تبقى وفياً لزعمائك الذين يعانون الأمرين .
وأخيراً من أجل أن يسمح بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة على الجزائر التي ستفوز باستقلالها الذي لا يمكن ، بغيره ، أن تحقق الحرية والكرامة والسعادة .

(نفس المصدر)



ملحق رقم (5)

القانون الجزائري

قانون رقم 1853 / 47 يحمل تاريخ 20 سبتمبر سنة 1947 .

تداولت الجمعية الجزائرية ومجلس الجمهورية ، صادق المجلس الوطني ،

أصدر رئيس الجمهورية القانون المتضمن ما يلي :

الباب الأول

عن النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية .

المادة الأولى : تشكل الجزائر مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبتنظيم خاص تحدده المواد التالية من هذا القانون .

المادة 2 : تبدأ المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين .

كل ذوي الجنسية الفرنسية في عمالات الجزائر ، يتمتعون ، دون تمييز في الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين ، بالحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ، ويخضعون لنفس الواجبات . يتمتعون ، خاصة ، بجميع الحريات الديمقراطية وسائر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة بصفة مواطن الاتحاد الفرنسي والتي يضمنها مدخل دستور الجمهورية الفرنسية ومادته رقم 81 . ليستطيعون الالتحاق بكل الوظائف العمومية . وفي الجيوش البرية والبحرية أو الجوية ، وفي القضاء وسائر الادارات والمصالح العمومية أو المعتبرة كذلك ،

والمصالح الممولة والقطاعات المؤممة ، فان شروط التوظيف والترقية والأجور والمنح والإحالة على التقاعد والمعاشات تطبق على الجميع دون تمييز في الحالة المدنية .

ستصدر مراسيم ، في أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ هذا القانون ، لتجديد شروط تطبيق هذه الفقرة ولتضمن خاصة بالمساواة المطلقة في الأجور والمنح والمعاشات وتكوين الاطارات المشتركة الموحدة بالنسبة لمختلف فروع الادارات والمصالح .

لم يعد هناك اجراء أو نظام أو قانون استثنائي ، غير هذا القانون ، يطبق في تراب العمالات الجزائرية .

المادة 3 : كل المواطنين الذين لم يتخلوا بصريح اللفظ عن حالتهم المدنية ليستمرون في خضوعهم لقوانينهم وعاداتهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وارثهم وأرث عقاراتهم التي لم تسجل ملكيتها وفقاً للقانون الفرنسي حول النظام العقاري في الجزائر . وفي غير حالة اتفاق الأطراف المعنية ، فان نزاعاتهم تفصل فيها الهيئات المخولة للنظر فيها حالياً وفقاً للقواعد الجاري بها العمل .

وعندما يقيمون في الوطن الأم ، فانهم يتمتعون بكل الحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات ..

المادة 4 : النساء المسلمات يتمتعن بحق التصويت . تتولى الجمعية الجزائرية ، حسب ترتيبات المواد 14 و15 و16 من هذا القانون ، اصدار قرار يحدد طرق ممارسة حق التصويت .

المادة 5 : يمثل الوالي العام حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل التراب الجزائري ويقم بالجزائر .

يمارس السلطة النظامية ما عدا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها هذا القانون .

يرأس مداولات مجلس الولاية ويستطيع حضور أشغال الجمعية الجزائرية . هو مسؤول عن أعماله أمام حكومة الجمهورية الفرنسية .

المادة 6 : تؤسس جمعية جزائرية تكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر وذلك بالاتفاق مع الوالي العام .

تكوين هذه الجمعية واختصاصاتها وتسييرها كل ذلك تحدده الأبواب 2 ، 3 ، 4 من هذا القانون .

المادة 7 : انشاء مجلس للولاية لدى الوالي العام يكلف بالسهر على تنفيذ قرارات الجمعية الجزائرية .

يتكون هذا المجلس من ستة مستشارين .
اثنان يعينهما الوالي العام .
اثنان تنتخبهما الجمعية سنوياً ، واحد عن كل هيئة انتخابية .
رئيس الجمعية الجزائرية .
نائب رئيس يكون من غير الهيئة التي ينتمي إليها الرئيس .
سلطات أعضاء المجلس قابلة للتجديد .

الباب الثاني

عن النظام التشريعي للجزائر .

المادة 8 : يلغي نظام المراسيم كما هو وارد ، تشريعياً ، في الأمر الصادر بتاريخ 22 جوليت سنة 1934 وفي النصوص اللاحقة له .

تتولى حكومة الجمهورية الفرنسية التنفيذ في الجزائر لقوانين الجمهورية الفرنسية المطبقة في الوطن الأم . وتستعمل لهذا الغرض السلطة المخصصة لها في الدستور وخاصة المادة 47 .

المادة 9 : القوانين والمراسيم المتعلقة بممارسة الحريات الدستورية تطبق حتماً في الجزائر . أما القوانين والمراسيم الخاصة بحالة الأشخاص وأهليتهم ، وبتنظيم الزواج ومفاعيله على الأفراد والممتلكات ، وقانون الارث والحالة المدنية ، باستثناء الترتيبات الجبائية فانها تستمر تطبق حتماً على المواطنين الحائزين على القانون الفرنسي في الجزائر .

المادة 10 : القوانين أو المراسيم الخاصة بحقوق المصالح التي تسمى ملحقة ، تطبق حتماً في الجزائر ما لم تكن هناك اجراءات مناقضة أو ترتيبات جبائية لا تسمح لذلك .

المادة 11 : المعاهدات التي تبرم مع الدول الأجنبية تطبق حتماً على الجزائر ، وكذلك القوانين والمراسيم المتعلقة بتطبيقها .

المادة 12 : التنظيم العسكري والتجنيد ، ونظام الانتخابات والقوانين الأساسية للمجالس المحلية ، والتنظيم الاداري والقضائي ، والاجراءات المدنية والجنائية ، وتحديد الجرائم والجنح وعقوباتها والنظام العقاري والجمزكي ، والعفو ، والنزاعات الإدارية ، ونظام الجنسية الفرنسية ، كل ذلك لا يمكن تسويته الا بالقانون .

المادة 13 : يستطيع البرلمان أن يعمم على الجزائر القوانين غير المعنية في المواد السابقة ويتم ذلك باقتراح من الجمعية الجزائرية أو بعد استشارتها ما عدا في الحالات المستعجلة .

المادة 14 : القوانين الجديدة غير المشار إليها في المواد من 9 إلى 12 لا تطبق على الجزائر.

وبالنسبة للموضوعات التي لم تتطرق لها هذه المواد ، فان الجمعية الجزائرية تستطيع ، باقتراح من أحد أعضائها أو من الوالي العام ، أن تصدر قرارات تهدف إلى تعميم قانون الوطن الأم على الجزائر ، سواء بحذافيره أو بعد تكييفه مع الظروف المحلية ، كما انها تستطيع ، في اطار القانون ، أن تصدر تنظيماً خاصاً بالجزائر.

تستطيع الجمعية الجزائرية ، في نفس الظروف ، أن تعدل القرارات المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة 15 : القرارات التي تتخذها الجمعية الجزائرية ، لكي تكون نافذة ، يجب أن يصدق عليها بمرسوم . ولهذا الغرض ، ترسل من قبل رئيس الجمعية إلى الحكومة ، عن طريق الوالي العام . يستطيع هذا الأخير ، في ظرف ثمانية أيام ، أن يطلب من الجمعية القيام بقراءة ثانية للنص المصادق عليه .

المادة 16 : وفي أجل ستة أسابيع ، إذا لم تتم الحكومة بالتصديق المشار إليه في المادة 15 ، وإذا لم يشعر رئيس الجمعية بالرفض المبرر ، فان القرار يصبح نافذا حتماً ، ويصدق عليه في الحين من طرف الوالي العام .

وفي حالة رفض التصديق ، فان القرار ينقل إلى البرلمان للنظر فيه .

الباب الثالث

عن القانون المالي للجزائر.

المادة 17 : تستطيع الجزائر التملك وانشاء مؤسسات مفيدة لها ، كما انها تستطيع منح السكك الحديدية وخطوط النقل الجوي أو غيره ، وكذلك

سائر الأشغال العمومية الكبرى والخدمات العامة ، واستقراض الأموال واعطاء الضمانات على الالتزامات التي يقوم بها الغير لصالحها .

الوالي العام يمثل الجزائر في كل جوانب الحياة المدنية . وان كل استقراض واعطاء الضمانات أو المنح (المشار إليه في الفقرة السابقة) لا يمكن أن يتم إلا بقرارات من الجمعية الجزائرية تكون نافذة حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

وفقاً لنفس الاجراء ، وبقرار من الجمعية الجزائرية ، يرخص أو يحدد ما يلي : انشاء والغاء المؤسسات العمومية الجزائرية أو مؤسسات الموازين الملحقة والقواعد الخاصة بتسيير أملاك الجزائر والمالية في مستوى العمالات والبلديات ، وتوزيع الكفالات بين الجزائر والمجموعات الجزائرية ، وذلك كلما كانت الموضوعات المماثلة في الوطن الأم من اختصاص القانون أو النظام الاداري العام .

المادة 18 : تشتمل ميزانية الجزائر من حيث المدخولات على : الغرائم بجميع أنواعها . الضرائب والأدوات ومبالغ المسابقات وغيرها من الموارد مهما كان نوعها والتي تحصل في التراب الجزائري شريطة أن تكون مثيلاتها في الوطن الأم ، مخصصة لميزانية الدولة ما عدا الموارد التي تصب حالياً في ميزانية الوطن الأم .

جميع مصروفات الخدمات المدنية التي هي في الوطن الأم ، على نفقة ميزانية الدولة غير ان معاشات الموظفين والأعوان المحليين لا تتحملها الميزانية الجزائرية الا إذا كانت قد صفيت ابتداء من فاتح جانفي سنة 1901 ، ونسبياً مع مدة الخدمات المنجزة منذ ذلك التاريخ ، وكمساهمة في المصروفات العسكرية والأمنية التي تنفقها ، في الجزائر ، ميزانية الدولة ، فان ميزانية الجزائر تشارك بنسبة يحددها القانون .

• **المادة 19** : تنقسم المصروفات المسجلة في ميزانية الجزائر إلى مصروفات اجبارية ومصروفات اختيارية .

تتكون المصروفات الاجبارية مما يلي :

1 ـ دفع الديون اللازمة ، وتغطية عجز الميزانية وإعادة تكوين صندوق الاختياط وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 27 .
2 ـ تزويد الصندوق العام للتقاعد ، في الجزائر ، كما يحدد ذلك بمرسوم .
3 ـ مساهمة الجزائر في المصروفات العسكرية والأمنية المشار إليها في المادة السابقة .
4 ـ مرتبات وعلاوات الموظفين الموضوعين تحت تصرف الوالي العام في حدود المناصب المالية المصادق عليها من قبل الجمعية الجزائرية بالنسبة للسنة السابقة .
5 ـ المصاريف الضرورية لتنفيذ قوانين الجمهورية الفرنسية المعممة على الجزائر .

لا يمكن تحميل ميزانية الجزائر مصاريف أخرى الا بقانون أو بانتخاب توافق عليه الجمعية الجزائرية ويكون شرطاً لكل التزام .

لا يمكن انشاء مناصب شغل في بحر السنة اذا لم تسجل في ميزانية نفس السنة توقعات لهذا الغرض .

المادة 20 : وضع الغرائم أو الغاؤها ، وتحديد تعاريفها وتعديل مقاييسها وطرق جبايتها ووضع العقوبات في الميدان الضرائبي ، كل ذلك تصادق عليه الجمعية الجزائرية .

هذه القرارات التي تصدرها الجمعية الجزائرية تكون نافذة وفقاً للاجراء المنصوص عليه في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

وما لم يتضمن القرار ترتيبات مناقضة ، فان الدخول حيز التنفيذ يحدد بقرار من الوالي العام .

وفيما يتعلق بحقوق الجمارك ، فان الترتيبات السابقة لا تخص سوى نسب الحقوق المطبقة على البضائع التي توجد قائمتها حالياً ضمن التعريفة الخاصة بالجزائر .

وباستثناء المبالغ المخصصة لدفع مقابل الخدمات المقدمة ، فان أية غرامة أو ضريبة أو أتاوة لا يمكن سنها في الجزائر إلا بقانون أو بقرار من الجمعية الجزائرية .

المادة 21 : مشروع ميزانية الجزائر يوضع من طرف الوالي العام تحت رقابة وزير الداخلية والمالية .

تصادق عليه الجمعية الجزائرية .

يسوى بمرسوم يوقع عليه وزير الداخلية والمالية .

المادة 22 : تقييم المدخولات المنتظرة من النظام الجبائي المصادق عليه من طرف الجمعية الجزائرية ، يمكن تصحيحه حتماً بمرسوم تسوية في حالة وجود خطأ في التقديرات .

وفي حالة نسيان أو نقص في الأموال المطلوبة لتغطية المصاريف الاجبارية المحددة في المادة 19 ، فان القروض الضرورية تسجل حتماً ضمن قرار التسوية .

المادة 23 : على اثر التصحيحات التي تدرجها الحكومة ضمن مرسوم التسوية ، تطبيقاً لترتيبات المادة السابقة ، وعندما يفقد التوازن في الميزانية ، فان المشروع يعاد إلى الجمعية الجزائرية التي تعقد ، حينا ، دورة طارئة لمدة أقصاها خمسة عشر يوماً .

وإذا لم تحقق الجمعية الجزائرية التوازن الحقيقي ، فان مجلس الدولة يصدر مرسوماً يحدد في أقرب الآجال الطرق والوسائل الضرورية لذلك .
يقدم مشروع المرسوم إلى الجمعية الجزائرية تعطي فيه رأيها .

المادة 24 : إذا لم تتم المصادقة على الميزانية ، ولم يصدق عليها أثناء افتتاح السنة ، فان ميزانية السنة السابقة تطبق حتماً في اثنى عشرة مقاسطة .

المادة 25 : عندما تقتضي الظروف ذلك ، فان ميزانية الجزائر يمكن تعديلها خلال السنة وذلك في نفس الشكل الذي تم فيه التصويت والتسوية .

والتعديلات التي تقرر هكذا لا تخص اصلاح الأخطاء التقديرية ومواجهة النقص في القروض الذي تكون قد أظهرته احداث لاحقة لافتتاح السنة ، أوتسديد المصاريف التي تكون ظروف لاحقة قد جعلتها ضرورية . وما عدا في حالات الضرورة الملحة فان تلك التعديلات لا يمكن أن تشمل توسيع المصالح الموجودة أو تغيير مصاريف برنامج الميزانية الطارئة .

كل زيادة في حجم الميزانية الأساسية يجب أن تكون موضوع تسجيل واحداث مدخولات فعلية كافية لضمان ذلك .

المادة 26 : تغذي الخزينة الجزائرية بالمدخولات المتنوعة التي تقبض لفائدة مصالح الميزانية والمصالح الخارجة عن ميزانية الجزائر .

تصب عن طريق الحساب الجاري في الخزينة الجزائرية المبالغ غير المقيدة في الميزانيات الملحقة على مستوى العمالات والبلديات والمؤسسات العمومية ، وكذلك الودائع التي تدخل إلى مركز الحساب الجاري ، وأموال المؤسسات ذات الصالح العام ، وبصفة عامة كل المبالغ المودعة بفائدة أو بدون فائدة في الخزينة من قبل المجموعات أو الخواص وفقاً للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، باستثناء ما يودع بالجزائر في الصندوق الوطني للادخار أو صندوق الايداع والخزن وهي مبالغ تصب مباشرة في الخزينة العمومية للوطن الأم .

سيصدر وزير المالية قرارات تحدد طرق التسويات الدورية التي تتم بين الخزينة العمومية والخزينة الجزائرية ، وكذلك قواعد استعمال مبالغ الخزينة المتوفرة في الحساب الجاري أو في شكل أوراق خزينية أو سندات للدولة أو للجزائر تقرض لآجال إلى المجموعات العمومية الجزائرية أو المؤسسات الخاصة قصد انجاز أشغال ذات مصلحة عامة ، أو تخصص للاشتراك في رأسمال المؤسسات التي تهم نشاطاتها الاقتصاد العام في الجزائر .

يستطيع الوالي العام ، بعد موافقة الجمعية الجزائرية أو لجنتها المالية ووزير المالية ، تقديم تسبيقات مؤقتة ، بفائدة أو بدون فائدة ، من متوفرات الخزينة إلى العمالات والبلديات والدواوين والمؤسسات العمومية وذات الصالح العام أو نقابات المحاسبة الجزائرية .

المادة 27 : مخصص فائض مدخولات ميزانية الجزائر الذي يلحظ في آخر السنة إلى تأسيس صندوق احتياطي .

وما لم يبلغ الصندوق الاحتياطي نصف عشرالمبلغ الوسط للمنتوجات والموارد العادية المسجلة في السنوات الثلاث الأخيرة ، فانه لا يقتطع منه الا لدفع

الديون اللازمة ، وتصفية عجز الميزانية لمواجهة الكوارث العمومية اذا لم تكن هناك موارد أخرى مخصصة لذلك .

وبعد هذه الاقتطاعات ، وعندما ينخفض الصندوق الاحتياطي تحت المقدار المشار إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة ، فان إعادة تكوين هذا الصندوق تصبح واجباً ينبغي القيام به ، اجبارياً ، خلال السنوات الثلاث اللاحقة .

بعد دفع كل الديون اللازمة وتصفية عجز الميزانية ، فان قسط الصندوق الاحتياطي الذي يزيد عن الحد الأدنى يمكن تخصيصه لأشغال ذات مصلحة عامة .

يسمح بالاقتطاعات من الصندوق الاحتياطي بنفس طريقة تسجيل المصاريف في الميزانية .

المادة 28 : يوضع الحساب الاداري لكل سنة من قبل الوالي العام ، ويقدم إلى الجمعية الجزائرية التي تبت فيه بواسطة بيانات .

ان حساب الجزائر الذي تحدده ، مؤقتاً ، الجمعية الجزائرية ، يسوى ، نهائياً بمرسوم نفس الطريقة التي توضع فيها الميزانية .

أمين الخزينة العامة هو محاسب الجزائر . وبهذه الصفة فهو مسؤول أمام مجلس المحاسبة .

حساب تسييره يقدم إلى الجمعية الجزائرية في نفس الوقت الذي يقدم فيه الحساب الاداري .

المادة 29 : هناك مصلحة للرقابة المالية لدى الوالي العام .

تمارس هذه الرقابة عن طريق التأشيرة المسبقة والمراجعة الدائمة للمحاسبة وللتقارير الاجمالية الدورية حسب الحالة ووفقاً للقواعد التي ستحدد بمرسوم .

الباب الرابع

عن تكوين الجمعية الجزائرية وسيرها .

المادة 30 : تتكون الجمعية الجزائرية من مائة وعشرين عضواً : ستون يمثلون مواطني الهيئة الانتخابية الأولى ، وستون يمثلون مواطني الهيئة الثانية . ينتخب الجميع لمدة ست سنوات بالتصويت العام والاقتراع الفردي على دورتين . ويتم تجديد انتخابات نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات . تحدد الدوائر الانتخابية بواسطة القانون .

المادة 31 : ينتخب أعضاء الجمعية الجزائرية من طرف هيأتين :

تتكون الهيئة الأولى من المواطنين الذين يتمتعون بالحالة المدنية الفرنسية دون تمييز في الأصل . ويسجل ، أيضاً ، في هذه الهيئة ، وبطلب منهم خلال السنة التي تلي رشدهم الانتخابي أو التي يدخلون فيها ضمن أحد الأصناف الخصوصية التالية ، المواطنون الذين يتمتعون بالقانون المحلي والمشار إليهم فيما يلي :

الضباط وقدماء الضباط .

الحاصلون على احدى الشهادات التالية ، دبلوم التعليم العالي . باكلوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الوسطى ، دبلوم نهاية الدراسات الثانوية ، دبلوم المدارس . دبلوم التخرج من مدرسة وطنية عليا أو مدرسة التعليم المهني الصناعي الفلاحي أو التجاري ، أهلية اللغة العربية والبربرية .

موظفو الدولة وأعوانها في العمالات والبلديات والمصالح العمومية ، العاملون منهم والمتقاعدون ، الحائزون على دائم خاضع للقانون وفقاً للشروط التي ستحدد بمرسوم .

الأعضاء الحاليون والقدامى للغرف التجارية والفلاحية .

الباشغوات والآغوات والقواد الذين مارسوا لمدة ثلاث سنوات على الأقل ولم يتعرضوا للطرد .

الشخصيات التي مارست أو تمارس مهمة مندوب مالي : مستشار عام ، نائب بلدي أو رئيس جماعة :

أعضاء النقابة الوطنية لوسام الشرف ؛

رفاق حرب التحرير .

الحائزون على وسام المقاومة .

الحائزون على الوسام العسكري .

الحائزون على وسام العمل ، والأعضاء الحاليون والقدامى في نقابات العمال المؤسسة قانونياً ، وذلك بعد ممارسة مهمتهم لمدة ثلاث سنوات .

مستشارو أو قدماء مستشاري محاكم العمال ؛

الوكلاء الشرعيون .

الأعضاء المنتخبون الحاليون أو القدامى في مجالس الادارة ومجالس فروع الجمعيات الأهلية للاحتياط ، للصناعات التقليدية والزراعية .

الحائزون على بطاقة محارب 1914 ـ 1918 .

الحائزون على وسام حرب 1939 ـ 1940 .

الحائزون على وسام الحرية .

كل المنتخبين المسجلين حالياً في الهيئة الأولى يواصلون تصويتهم ضمن هذه الهيئة .

المادة 32 : كل منتخب أو منتخبة بلغ من العمر ثلاث وعشرين سنة على الأقل يمكن انتخابه من احدى الهيئتين على السواء :

القواعد الانتخابية وعدم التعارض معها محددة في القانون بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني لا يمكن الجمع بين العضوية في الجمعية الجزائرية والبرلمان .

مجلس الدولة هو الذي ينظر ، أولاً وأخيراً في الاحتجاجات الخاصة بانتخابات الجمعية الجزائرية .

المادة 33 : زيادة على تسديد مصاريف تنقلهم ، يتقاضى أعضاء الجمعية الجزائرية علاوة سنوية تحددها الجمعية وتدفع شهرياً . تحدد هذه العلاوة اعتمادا على مرتب صنف من الموظفين .

المادة 34 : العضو في الجمعية الجزائرية لا يلاحق ولا يطارد ولا يوقف ولا يسجن ولا يحاكم بسبب الآراء أو الانتقادات التي تصدر عنه داخل هذه الجمعية .

المادة 35 : تجتمع الجمعية الجزائرية في مدينة الجزائر .

تعقد ، كل سنة ، ثلاث دورات عادية لا تتجاوز مدة كل منها ستة أسابيع .

تستدعى الجمعية الجزائرية ، وتفتح دوراتها وتختم بقرار من الوالي العام . تستطيع الجمعرة ، كذلك أن تعقد دورات طارئة لمدة خمسة عشر يوماً على الأكثر ، وذلك اما بدعوة من الوالي العام أو بطلب موجهة نصف أعضاء الجمعية إلى رئيسها . يحدد موضوع الدورة الطارئة بتدقيق نسبي في الدعوة .

المادة 36 : تنتخب الجمعية الجزائرية ، سنوياً ، مكتبها المكون من : رئيس وثلاثة نواب للرئيس وأربعة أمناء . يشتمل هذا المكتب على عدد متساو من منتخبي كل هيئة . رئاسة تمنح سنوياً ، بالتناوب ، لواحد من منتخبي الهيئتين .

تنتخب الجمعية ، كذلك ، اللجنة المالية المكونة من ثمانية عشر عضواً ، واللجان العامة التي تحدد عددها الذي لا ينبغي أن يتجاوز ستة ــ غير اللجنة المالية ــ

كما تحدد اختصاصاتها . وتكلف هذه اللجان ببحث مختلف القضايا التي هي من اختصاص الجمعية .

هذه اللجان يجب أن تشتمل على عدد متساو من أعضاء كل هيئة يقترحون من طرف زملائهم في الهيئة .

تقوم اللجان بانتخاب رئيس ونائب له عن طريق الاقتراع السري . يراعى في ذلك التناوب السنوي بحيث لا تكون الرئاسة والنيابة عند ممثلي نفس الهيئة .

المادة 37 : جلسات الجمعية الجزائرية عمومية . غير ان الجمعية تستطيع ، بطلب من عشرة أعضاء ، من الرئيس أو الوالي العام ، أن تقرر ، بدون مداولات ، إذا كان لازماً أن تتحول إلى لجنة سرية .

محاضر الجلسات تنشر كاملة على أعمدة الجريدة الرسمية في الجزائر .

المادة 38 : يحضر الوالي العام جلسات الجمعية العامة وله فيها حق الكلمة يستطيع أن يأتي معه بمساعدين أو ينيب عنه محافظين من الولاية .

للجمعية الجزائرية حق الحصول من الوالي العام على كل المعلومات حول القضايا التي هي من اختصاصها .

المادة 39 : قرارات الجمعية تتخذ بالأغلبية . غير انه بطلب من الوالي العام أو اللجنة المالية أو من ربع الأعضاء ، فان التصويت لا يكون نافذاً الا بعد أربع وعشرين ساعة وبأغلبية ثلثي الأعضاء العاملين اللهم الا إذا لوحظت الأغلبية في كل من الهيئتين .

المادة 40 : الجمعية الجزائرية هي نفسها التي تحدد ، بقانون داخلي ، طرق سيرها التي لم يحددها هذا القانون . كما انها تضع جدول أعمالها .

المادة 41 : وفقاً للفقرة 3 من المادة السادسة من القانون رقم 2385 / 46 المؤرخ بيوم 27 أكتوبر 1946 ، الخاصة بتكوين وانتخاب مجلس الاتحاد الفرنسي. ، فان الجمعية الجزائرية تنتخب ستة ممثلين عن المنطقة الترابية التي تمثلها الجزائر.

المادة 42 : يستطيع الوالي العام ، بقرار ، استدعاء اللجنة المالية أو أية واحدة من اللجان العامة التابعة للجمعية الجزائرية ، وذلك خارج دوراتها لكي تبحث تمهيدياً ، الأشغال التي تكون موضوع الدورات المذكورة .

المادة 43 : مشروع ميزانية الجزائر تناقشه الجمعية الجزائرية وتصادق عليه خلال دورتها العادية الثالثة وذلك على أساس التقرير الذي تقدمه لها اللجنة المالية .

تقرير المصاريف يرجع في آن واحد إلى الجمعية الجزائرية والوالي العام ، غير أن هذا الأخير وحده هو الذي يقترح مصاريف الموظفين .

لا تناقش الجمعية الجزائرية أي تعديل إذا لم يدرس مسبقاً من طرف اللجنة العامة التي تندرج ضمن اختصاصاتها بحث الموضوع ، وإذا لم تحوله تلك اللجنة إلى اللجنة المالية .

المادة 44 : يعود الأمر ، في مجال الضرائب ، إلى الجمعية الجزائرية والوالي العام . تتخذ القرارات من طرف الجمعية ، اعتماداً على تقرير اللجنة المالية .

لا يمكن للجمعية أن تناقش أي مشروع أو تعديل إذا لم يدرس ، مسبقاً ، من قبل اللجنة المالية .

المادة 45 : تلغي ، حتماً ، كل مداولات الجمعية الجزائرية إذا كان الموضوع خارجاً عن اختصاصاتها ، وكذلك كل مداولة مهما كان موضوعها إذا جرت خارج الدورات القانونية للجمعية .

يعلن عن الالغاء بقرار من الوالي العام بعد استشارة مجلس الحكومة .

الترتيبات المتعلقة بالمداولات التي تجري خارج الاجتماعات القانونية للمجالس العامة تطبق على الجمعية الجزائرية .

المادة 46 : إذا خالفت الجمعية ترتيبات المادة السابقة أو رفضت انتخاب الميزانية ، فانه يمكن حلها بمرسوم يناقشه مجلس الوزراء .

في هذه الحالة ، تجدد الجمعية الجزائرية عن طريق الانتخاب ، وفقاً للترتيبات الواردة في القانون الجاري به العمل ، وذلك في أجل أقصاه شهرين من تاريخ حلها .

في خلال الأيام الثمانية لتاريخ الحل ، تجتمع ، في دورة طارئة ، المجالس العامة في الجزائر وتعين لجنة خاصة مكونة من ثمانية عشر مستشاراً عاماً ، بمقياس ستة عن كل عمالة لا يكونون أعضاء في الجمعية المحلولة . يراعي هذا التعيين المساواة ، من حيث العدد بين كل من الهيئتين .

تمارس اللجنة الخاصة كل سلطات الجمعية الجزائرية باستثناء تلك المنصوص عليها في المادتين 14 و52 من هذا القانون ، تنتهي مهامها ، حتماً ، بمجرد إعادة تكوين الجمعية الجزائرية .

الباب الخامس

سلطة الوالي العام الإدارية في الجزائر .

المادة 47 : كل المصالح المدنية في الجزائر ، باستثناء مصالح القضاء والتربية الوطنية ، موضوعة تحت سلطة الوالي العام .

يخضع مدير أكاديمية الجزائر لسلطة الوالي العام بالنسبة لكل ما يتعلق بتنفيذ مخطط التعليم الكامل وإدارة المؤسسات التابعة لنظام التعليم المنصوص عليه في المادة 3 من مرسوم 27 نوفمبر 1944 ، الخاص بتنفيذ مخطط التعليم الكامل للشبان المسلمين في الجزائر .

الوالي العام في الجزائر وحده أهل لاستقبال بيانات الطعن المقدمة لمجلس الدولة ضد أعمال الادارات العاملة تحت سلطته . انه مخول لتقديم الملاحظات التي يرى فيها إجابة عن البيانات المذكورة .

النزاعات الانتخابية والنزاعات المتعلقة بأعمال الوالي العام في الجزائر تبقى خاضعة للنظم والقواعد الجاري بها العمل .

المادة 48 : تساعد الوالي العام إدارة مركزية ، يحدد تنظيمها العام بقانون إداري عمومي يتخذ باقتراح من الوالي العام نفسه وبعد استشارة الجمعية الجزائرية .

المادة 49 : ينوب الأمين العام الوالي العام في حالة غياب أو منع . في هذه الحالة ، يرأس الأمين العام خاصة اجتماعات مجلس الولاية .

الباب السادس

ترتيبات مختلفة وانتقالية .

المادة 50 : يلغى النظام الخاص بمناطق الجنوب . وتعتبر هذه المناطق كعمالات .

سيصدر قانون ، بعد استشارة الجمعية الجزائرية ، يتولى تحديد الشروط التي تتحول بمقتضاها هذه المناطق ، كلياً أو جزئياً ، إلى عمالات متميزة عن العمالات الموجودة أو التي ستوجد أو تكون مدمجة فيها .

يلغي مرسوم 30 ديسمبر سنة 1903 ، تدمج ميزانية منطقةالجنوب في ميزانية الجزائر ابتداء من فاتح جانفي سنة 1948 .

المادة 51 : مع التحفظ فيما يتعلق بالموضوعات المذكورة في المواد من 9 إلى 12 من هذا القانون ، وباستثناء المراسيم المطعون فيها أمام مجلس الدولة ، فان ما يلي مثبت :

1 ـ المراسيم التي اتخذت في الفترة الفاصلة بين دخول الدستور حيز التنفيذ والتصديق على هذا القانون من أجل تعميم القوانين على الجزائر .

2 ـ المراسيم التي تمت وعدلت ، في نفس الفترة ، أو الغت المراسيم التي صدرت قبل دخول الدستور حيز التنفيذ من أجل أن تصبح القوانين مطبقة على الجزائر .

3 ـ المراسيم التي صدرت في نفس الفترة بمقتضى الأمر المؤرخ بيوم 22 جوليت سنة 1834 .

المادة 52 : مع التحفظ فيما يتعلق بالموضوعات المذكورة في المواد من 9 إلى 12 من هذا القانون ، يمكن للقرارات المتخذة من قبل الجمعية الجزائرية وفقاً للشروط المنصوص عليها في المواد 14 و 15 و16 .

1 ـ أن تدخل إلى الجزائر القوانين السابقة لدخول الدستور حيز التنفيذ .

2 ـ أن تدخل إلى الجزائر القوانين اللاحقة لذلك الدخول حيز التنفيذ ، والتي أجل تعميمها على الجزائر لاستصدار مرسوم تطبيقي .

3 ـ أن تتمم ، تعدل أو تلغي ، بقطع النظر عن التثبيت المشار إليه أعلاه ، المراسيم التي عممت قوانين على الجزائر قبل صدور هذا القانون ، وكذلك المراسيم الصادرة في نفس الفترة بمقتضى الأمر المؤرخ بيوم 22 جوليت سنة 1834 .

4 ـ أن تتمم أو تعدل ، للتكيف مع الظروف المحلية ، القوانين الصادرة في الفترة ما بين دخول الدستور حيز التنفيذ وصدور هذا القانون .

الباب السابع

عن المجموعات المحلية .

المادة 53 : المجموعات المحلية في الجزائر هي : البلديات والعمالات ، وبالتالي ، فان البلديات المختلطة قد ألغيت .

إن التطبيق التدريجي لهذه التدابير سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

يتواصل تطبيق النصوص الجاري بها العمل حالياً ، وذلك بصفة انتقالية إلى غاية اصدار التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة 54 : الاطار والمساحة والتجميع المحتمل وكذلك تنظيم البلديات والعمالات سيحددها القانون .

المادة 55 : المجموعات المحلية تسير نفسها بحرية بواسطة مجالس تنتخب بالاقتراع العام المباشر والسري . هذه المجالس هي : بالنسبة للعمالات . المجالس العامة ، وبالنسبة للبلديات المجالس البلدية والجماعة .

ان التطبيق التدريجي لهذه التدابير سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية ، وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

الباب الثامن

الترتيبات الملحقة .

المادة 56 : استقلال الدين الاسلامي عن الدولة مضمون على غرار الديانات الأخرى في إطار القانون المؤرخ بيوم 9 ديسمبر سنة 1905 والمرسوم المؤرخ بيوم 27 سبتمبر سنة 1907 .

ان تطبيق هذا المبدأ ، خاصة فيما يتعلق بادارة الأحباس ، سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية وتضبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

الأعياد الاسلامية الكبرى : العيد الكبير ، العيد الصغير ، المولد وعاشوراء ترسم أعياداً قانونية في الجزائر .

المادة 57 : نظراً لكون اللغة العربية هي إحدى لغات الاتحاد الفرنسي فان نفس الترتيبات تطبق على اللغة الفرنسية وعلى اللغة العربية بالنسبة لنظام الصحافة والنشريات الرسمية أو الخاصة التي تصدر في الجزائر .

سينظم تعليم اللغة العربية في الجزائر وعلى جميع المستويات .

ان تطبيق هذا الاجراء الأخير سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

المادة 58 : يجب أن تنتخب الجمعية الجزائرية ، على أكثر تقدير ، يوم 15 جانفي سنة 1948 ، وأن تجتمع في نصف الشهر الذي يلي انتخابها .

يوم اجتماع الجمعية الجزائرية المؤسسة بهذا القانون ، يحل حتماً المجلس الحالي الذي انشئ بواسطة الأمر الصادر يوم 15 سبتمبر سنة 1945 .

ان النظام التشريعي المنصوص عليه في الباب الثاني من هذا القانون سيدخل حيز التنفيذ في نفس اليوم . وإلى غاية ذلك التاريخ ، فان المجاس المالي يمارس الصلاحيات المحددة للجمعية الجزائرية في المادتين 14 و52 من هذا القانون ، غير ان هذا المجلس لا يتصل به سوى الوالي العام .

. **المادة 59** : ان مراسيم خاصة بتنظيم الادارة العمومية ، تتخذ باقتراح من الوالي العام وبقرار من وزير الداخلية قد تحدد شروط تطبيق هذا القانون .

المادة 60 : ان القانون الصادر بتاريخ 19 ديسمبر سنة 1900 والمتعلق بانشاء ميزانية خاصة للجزائر ، والقوانين التي عدلتها وتممتها ، والأمر الصادر بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1945 والذي أنشأ المجلس المالي في الجزائر ، وكذلك كل الترتيبات المناقضة لهذا القانون كلها تلغى مع التحفظ حسب النظام الانتقالي المنصوص عليه في المادة 58 .

ينفذ هذا القانون كقانون للدولة .

حرر في باريس يوم 20 سبتمبر سنة 1947

توقيع : فانسان أوريول

ملحق رقم (6)

النظام الداخلي للمنظمة الخاصة

المادة 1 : الانضباط

بما أن الانضباط هو القوة الأساسية للجيوش ، فانه يتحتم على كل قائد أن يحظى بالطاعة المطلقة للمقودين وبانقيادهم لأوامره في جميع الأوقات . ويجب أن تنفذ الأوامر بحذافيرها دون تردد ولا مهمهة ، فالسلطة التي تصدرها مسؤولة عنها .

المادة 2 : التجنيد

أ ـ التجنيد محدود

ب ـ يجب على العنصر المجند أن تتوفر فيه الشروط التالية : الإيمان ، الكتمان ، الشجاعة ، الحيوية ، الثبات ، سلامة الجسم .

جـ مدة الخدمة غير محدودة .

د ـ يجب على العنصر المجند أن ينجح في الامتحان وأن يؤدي اليمين . بعد ذلك لا يستطيع مغادرة المنظمة كيفما شاء ، وإذا فعل ذلك ، فانه يعتبر هاربا .

المادة 3 : الاجتماعات

أ ـ الاجتماعات اجبارية وكذلك حضور جميع العناصر .

ب ـ التاريخ والمكان يحددان من طرف القائد المعني .
جـ ـ التحية للقادة اجبارية قبل الاجتماعات وبعدها ، ولكنها ممنوعة في الخارج .
د ـ يفتتح الاجتماع ويختتم بالتحية الوطنية .
هـ ـ يطبق الانضباط بصرامة أثناء الإجتماع ، ويفرغ جدول الأعمال بدقة متناهية .

المادة 4 : السلوك

يجب على كل مناضل أو قائد أن يتحلى بسلوك مثالي من جميع وجهات النظر .

المادة 5 : الرخص

يجب على كل عنصر يكون مضطراً لمغادرة محل سكناه : مؤقتاً ، من أجل قضاء حاجاته الخاصة أن يطلب رخصة يحدد فيها التاريخ والمدة والمكان المنتقل إليه ، ولا يسافر الا عندما تعطى له الرخصة .

المادة 6 : النقل

أ ـ إذا كان العنصر مضطراً لمغادرة محل سكناه . نهائياً ، فانه من الواجب عليه أن يطلب تحويله إلى المكان الذي يريد الانتقال إليه .
ب ـ لا يحق له أن يذهب إلا عندما يقبل طلبه .
جـ ـ التحويل من وحدة إلى أخرى يكون من طرف السلطة المعنية .

المادة 7 : الثواب

يجازى المناضلون حسب رتبهم
أ ـ بالتنويه به مقابل عمل أداه بشجاعة واخلاص .
ب ـ بالتهنئة الشفوية مقابل روح الانضباط وجميع ا خدمات .
جـ ـ بالترقية في العمل .

المادة 8 : العقاب

أ ـ التصنيف .

1 ـ الأخطاء البسيطة : التغيب عن الاجتماعات ، الكسل ، الإرادة السيئة ، التهاون في العمل ، السلوك الرديء .

2 ـ الأخطاء الخطيرة : الاخلال بالانضباط ، عدم الطاعة ، ابداء الضعف الانهزامية ، التقارير المزورة ، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات .

3 ـ الأخطاء الخطيرة جداً : الخيانة ، الهروب ، افشاء السر للعدو وللأولياء ولأي عنصر أجنبي عن الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها المناضل وكل خطأ خطير يتكرر ثلاث مرات .

ب ـ التحديد

1 ـ التوبيخ ، عن الأخطاء البسيطة .

2 ـ التجريد من الرتبة والتوقيف ، عن الأخطاء الخطيرة (يمكن أن يكون التوقف محدوداً أولاً حسب خطورة الخطأ) .

3 ـ الشطب ، عن الأخطاء الخطيرة جداً .

4 ـ الاعدام :

أ ـ بالنسبة للأخطاء الخطيرة جداً والشطب الذي قد يسيء إلى المنظمة الخاصة .

ب ـ يكون التنفيذ جيناً أو يؤجل حسب قرار المنظمة الخاصة .

ملحق رقم (7)

نداء الفاتح من نوفمبر سنة 1954

« أيها الشعب الجزائري ،

« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية .

« أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة ، والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية ، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي ورغبتنا أيضاً هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

« فنحن نعتبر ، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فاننا نعتبر ان الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الاستقلال والعمل . أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين .

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان اننا منذ

مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبداً بين الأقطار الثلاثة .

إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فاننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا ، فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها ، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً ظناً منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

ان المرحلة خطيرة .

« أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، ان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب اخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى . الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية ، أن تمنح أدنى حرية .

« ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني .

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الإستقلال الوطني بواسطة :

1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية .

2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الأهداف الداخلية :

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي .

2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .
- تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي .
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

« انسجاماً مع المبادئ الثورية ، واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية ، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

« ان جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض ، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

« ان هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء ، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية». وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق .

« وفي الأخير ، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتحديداً للخسائر البشرية وإراقة الدماء ، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، وتعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها ..

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

3) خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الاجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

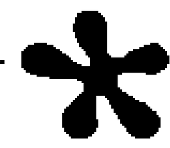
1) فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

« أيها الجزائري ، اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته . ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وانتصارها هو انتصارك .

« أما نحن ، العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليين ، فاننا نقدم للوطن أنفس ما نملك » .



الخاتمة

ان المؤرخ الموضوعى الذى تتاح له فرصة التعامل مع مختلف جوانب المقاومة السياسية والكفاح المسلح فى الجزائر، أو فى سائر أنحاء العالم، لا يسعه الا ان يقر بان ثورة نوفمبر هى أعظم ثورة عرفها التاريخ المعاصر على الاطلاق.

وبقدر ما كانت هذه الثورة عملاقة بقدر ما أهملها أبناؤها الى درجة ان جيل الاستقلال صار يكاد يجهل كل شيء عن مآثرها؛ بل ان معظم الجيل الصانع للاحداث نفسه لا يعرفون، عن نوفمبر، خارج تجربتهم الخاصة الا ما أوردته المصادر الاوروبية عامة والفرنسية خاصة. ومن غير المنازع فيه ان هذه وتلك لا يمكن ان تشتمل على الحقيقة كلها؛ لانها، لو فعلت، تدين الاستعمار ـ وهو أوروبى وفرنسى خاصة ـ وتعرى القوة الثالثة بجميع أنواعها، وبالتالى تساعد الثورة على تخطى كثير من العقبات والحواجز التى ما زالت تحول دون تحقيق الاستقلال الكامل الذى استشهد من أجله امثال العربى بن المهيدى

ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد وزيغود يوسف و ...
وما أطول القائمة .

انني اعتبر الفصول السابقة محاولة ، خالصة للوطن من أجل ازالة الغبار عن كثير من الجوانب ، واسهاما متواضعا فى تسليط الاضواء الكاشفة على الاسس الثابتة والقواعد الحقيقية التى انطلقت منها ثورة الفاتح من نوفمبر العظيمة .

ومن حسن الحظ اننى ، قبل سنة 1954 لم أكن قادرا ، لا على التمييز ، لاننى كنت لم انته بعد من مرحلة الدراسة الابتدائية ، ولا على الانتماء الى أية واحدة من التشكيلات السياسية المعنية فى هذه الدراسة .

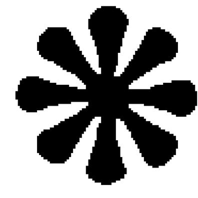
اننى اعتمدت الوثائق الرسمية التى كانت تصدر ، يومها ، عن تلك التشكيلات، ورجعت ، فى القضايا المبهمة، الى شهادات المقررين فى ذلك الحين ، وهم ما يزالون على قيد الحياة .

اننى لا أضمر السوء لاحد ، ولا أريد تصفية حساب مع أية جهة ، ولكن ـ مع الاسف ـ فان الحقيقة مرة ، وعلى المرء ان يكون رياضيا .

انه ليس عيبا ألا نكون أول من فجر ثورة نوفمبر ، وليس عارا اذا لم يسمح لنا سننا بالانضمام الى الرواد فى السنوات الاولى ؛ كما انه لا يطلب من جميع أفراد

الشعب الجزائري أن يكــون لهم نفس الادراك والوعي ونفس التكوين السياسي والايديولوجي ؛ ولكنها جريمــة لا تغتفر أن نحاول تزييف الواقع ، خاصـــة وان ذلــك الواقع ، بما فيه من سلبيات وايجابيات هو ، اليوم ، ملك لكل الجزائريين بجميع أنواعهم .

أقول هذا لانني بدأت ، قبل تقديم الكتاب الى الطبع، أتلقى الرميات الاولى من جهات مختلفة ؛ وعلى الرغم من أنها جارحة ، فانها لا يمكن أن تثنيني عن مواصلة السير ، وابشر القارىء الجزائري بانه على موعد قريب ــ ان شاء الله ــ بــ : « الثورة الجزائرية في عامها الثاني » .





الفهـرس



هـذا الكتـاب

دراسة الماضى دراسة واقعية تفتح آفاقا واسعة لفهـم الحاضر والغوص فى اعماقه عـلى بصـيرة ودراية . وعلى ضوء ذلك يمكن بناء المستقبل بناء راسخا يعتمد على الواقع المعاش .

والكتاب الذى بين يديك « الثورة الجزائرية فى عامها الاول » يفتح لك طريقا لمعرفة حقائق شوهت بأقلام استعمارية وأخرى مغرضة مأجورة لطمس جوهر الحقيقة وتزييف مواقف البطولة التى بذلت من أجلها أرواح مليون ونصف مليون من الاشهداء الابرار .

يدور محور الكتاب حول الحقيقة المستقاة مـن أفواه ثوار مجاهدين لا زالوا على قيد الحياة ، ومن وثائـق نجت مـن أيـدى المستعمرين والجلادين والغاصبين .

النـاشر

25 د.ج

خ ج
112
10